كلية اللغة العربية بأسيوط
المجـلة العلميـة

نحو الموثوق بعربيتهم وأثره في القاعدة "دراسة في كتاب سيبويه"

دكتور
د/ عاطف عبدالصبور على..
المدرس فى قسم اللغويات
فى كلية البنات الإسلامية بأسيوط

(العدد التاسع والعشرون – الجزء الرابع - ديسمبر ٢٠١٠)

المقـــــــدمة

الحمد لله رب العالمين ، أحاط بكل شيء علما ، ووسع كـل شـيء رحمـة وحلما،أحمده حمد المعترف بفضله ، وأشكره شكر العاجز عن إحصاء فيض كرمه.

والصلاة والسلام على أفصح العرب لسانا ، وأعذبهم بيانا ، وأعلمهم بأسرار العربية ،وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين ورفعوا لوائه في العالمين .

وبعد .....

فما إن اتسعت رقعة الإسلام وامتد نفوذه شرقا وغرباً ، ودخل الناس فيه من كل حدب وصوب بدأ اللحن يتسرب إلى ألفاظ القرآن الكريم من وراء اختلاط العرب بغيرهم من العجم ، ومن هنا همت طائفة من السلف الصالح باتخاذ خطوات مخلصة تسعى إلى المحافظة على النص القرآني وإحاطته . تدفعهم إلى ذلك عقيدة راسخة وإيمان عميق قائم على الاحترام التام لألفاظه ومعانيه ، مع ثقتهم بوعد الله – الذي لا يتخلف – بحفظه والعناية به قال- تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [1] .

ففكروا في وضع قواعد وأصول يحفظون بها لغتهم ، ويصونون بها ألسنتهم من خطر اللحن ، ومخاطر الاختلاط .

وقد ولدت جهودهم غضة الأفنان حتى قيل : إن الإمام علياً -كرم الله وجهه- دفع إلى أبي الأسود بصحيفة فيها كلمات حول الاسم والفعل والحرف ، ثم نمت شجرة هذا الفن شيئا فشيئا بتدوين باب أو أكثر من أبواب العربية ، معتمدين على ما نقل عن أهل الوبر والمدر ممن يوثق بفصاحتهم ، وسلمت عربيتهم من أهل الجاهلية وفصحاء الإسلام ، ثم استقامت أغصان تلك الشجرة بوضع المؤلفات والتي كان منها كتاب سيبويه الذي اشتمل على اللطائف المفيدة والدقائق العجيبة ، حتى سماه النحويون قرآن النحو .

---

١) الآية ٩ سورة الحجر .

وقد راعى في كتابه للنحو أصوله التي تحكمه ،وفروعه التي تضبطه ،وهو وإن كان مرحلة أولى من مراحل تدوين الفكر النحوي إلا أنه جاء فريداً في فنه ، بديعاً في نظمه .

وقد اعتمد في الاحتجاج لقواعده النحوية وأصوله اللغوية على الألفاظ والأصوات والأساليب المسموعة من الأعراب الوافدين إلى المدن والحواضر ، والتي كانت موضع اهتمام النحويين واللغويين ، كما لم يغفل القياس على ما سمع من كلام العرب .

ولا غرو في ذلك فقد ولد النحو العربي معتمداً على السماع والقياس ، وكانت بوادي نجد والحجاز مصدراً غنيا لبعث الفصاحة ، ونظم عقد البيان ، يضاف إلى ذلك ما كان يُمطِر به الأعراب الوافدون أهل المدن من ثقافة لغوية ، وأساليب رصينة حيث كانوا يرتادون الكوفة والبصرة للإقامة أو التكسب باللغة العربية ، وعلى هذا الأساس وضع سيبويه قواعده التي كونت كتابه وفق هذا النمط من الأساليب العربية ، بعد أن تنبه إلى كل ما سمعه وتأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فحكم له وعليه .

قال الجاحظ " ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا آنق ولا ألذ في الأسماع ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ولا أفتق للسان ولا أجود تقويماً للبيان من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء والعلماء البلغاء " [1] .

وكتابه ملئ بالظواهر التي تبرهن على أنه اعتمد على ما يحتج به من كلام الفصحاء الموثوق بعربيتهم من نثر ونظم ، فضلاً عن القرآن والحديث الشريف وأشعار العرب .

ومن ذلك قوله : "سمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم ، والعرب الموثوق بعربيتها ، ومن يوثق بعربيته ، ومن نثق به ، والثقة من العرب ،وما في حكمها .

---

١) البيان والتبيين ١/١٤٥ .

ولما أردت أن أسلك بعض طرق أهل اللغة لعلّي أنال بعض فضلهم وجدت في هذه الأقوال جملة صالحة لموضوع بحث ، وجعلته تحت عنوان :

" نحو الموثوق بعربيتهم وأثره في القاعدة "

دراسة في كتاب سيبويه "

وهدفي من وراء هذه الدراسة الاعتراف بأن سيبويه اعتمد في إثبات الحكم على الحجة ، والدليل القطعي الذي يفيد في العلم ، وفي ذلك حرص منه على سلامة القرآن الكريم حيث إن سلامته من اللحن موقوفة على سلامة الحكم النحوي ، وفي الاستهانة بذلك نذير خطر ربما لحق ألفاظ القرآن الكريم ، وأثر في استنباط المعنى المراد منه .

كما سعت الدراسة إلى بيان أثر ما نقل عن فصحاء العرب في القاعدة النحوية ، حيث إن كثيراً من أحكامها بني على ما أثر عنهم ، كما اعتمد على هذه النقول وتلك المرويات في توثيق المسائل ، وتعليل المذاهب ، واحتج بها في تقوية الآراء حيناً وفي ردها حيناً آخر .

ولما كان الكتاب في مجمله قائماً على أقوال الفصحاء من العرب ومعتمداً على شواهدهم وقفت عند ما عبّر عنه سيبويه بالموثوق بعربيتهم كجانب مهم من جوانب الاستشهاد النحوي ، يبين أثر تلك المرويات في قواعد النحو ، ويبرز أثر أصحابها في كتاب سيبويه ، وكيف وظفها صاحب الكتاب في معالجة قضايا النحو.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة .

أولاً : المقدمة ، وفيها حمد الله ، والثناء عليه ، ثم الحديث عن الموضوع ، والأسباب الدافعة إليه .

ثانيًا : الفصل الأول " سيبويه ومصادر كتابه " وفيه مبحثان :

المبحث الأول : " سيبويه ــ نسبه ــ حياته ــ كتابه ".

المبحث الثاني : " مصادر الاستشهاد في كتاب سيبويه "

ثالثًا : الفصل الثاني " نحو الموثوق بعربيتهم وأثره في القاعدة " .

وقد جاء في أربعة مباحث مرتبة حسب استخدام سيبويه لمصطلح الموثوق بعربيتهم ، ودوران ذلك المصطلح في كتابه كثرة وقلة .

وهي على النحو الآتي :

المبحث الأول : " المسموع من العرب الموثوق بهم " ، وفيه سبع مسائل :

١ ــ تأنيث فعل المذكر المضاف لصلاحيته للسقوط .

٢ــ إضمار الشأن بعد "كان"

٣ــ إبدال الاسم الجائز قطعه .

٤ ــ نصب المصدر المجيء به بدلاً من اللفظ بالفعل وهو بـ "أل"

٥ ــ إعراب الجواهر بعد النكرات

٦ ــ الوقف على المرخم بلا هاء ولا عوض

٧ ــ رفع الجواب بعد النهي

المبحث الثاني : " ما حدثه به من يوثق بعربيته " ، وفيه ست مسائل :

١ ــ رفع ما أصله النصب على الحالية

٢ــ إعمال "إنْ" المخففة بين الجواز والمنع

٣ ــ إعراب المستثنى المتقدم

٤ ــ نصب المستثنى الصالح للبدلية

٥ ــ مجيء خبر كان وأخواتها ضميراً متصلاً

٦ ــ ثبوت حرف العلة مع الجازم

المبحث الثالث :" المسموع من بعض العرب الموثوق بهم " وفيه ثلاث مسائل :

١ ــ رفع ما أصله النصب من المصدر الموضوع موضع فعله

٢ ــ نصب الاسم الصالح للخبرية حالاً

٣ ــ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

المبحث الرابع : "ما حكاه عمن سمعه ممن يوثق بعربيته "وفيه ثلاث مسائل:

١ــ إجراء متصرف القول مجرى الظن

٢ ــ نصب الاسم بعد واو غير مسبوقة بفعل أو ما في معناه

٣ ـــ نصب الاسم الصالح للوصفية حالاً

سادسًا : الخاتمة ، وتضمنت خلاصةً للموضوع ، وأهم النتائج التي ظهــرت خلاله .

والله ــ سبحانه ــ أسأل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، كما أسأله أن يقربنا إليه ويجعل اعتمادنا في كــل الأمــور عليــه ، وأن يغفــر زلاتــي وزلات المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد في الأولين والآخرين .

سيبـــــويه :

طارت شهرة الرجل في الآفاق ، وذاع صيته بين علماء العربية ودارسيها ، وأفرغ كثير من الباحثين أوقاتاً غير قليلة في الترجمة له ، والتعريف به ، كما أنفذ عدد منهم مددهم ومدادهم في الحديث عن شخصيته ، ولذلك فالحديث عن شخصيته ، ومولده ونشأته ، وغير ذلك يعد من نافلة القول ، ولكن جرت عادة الباحثين أن يقدموا لموضوعاتهم حديثا عن شخصيتهم تذكيرا للقارئ ، وتعريفا بالعلماء وتتويجاً لجهودهم .

ولذا فإني سوف أعرض لشخصية سيبويه في عبارة وجيزة ، و" حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق ".

نسبه : (١)

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ، وقيل : كان مولى آل الربيع بن زياد الحارثي ، ولقب بسيبويه ، ومعناه رائحة التفاح ، وغلب لقبه على اسمه وكنيته .

ولد ببلاد فارس مدينة البيضاء . إحدى قرى شيراز ، في بداية العقد الرابع من القرن الثاني الهجري ،على الأرجح .

ونشأ بالبصرة ، وكان يطلب أول أمره الحديث والفقه ، ثم طلب النحو ولازم الخليل بن أحمد ، وأخذ عن يونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاري ، وكان الخليل يفضله على تلامذته .

---

١) ينظر ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ٥٤٤/١ ، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي ٥٥/٩ ، العبر في خبر من غبر للذهبي ٢٧٨/١ ، ومرآة الجنان لليافعي ٣٤٨/١ ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٨٠٢/٥ ، وتاريخ بغداد ١٩٤/١٢ ، ١٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣٥١/٨ ، ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣ .

برز سيبويه من أصحاب الخليل ، ومعه النضر بن شميل ، وعلى بن نصر ومؤرج السدوسي ، وكان سيبويه أكثر من النضر بن شميل في النحو ، وكان النضر أعلم الأربعة باللغة والحديث . (١)

وكان سيبويه غاية الخلق في النحو ، وكان أفهم الناس فيه ، وكان شابا جميلا نظيفاً ، تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل فن بسهم مع حداثة سنه .

لم يكتب الناس في النحو مثله ، وجميع كتابات الناس عيال عليه .

ويُعدُّ إمام النحو وحجة العرب ، أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، وألف كتاباً كبيراً لا يدرك شأوه ، ولا يقارب فضله في فنه ، وكان لطيفا هادئا لا يغضب ولا يخاشن . (٢)

وكانت له حلقة في البصرة يقصدها الراغبون في دراسة علوم العربية ، ونبغ على يديه كثير من الدارسين ، أمثال أبي الحسن الأخفش ، وقطرب والجرمي.

وكان – رحمه الله – محبّاً لأصحابه وتلامذته ، وثق به العلماء وصدّقوه ، وقبلوا منه كل ما جاء في كتابه عن الخليل .

وبلغ من مكانته ومنزلته أن أحداً إذا أراد مدح غيره في هذا العلم كان يقول له : هو سيبويه العصر ، قال بعض المحدثين :

"ولم ينل سيبويه ذلك عفواً ، ولا وقع عليه مصادفة ، فالزيف قد يخفَى حينا ، ولكنه لا يظل خافيا أبدًا يهتك الزمن ستره ، ويكشف للناس عنه حقيقته"(٣) .

---

١) ينظر : تاريخ بغداد ١٢/١٩٥ .

٢) ينظر : سير أعلام النبلاء ٨/٣٥١ .

٣) سيبويه إمام النحاة ٨٠ ، ٨١ .

شيوخه :

لم يكتف سيبويه بالأخذ عن شيخه الجليل حجة عصره الخليل بن أحمد ، وإنما تلقى اللغة والنحو عن جلة علماء عصره . حيث جلس سيبويه في حلقة كثير منهم ، وأفاد من علمهم . ومن هؤلاء :

١ــ ابن أبي إسحاق عبد الله بن إسحاق الحضرمي ، إمام العربية والقراءات ، أول من بَعَجَ النحو ومد القياس ، وتوفى سنة ١١٧ هـ [١] .

٢ ــ وأخذ عن عيسى بن عمر الثقفي ، مولى خالد بن الوليد ، وكان عالماً بالنحو والقراءات ، صاحب الوحشي والغريب ، وتوفي سنة ١٤٩هـ . [٢]

٣ ــ كما أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي الرجل الصالح ، وأخذ عن حماد بن سلمة بن دينار المتوفى سنة ١٦٧ هـ ، وقيل ١٦٩ هـ ، وهو من دفع به إلى النحو ، وكان إماماً فاضلاً من متقدمي النحويين . [٣]

٤ ــ وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ ، وأخذ عن هارون النحوي المتوفى سنة ١٧٠ هـ ، وأخذ عن الأخفش الأكبر المتوفى سنة ١٧٧ هـ إمام النحو واللغة والدين ، الورع الثقة ، أستاذ يونس بن حبيب وأخذ عن يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ . [٤]

---

١) ينظر : أخبار النحويين البصريين صـ ٢٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ٣١ .

٢) ينظر : نزهة الألباء ٢٨ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٥ .

٣) ينظر : نزهة الألباء صـ ٥٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٥ ، وبغية الوعاة ٥٤٨/١ وإنباه الرواة ١/ ٣٢٩٩

٤) ينظر : أخبار النحويين البصريين ٢٠ ، ٢٢ ، وبغية الوعاة ٣٢١/٢ ، وإنباه الرواة ١٥٧/٢

٦ ـ كما أخذ عن أبي زيد الأنصاري ، المتوفى سنة ٢١٥ هـ عالم النحو واللغة الثقة [١]

تلامذته :

لم يعش سيبويه كثيراً ، مما حرم أكثر معاصريه من الجلوس عنده ، والإفادة من معارفه ، إلا أنّ الحظ ابتسم لبعضهم ، وأسعد الحال نفراً ، منهم أخذوا عنه ، وتعلموا منه ومن هؤلاء : أبو علي محمد بن المستنير قطرب المتوفى ٢٠٦ هـ ، وأخذ عن سيبويه علم النحو . [٢]وكان منهم الأخفش "سعيد بن مسعدة " المتوفى ٢١٥ هـ ، وأخذ عنه رجل يعرف بالناشئ ، صنف في النحو، قيل : " ولو خرج علم الناشئ إلى الناس لما تقدمه أحد ".[٣]

وفاته :

لم تمهل الأيام عالم اللغة والنحو كثيراً ، حيث فارق الدنيا شاباً فَتِيّاً ، ورحل عنها غَضّاً طَرِيّاً بعد المناظرة الشهيرة ، حيث اشتد به المرض لداء بالمعدة أوقفها عن هضم الطعام ، وقيل مات بسبب ما لحقه من هَمّ المناظرة ، وما جناه من وراثها من حزن عميق ، وانكسار شديد سنة ١٨٠ هـ في أرجح الأقوال . [٤]

كتاب سيبويه

لما كان لكتاب سيبويه فضل السبق ولما حواه من علم غزير ، وفائدة جليلة في مختلف ضروب اللغة أدهش النحويين ، فأحاطوه بعبارات الإطراء والثناء ،

---

١) ينظر : أخبار النحويين البصريين ٤١ .

٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٨ ، ٧٢

٣) ينظر : مراتب النحويين ٨٥ والمزهر للسيوطي ٤٠٩/١

٤)ينظر نزهة الألباء٥٤ ، وتاريخ بغداد ١٢ / ٩٥، ووفيات لأعيان ٣ / ٤٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١

يعبرون بها عن إعجابهم بهذا السفر العظيم ، وبمؤلِّفه الذي حفظ -بفضل الله عليه - للعربية فضلها ، ولمتحدثيها لسانهم . قال أبو الطيب اللُّغوي : "وألّف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو"[١] .

وقد اتخذه الناس قبلة يلجأونف إليه في معرفة كثير من علوم العربية ، فالجرمي يذكر أنه منذ ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه . [٢]

ولما امتاز به الكتاب من حسن التصنيف وروعة الإجادة فضّله الناس على غيره من الكتب ، واهتموا بمعرفة قضاياه ومسائله ، وقلبوا فيه نظرهم ، وخصوه بمزيد من العناية . يقول ابن النحاس : " لم يزل أهل العربية يُفضّلون كتاب سيبويه حتى قال محمد بن يزيد المبرد : لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنَّفة في العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج فهمه إلى غيره " . [٣]

---

١) انظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، صـ ١٠٦ . وينظر المدارس النحوية ، شوقي ضيف ٦، ٦٠

٢) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ٢٥١/٢، ٢٥٢ ، وسيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف صـ ١٩١ ، وسيبويه جامع النحو العربي للدكتور / فوزي مسعود صـ ١٢١ ، ١٢٢ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي تأليف د / عبد القادر حسين صـ ٦٧ ، ٦٨ . وفي ظني أن قوله : " منذ ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه " فيه شيء من المبالغة ، وبخاصة إذا كانت الفتيا في الفقه ، ولو قيل إنه مكث ثلاثين سنة يفتي الناس في النحو واللغة والتصريف من كتاب سيبويه لكان عدلا مقبولاً ولفظا مستساغا معقولاً .

٣)خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ٣٧١/١ ، وإن كان في هذه المقولة شيء من المبالغة أيضاً إلا أن كتاب سيبويه قد حوى مسائل متعددة في فنون كثيرة .

وما كاد الكتاب يخرج للنور ويطّلع عليه العلماء حتى تعلّقوا به ،وخلَوا إليه يتدارسون مسائله ،ويديرون البحث عليه فكان – بحق – مبعث نهضةٍ علميةٍ قوية.(١)

ويرجع اهتمامهم به أيضا إلى أن سيبويه جمع فيه فناً مبتكرا ، وعلماً غزيراً ، قال ابن جني : " وحسبنا هذا حديث سيبويه ، وقد حَطَبَ بكتابه – وهو ألف ورقة – علما مبتكراً ووصفاً متجاوزاً لما يُسمَع ويُرَى " .(٢) .

واعتزمت الرحلة إلى هذا الكتاب ، شغف بها القاصي والداني ، يحملون في نفوسهم شوقا إليه ، يتجشمون الصعاب ليصلوا إلى ما حواه من قضايا نحوية ومسائل صرفية ، وأفكار لغوية ، ودراسات صوتية ، فقد حوى بين دفتيه علما غزيراً تشعبت فنونه ، وتنوعت أصوله ، وذلك لأن سيبويه أفرَغ له جهده ، وأخلى له فكره .

جمع أصوله من علم مشايخه ، وثقات العرب وآراء العلماء ، فالتفَّ الناس حوله يأخذونه مشافهة وسماعاً ، حتى قيل : إن عدد الذين كانوا يدرسون في حلقة أبي علي الفارسي وحدها أكثر من ثلاثين رجلاً .

ويبقى لسيبويه شرف جمع مسائل النحو في أبواب كانت قبله مسائل متفرقة وقضايا محلولة العقال ، فلما جمعها أو أشار إليها مؤلف .

ولم يقف الحد عند قضايا النحو فقد استطاع سيبويه بإحساسه الدقيق وذوقه اللغوي أن يصل إلى كثير من قضايا اللغة ، وأساليبها وأسرار تركيبها ، كما يعد الكتاب شاملاً لدراسة بعض الظواهر المنسوبة إلى لهجات القبائل المختلفة ، وما

١)انظر : سيبويه إمام النحاة صـ ١٩١ .

٢) الخصائص ٣/٣١٢ .

يتعلق منها بالأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة ، فلم يكد يترك ظاهرة من ظواهر الأسلوب العربي إلا أتقنها علماً وتحليلاً .

يقول الأستاذ علي النجدي ناصف : " وأحسب أنه لو وزن الكتاب بكتب النحو كافة لرجحها وزناً ، وأربى عليها قيمة ، لا من الناحية التاريخية وحدها ، ولكن من الناحية العلمية معها ، ومن الناحية العلمية قبلها ، ففيه كل ما فيها وزيادة ، من النفائس المصونة والكنوز المذخورة ، أو هو في القليل أصل ، وهي فروع منه ، ولا يتعاظم الأصول إذا جُزَّت فروعها أن تنبت بديلاً منها وربما كان خيراً وأفْرَه".(١)

وقد تشرفت الأقطار بوصول الكتاب إليها حيث إنه سيحفظ لها لغتها ، ويحمي ألسنتها من الزيغ والشطط، وأحاط بالقرآن من أن يخطئ في قراءته قارئ ، أو يلحن في النطق به ناطق ، وضرب بسور بين زلات الأعاجم وألسنة العرب الخُلَّص ، وكان له بالغ الأثر في الأقطار التي نزل بها .

فاستفاد منه أهل بغداد وغيرهم عن طريق العلماء الذين جاءوا إليها من البصرة وغيرها ، أو عن طريق من هاجر من علمائها إلى هذه البلاد ، واهتموا به ، وبذلوا غاية الجهد في شرحه والتعليق عليه .

ولم يكن نصيب الأندلسيين بأقل من سابقيهم ، فقد ازدهرت في الأندلس حركة علمية شملت جميع العلوم ، وحفل المجتمع الأندلسي بكثير من العلماء والمفكرين والمؤدبين ، حيث كانت الخلافة تتنافس في اجتذاب العلماء وتشجيعهم ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الكتب القيمة والمؤلفات النادرة ، كما أدى إلى ظهور عدد كبير من مشاهير النحاة واللغويين الذين حظوا بشهرة واسعة في المغرب والمشرق .

---

١) سيبويه إمام النحاة صـ ١٩١ ، بتصرف يسير .

وكان معظم مشاهير النحاة في ذلك من أهل إشبيلية ، حيث كانت قطب الدائرة في تلك العلوم ، وكان من أول الكتب التي اهتموا بها كتاب سيبويه [١]

ويعد هذا الكتاب من أشمل مصادر النحو العربي ، وأكثرها دقة وأوسعها مادة يقول ياقوت الحموي : " وقال عنه صاعد الأندلسي : لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسطاليس في علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي ، فإن كلَّ واحد من هذه لم يشذَّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له ".[٢]

وقيمة الكتاب تتجلى في احتوائه لقواعد النحو والصرف في أسلوب دقيق خال من الفضول ، بالإضافة إلى اشتماله على مادة ضخمة من تراث العرب شعرها ونثرها . كما أنه وعاء لآراء علماء القرن الثاني الهجري الذين بنوا آراءهم على ملاحظات شخصية للغة العرب الذين شافهوهم في البوادي ، بالإضافة إلى آراء سيبويه التي تنم عن عالم فذ . [٣] .

كما تظهر قيمة الكتاب في حرص سيبويه على جمع فكرته والتقاط مادته من أفواه العرب الخلص ، ومن عبارات الموثوق بعربيتهم ، وكثيرا ما نبه على ذلك في ثنايا كتابه ، فكان يقول : سمعنا العرب الموثوق بهم [٤]...إلخ " ، وقوله :

---

١) انظر:الشعرالأندلسي في عصر الموحدين تأليف الدكتور/فوزي سعد عيسى ، صـ ٨٠ ، ٨١

٢)معجم الأدباء ١١٧/١٦، وينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه د/خالد عبد الكريم جمعه ٣٧.

٣) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٣٨ .

٤) ينظر الكتاب ٣٣٠/١، ٣٩٦

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول[١]، وقوله : حدثني من أثق بعربيته[٢] ، وقوله : وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم[٣]...وقوله :"وسمعنا الثقة من العرب[٤] .... وقوله : أخبرني من أثق به .... [٥] قوله بلغني عن العرب الموثوف بهم أنهم يقولون ...[٦] وقوله : حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته ...[٧]وقوله : سمعنا عربيا موثوقا بعربيته ....[٨]

قال ابن قتيبة : " وحدثني أبو حاتم قال حدثني أبو زيد قال : كان سيبويه غلاما يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، قال : وإذا سمعته يقول أخبرني من أثق بعربيته فإنما يريدني " . [٩]

وبذلك يعد الكتاب مصدراً غنياً ، حفظ أقوال الموثوق بعربيتهم ، وسجّل فكر الأوائل ممن أخذت اللغة عنهم في مهدها الأول ، ونال بتلك الدقة ثقة العلماء إلى عصرنا هذا .

---

١) ينظر السابق ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ، ٢٣ ،٢/ ٩٢ ،٣٤٥

٢) ينظر السابق ١٧٢/٤

٣) ينظر السابق ٣٠٤/١ ، ١١١/٢ ،١١٨، ٣٥٤

٤) ينظر السابق ٢٤٤/٢

٥) ينظر السابق ٤٦٢/٣ ،٤٦٥

٦) ينظر السابق٣٥٩/٢

٧)ينظر السابق٣١٩/٢

٨) ينظر السابق ٩٨/٣

٩) ينظر : المعارف لابن قتيبة ٥٤٤/١ .

المبحث الثاني :

مصادر الاستشهاد في كتاب سيبويه :

اعتمد سيبويه في كتابه على الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح مما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته مما يبرهن على صحة القاعدة والرأي ، وهو ما يسمى بالسماع ، وهو أحد أصول النحو ، ودليل من أدلتها ، فالمتفق عليه عند النحويين أن الاستدلال في النحو العربي يعتمد على ثلاثة أسس ، هي : السماع ، والقياس ، واستصحاب الحال .

قال أبو البركات الأنباري في أصوله : " أقسام أدلته ثلاثة : نقل ، وقياس واستصحاب حال "[1]

والسَّمَاع يشمل كلام الله – تعالى – وهو القرآن الكريم – ، وكلام نبيه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وكلام العرب نظماً ونثراً قبل بعثة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وفي زمنه وبعده إلى عصر المولدين ، وفساد الألسنة [2] .

ومن هنا يمكن القول بأن سيبويه اعتمد في إثراء مادة كتابه على المصادر الآتية :

١ــ القرآن الكريم وقراءاته :

مما لاشك فيه أن القرآن الكريم قمة الفصاحة العربية ، نزل على الرسول الكريم بأفصح الكلام ، وأبلغ البيان ، وأروع الأساليب في وقت كان العرب يتفاخرون فيه بالبلاغة والفصاحة ، وروعة الأسلوب .

---

١) لمع الأدلة ٨١ ، وينظر الاقتراح للسيوطي ٣٥

٢) انظر الاقتراح ٣٥ .

وتتجلى فصاحته وتستبين بلاغته وتتضح روعته في إيجاز لفظه وإعجاز معناه، ونظمه البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب ، وفي غيرها ، مَدَحَه الله – تعالى– بالبيان والفصاحة قال – سبحانه– چ ڈ ڈ ژ ژ چ [1] .

وفي ألفاظه ومعانيه تتجلى قمة الإعجاز ، وتظهر حجته القاطعة التي تقوم في فم الدنيا إلى يوم الساعة ، تتحدى العالم بما فيه من أسرار الفصاحة والبيان .

وقد أعجز أئمة الفصاحة وفرسان البلاغة ، مع أن بضاعتهم الكلام ، وأسواقهم الفصاحة ، وتجارتهم البيان ، وكرامتهم مرتبطة بما يأتون به من جيد الكلام . فهو إذا يمثل أعلى مستويات الفصاحة بالإجماع .

قال السيوطي : قال ابن خالويه في شرح الفصيح : " قد أجمع الناس جميعاً على أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك " [2] .

وقال الزجاج : القرآن محكم لا لحن فيه ، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب "[3]

ولما كانت هذه مكانته ، وكانت إلى ذلك الحد منزلته نال الحظوة العالية لدى اللغويين ، وعُدّ مصدراً أوّلاً لدى النحاة في الاستدلال به على قواعدهم.

وكان وقراءاته مصدراً مُهِمًّا لسيبويه ، وقد اعتمد عليهما في وضع قواعده ، واستند إليهما فيما دونه من أصوله .

" وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني ، وإجلالاً له وكان

---

١) الآية ١٩٥ سورة الشعراء

٢) المزهر ١٦٨/١ .

٣) معاني القرآن ١٣١/٢

يضعه في المرتبة الأولى ؛ لأنه أبلغ كلام نزل ، وأوثق نصٍّ وصل ، ولأنه يمثل العربية الأصيلة والأساليب الرفيعة ، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون"[1] .

ويقدِّم سيبويه القرآن ــ مصدراً من مصادر الاستشهاد ــ على غيره من المصادر، فيبدأ بالقرآن الكريم ، ثم ما ورد عن العرب ممن يوثق به ، ثم ما رواه عن شيوخه ومن يثق به من الرواة ، ثم يستشهد بالشواهد الشعرية .

ويتنوع استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم،وتختلف طريقة الاستشهاد به

كما احتج بالقراءات القرآنية واعتمد عليها في إقرار القاعدة النحوية ، وبيان وجوه العربية ، وتقوية ما ورد عن العرب .

وقد وقف منها موقفه من سائر النصوص اللغوية ، حيث أخضعها لأصول البصريين وأقيستهم ، فما وافق أصولهم قبله، وما لم يوافقها رفض الاحتجاج به . إلا أنه لم يعب قارئاً ولم يخطئ قراءة " . [2] وإنما كان يخطئ التنظير .

يقول : " وإذا تكلم عربي في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر فلا تظن أنه مخطئ " . [3]

وقد أوضحت الدكتورة خديجة الحديثي موقفه من القراءات . حيث تقول : " أما موقف سيبويه من القراءات فإنه يختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه ، ففي بعضها يقيس على القراءة ويعتبرها الأصل ، كما فعل عند كلامه على إجراء صلة مَنْ وخبره ، إذا عنيت اثنين كصلة اللذينِ ، وإذا عنيت جمعاً كصلة الذين ...

---

١) الشاهد وأصول النحو ٣١ .

٢) ينظرالسابق صـ ٥١ .

٣) الكتاب ٢/٢٦٣ .

وقاس على القراءة ، كذلك في قوله : وقد قرأ ناس " في أربعة أيام سواء "[1] ، قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات ، وتقول : هذا درهم سواءٌ ، كأنك قلت : هذا درهم تام ... ويَحمِل القراءات المخالفة لسواد المصحف على اللغات، ... فإن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها ، ولا يخطئها أو يعيبها أو ينكرها ، إنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيه القياس أو المشهور ...ويقيس القراءات على ما سمعه من العرب ، كما في قوله : " وقال الخليل : من قال : يا زيد والنضر فنصب ؛ فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضرُ ، وقرأ الأعرج " يا جبال أوبي معه والطيرُ "[2] فرفع .

أو يقيسه على ما حدثه به من سمعه من العرب ممن يثق به من الرواة ، ... يقول: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرأون [3]" وإنْ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " . [4]

٢ ـــ الحديث النبوي الشريف :

المراد بالحديث النبي الشريف أقوال النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -التي تروى أفعاله وأحواله ، أو أقوال الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أو ما وقع في زمان النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أو أمامه وأقره.

وكان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أفصح الناس وأبينهم ، وكلامه مُنَزَّهٌ عن اللغو والباطل ، آية في الفصاحة والبلاغة والإيجاز . [5]

---

١) من الآية ١٠ سورة فصلت

٢) من الآية ١٠ سورة سبأ

٣) من الآية ١١١ سورة هود

٤) الشاهد وأصول النحو صـ ٥٤ ـ ٥٨

٥) ينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/١ ، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني صـ ٤٦ ، والحجة النحوية عند الأعلم رسالة ماجستير : عبد الله خلف الجبوري ٢٤/١ .

ويعد الحديث الشريف المصدر الثاني الذي ينبغي الاعتماد عليه في الاستشهاد لما يمثله من قمة الفصاحة وبلاغة الأداء ، وجمال العبارة .

"فلم تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ، ولا أروع تأثيراً ، ولا أفعل في النفس ، ولا أصح لفظاً ، ولا أقْوَم معنى"(١)

إلا أنه لم ينل نصيباً وافراً في إثراء القواعد النحوية ، حيث انصرف عنه الأئمة الأوائل من نحاة الكوفة والبصرة ، وكثير ممن جاء بعدهم ممن أخذ بمذهبيهما . فلم يعتمد عليه كثير منهم في الاستشهاد ، وإقرار القواعد . ومن اعتمده في الاستدلال اعتمده على شرطه ، وهو أن يثبت أنه على اللفظ المروي عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وأن يكون مروياً بالسند العدل الموثق ، لا يُثْبَتُ به لفظ الحديث حرفاً بقدر ما يُثْبَتُ به معناه المضمن إياه ، ولا يُثْبَتُ من المعنى أصل نحوي . (٢)

على أنّ النحاة قد اختلفوا في إثبات القواعد النحوية بالأحاديث وهذا الخلاف مبني على أنّ من الأحاديث ما روي بالمعنى وأن بعض الرواة كانوا من العجم ، والدليل على أنّ من الأحاديث ما روي بالمعنى أنه يوجد أحاديث اختلفت ألفاظها مع احتفاظها بالمعنى ، وتصرَّف الرواة في الألفاظ ؛ لأن همهم الأول كان منصباً على ما تضمنه الحديث من أحكام وآداب ؛ فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وتضمنت الآداب التي سيق من أجلها أطلقها غير ملتزم الألفاظ .

ويمكن إيضاح موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ــ ملخصا ــ في الآتي :

---

١) ينظر في أصول النحو ٤٦ .

٢) انظر : الياقوت في أصول النحو ١٢ ، ١٣ .

الأول : جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو ، وإليه ذهب طائفة من النحويين منهم ابن خروف ، وابن مالك ، والرضي الأستراباذي ، وابن هشام المصري ، وغيرهم ، وسبقهم إلى ذلك أبو البركات بن الأنباري .

وحجتهم : أن الإجماع منعقد على أنّ الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أفصح العرب لسانا ، وأبلغهم منطقاً ، وأجودهم عبارة ، وحديثه أصح سنداً من كثير من أشعار العرب .

الثاني : عدم جواز الاستشهاد به على مسائل النحو واللغة ، وإليه ذهب ابن الضائع وأبو حيان . (١) .

وحجتهم :

أولا – أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة جرت في أيامه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقال فيها لفظاً واحداً ، ثم نقلت بألفاظ كثيرة .

ثانيا – أن كثيراً ممن روى الحديث كانوا غير عرب ، فلم يعرفوا ألسن العرب بصناعة النحو .

ثالثاً – أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه .

يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " وهذه حجة واهية بالطبع ، فإن رواة الأحاديث كانوا يعيشون في حيّز عصور الاحتجاج ، وحتى لو سلّمنا جدلا بأنهم رووا الأحاديث بالمعنى وصاغوها بعباراتهم فإنهم مما يحتج بلغتهم " (٢).

---

١) ينظر : الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية صـ ٢٨ ، ٢٩ ، والاقتراح ٣٧ ، ٣٨ ،والشاهد وأصول النحو صـ ٦١ ، ٦٢ ، والحجة النحوية للأعلم الشنتمري ٣٥ ، والياقوت في أصول النحو ١٣ .

٢) فصول في فقه العربية ٩٧

الثالث : يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها : كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ، والأمثال النبوية ، ككتابه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر ، وما عداها لا يجوز الاحتجاج به [1] قال بذلك الشاطبي.

الرأي الراجح :

قال البغدادي : " والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه ، ويلحق به ما روي عن الصحابة ، وأهل البيت " [2] .

وقال الأستاذ سعيد الأفغاني : " وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية ؛ لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار ، التي لا تلبث أن يطوقها الشك ، إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة " [3] .

وكتاب سيبويه قد اشتمل على بعض الأحاديث التي أوردها لبيان الحكم الإعرابي وإن لم ينبه أنها من كلام النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقد جاء استدلاله بها جنباً إلى جنب مع أمثلة الكتاب، وجاء استدلاله بها في نطاق ضيّق ، حيث بلغ مجموع استدلالاته ثمانية أحاديث ، وفي استدلاله بها قد يسوق الحديث كاملاً ، وقد يأتي بجزء منه ، وقد يذكره تقوية للشاهد القرآني ، كما في استشهاده بقوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " وَتَخْلَعُ وَتَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ " فقد استدل على جواز

١) ينظر : الاقتراح ٥٧ ، ٥٨ .

٢) خزانة الأدب ١/٣٣ .

٣) ينظر في أصول النحو٥٣ ، ٥٤ .

حذف المفعول الثاني استغناء بذكر الأول بقول الله -تعالى : "وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ"[1].

وقوَّى هذا الحكم بما ورد في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَتَخْلَعُ وَتَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ " والتقدير في الأول والحافظاته . والتقدير في الثاني : ونتركه [2]. على الإعمال في ضميرهما ، بعد أن أعمل في الظاهر منهما .

وقد يذكر الحديث ليبين نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب تبعاً للمعاني المختلفة التي يدل عليها [3] . ومن ذلك أنه استشهد على أن ضمير الفصل قد يكون له محل من الإعراب فيعرب مبتدأ بقراءة من قرأ قوله – تعالى- : " وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون " [4] على أن هم مبتدأ والجملة منه ومن خبره خبر كانوا .

وحمل عليه قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " كُلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يكونَ أبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرَانِهِ " قال : "وأما قولهم كُلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يكونَ أبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرَانِهِ ففيه ثلاثة أوجه ، فالرفع وجهان والنصب وجه واحد ، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون والأبوان مبتدأ وما بعدهما مبني عليها ... " [5] .

---

١) من الآية ٣٥ سورة الأحزاب .

٢) ينظر الكتاب ٧٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٣ .

٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو صـ ٧٠ .

٤) الآية ٧٦ سورة الزخرف وقراءة الرفع قرأ بها ابن مسعود وأبو زيد النحوي . ينظر إعراب القراءات الشواذ ٤٥٣/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن ١٣٦ .

٥) الكتاب ٢٦٩/٣ .

هذا وقد ساق سيبويه الحديث وحده غير معتمد على نظيره ، وذلك أنه استدل على مجيء الحال مؤكدة بقصد تصغير الذات بما جاء في الحديث " آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ " [1] وكذلك باقي الأحاديث التي استدل بها .

ويبدو أن سيبويه في الأحاديث التي استدل بها لم يطمئن إلى أن الحديث قيل على اللفظ المروي ، ولذا لم ينبه في الأحاديث التي استدل بها على أنها من كلامه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كما لم يُصَلِّ على النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في جميع ما نقل ، بل رأيته يسوق كلامه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دون أن يُشْعِرَ القارئ أو يلفت نظره إلى أن كتابه اشتمل على شيء من الحديث . فانظر إليه يقول : كما قال : «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ ... " [2] . وقال : " وأما سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح فليس بمنزلة سبحان الله " [3] . وقال : " ومثل ذلك : فَبِهَا وَنِعْمَتْ " [4] ، وقال : " وإن شئت قلت : ما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه ... وَمَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ"[5]

وصنيعه هذا إشارة قديمة على أن النحاة الأوائل لم يعتمدوا الحديث في الاحتجاج على القاعدة النحوية ، وأن ما قيل من تغيير اللفظ قد أثَّرَ على الاحتجاج بالحديث .

---

١) ينظر الكتاب ٢ /٨٠

٢) السابق ٣/٢٦٩ .

٣) السابق ١/٣٢٧ .

٤) السابق ٤/١١٦ .

٥) السابق ٢/٣٢ .

٣ ـــ الشعر :

الشعر ديوان العرب ، ولسان الزمان ، والكتابة لا تحسن إلا بشيء منه ، كما أنه يستدل به على النسب والتاريخ وأيام العرب .[١]

روي عن سيدنا عمر – رضي الله عنه – أنه كان يقول:"اروا الشعر فإنه يدل على محاسن الأخلاق ، ويقي مساويها ، وتعلَّموا الأنساب ، فرب رحم مجهول قد وصلت بعرفان النسب،وتعلَّموا من النجوم ما يدلكم على سبلكم في البرِّ والبحرِ"[٢].

كما أن الحاجة تدعو إليه لمعرفة اللُّغَةِ العربية ، وتَعَرُّفِ معاني كلام ربنا – سبحانه وتعالى – . فقد روي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال : " إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب ، فإن الشعر ديوان العرب " [٣] .

وقد حظي الشعر بنصيب موفورمن الاحتجاج به على القاعدة النحوية لما يمثله من أهمية ، بالإضافة إلى كونه من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية .

وترجع عناية النحويين بالشعر واتخاذه دليلاً على القواعد لما يأتي :

١ – المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام ، حيث كانوا يتناشدونه في كل مكان ضم جماعة .

٢ – قلة النثر الذي يطمئن إليه مما وصل إلى النحاة من العصر الجاهلي .

---

١) ينظر : تحسين القبيح وتقبيح الحسن للثعالبي ٢٣/١

٢) ينظر : المستطرف من كل فن مستظرف شهاب الدين الأبشهي ١ /١٣٩

٣). ينظر : الحاوي الكبير للماوردي ٢٠٦/١٧ ، والبرهان في علوم القرآن ٢٣٩/١ ، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٢٣/١ ، والمزهر في علوم اللغة ٢٦١/٢

٣ – ثقة النحويين في الشعراء الذين يعتد بشعرهم ، حتى إنهم كانوا لا يتصورون صدور الخطأ عنهم . لذا اعتمدوا كل ما صدر عنهم وعدوه حجة .

وقد بين العلماء الشعر الذي يصح الاحتجاج به ، وذكروا أنه يبدأ من العصر الجاهلي وينتهي أواخر القرن الثامن الهجري ، في حدود سنة ١٨٠هـ تقريباً [١] .

والناظر في كتاب سيبويه يجد أنه استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتاً ، قال البغدادي : " يقول الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[٢].

وقد اعتمد سيبويه في هذه الشواهد على ما سمعه من شيوخه الذين روى عنهم، وما سمعه هو عن العرب ، حريصاً على دقة ضبط الرواية وخلوها من التصحيف والتحريف ،غير مغفل للروايات في الشاهد الواحد إن ثبت لديه صحة الروايات .

وتعد شواهد سيبويه أصحَّ الشواهد ، وقد مدح العلماء الأوائل كتابه وشواهده . فكان يكفي أن يقال في البيت الشعري : إنه من شواهد سيبويه . [٣] وكان البغدادي يرمز بـ "س "دلالة على أنه من شواهد سيبويه[٤] .

تقول الدكتورة خديجة الحديثي : " ويكفي دفاعاً عن سيبويه ما قاله ابن جني في الخصائص رداً على من زعم : أن الرواة ونقلة الشعر قد يخطئون ، أو ينحلون شعراً غيرَ أصحابه ، يقول : "وحسبنا من هذا حديث سيبويه وقد حطبَ

١) ينظر : الحجة النحوية للأعلم الشنتمري ٣٢ .

٢) ينظر : خزانة الأدب ١/٣٥٧ .

٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢٤٣ .

٤) ينظر خزانة الأدب ١/٧٢، ١٤٩ ،١٦٦ ، ٢٠٦ ....إلخ

بكتابه ــ وهو ألف ورقة ــ علماً مبتكراً ، ووصفاً متجاوزاً لما يسمع ويرى ، وقلما تُسنَدُ إليه حكاية أو توصل به رواية ، إلا الشاذ الفذ لا حفل به ولا قدر " (١).

وقد اعتمد على شواهد كتابه المعاصرون واللاحقون ، واستفادوا منها في تصانيفهم . وقد أُلِّف في شرحها والتعليق عليها .

يقول الأستاذ على النجدي ناصف : " والعلماء على كل حال يحسنون الظن بسيبويه ويثقون بشواهده ما عرفت نسبتها وما لم تُعْرَفْ ، فهم يرون هذه وتلك ، ويحتجون بها جميعاً . قال في خزانة الأدب : " أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِلَ قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها " (٢)

على أننا لا نغفل جانباً مهما هنا ، وهو أن بعض النحاة قد ألصق التهمة به ؛ لكونه استشهد بأبيات مجهولة القائل ، وقد استخدم الكوفيون هذه الأبيات في صرف الناس عنه ، وإلحاق النقص به ، وقالوا : إنّ المولدين وضعوا أشعاراً ودسوها على الأئمة ، وأخذ سيبويه من هذه الأبيات ظناً منه أنها للعرب ، وأن الخمسين مجهولة القائل من هذه الأبيات ، ومما يدل على ذلك أن من هذه الأبيات بيتاً لبشار بن برد – وهو من المولدين – وهو قوله :

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وقالوا : إن سيبويه استشهد بهذا البيت خوفا منه ، واتقاء شره ، وابتغاء مرضاته ، فقد شد بشار الوطأة عليه ، ووجه أشد النقد إليه ، طعناً فيه وفي أصله الأعجمي ، فأراد سيبويه بالاستشهاد بشعره أن يُسِرَ إليه بالمودة ، وأن يتخذ من الاستشهاد بشعره أداة يُطْفِئ بها غضبه عليه . وإنما يُطْفِئ الخيرُ الشرَّ كما يُطْفِئ

---

١) الشاهد وأصول النحو صـ ١١١ ، وينظر : الخصائص ٣١٢/٣ .

٢) سيبويه إمام النحاة ١٤٩ وينظر : خزانة الأدب ٣٩/١ .

الماءُ النارَ . وغير خاف أنّ هذه الرواية لا تتفق مع ما عُرِفَ عن سيبويه من دقة النقل ، وأمانة العرض .

" فخطة الرجل في الكتاب تحمل على الثقة به ، والاطمئنان إليه ، فإنه ليتحرى الدقة في العرض ، ويُعْنَى بتمييز الصريح من المشوب ، والتنبيه على ما يصادف من المنحول " . (١)

ثم إن صح أنه استشهد بشعره فربما كان استشهاده على نحو ما يذكره المتذاكرون في المجالس ومجامع القوم (٢) ، فضلاً عن أن هذا البيت قد نسب لأبي الأسود الدؤلي .

" فلم يكن هذا الطعن في شواهد الكتاب بمقلل من قيمته أو مضعف من أهميته ونفعه وصحة الاعتماد عليه والاحتجاج به (٣) .

كما قيل أيضا إنه استشهد في كتابه بأبيات مصنوعة ، ومن ذلك أنه أنشد في إعمال حذر على أنه مثال مبالغة محول من حاذر قوله :

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُضِيرُ ، وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

و قيل إنه سأل اللاحقي عن إعمال " فعل " فوضع له هذا البيت .

والحكاية كما يرويها ابن مالك ويرميها قال : " وروي عن المازني أن اللاحقي قال : سألني سيبويه عن شاهد في تعدي "فعل " فعملت له هذا البيت ... ووقوع مثل هذا مستبعد ؛ فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من

١) سيبويه إمام النحاة ١٥٠ .

٢) ينظر : رسالة الغفران ٢٠١/١ .

٣) الشاهد وأصول النحو ١١١

يحتج بقوله ، وإنما يحمل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين المتقولين " . (١)

يقول الأستاذ على النجدي : " وإذا صحت هذه القصة فعجيب ؛ لأنه ليس مما يجاري الفهم ويقارب الصدق أن يتهم شاعر نفسه بالوضع والافتعال ، لا في الشعر وحده ولكن في العلم أيضاً ، ولرجل وثق به والتمس المعرفة عنده ، وما هي على كل حال بضائرة سيبويه ولا بمفسدة من الأمر شيئاً ، ويبدوأنها قصة موضوعة ، أراد بها صاحبها الفخر والاستعلاء أن كان مما يسألهم سيبويه ويروي عنهم ، وكلام سيبويه عن إعمال " فَعِل " يمهد لذلك ويوحي به " . (٢)

والخلاصة .....

تعد شواهد سيبويه مادة خصبة وحصيلة وافية تأسس عليها معظم القواعد النحوية . واعتمد عليها في إصدار كثير من الأحكام ، وارتكز عليها في شرح غوامض اللغة ، وجلاء معانيها ، وإحكام أصولها .

وقد تنوع الاستشهاد بها فاستشهد بها على بيان معنى اللفظة وتوثيقها ، واستشهد بها على مسائل اللغة ، ونالت المسائل النحوية نصيباً كبيراً من الاستشهاد

وليس أدل على أهمية شواهده وقيمتها العلمية من قيام الدراسات حولها ، وبذل الغاية في تحليلها والعناية بها .

• أقوال العرب وأمثالهم :

أ – أقوال العرب :

١) شرح التسهيل ٨١/٣ ، وينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢٣٠– ٢٣١ .

٢) سيبويه إمام النحاة صـ ١٥١ .

كلام العرب دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ، وهو " المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو ، و يقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها ، وصفاء لغتها قبل بعثة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وفي زمنه ، و بعده ، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم ، وكثرة المولدين ، وفشو اللحن [١] .

وقد احتج النحويون بالنثر من أقوال العرب طالما أن هذا النثر ثابت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم .

وكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وإبانة عما في النفس [٢] .

وقد نقلت اللغة ،وأخذ اللسان العربي من عدة قبائل هي قيس وتميم وأسد ، وهؤلاء أكثر من أخذت عنهم اللغة ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، كما أخذ عن هذيل وبعض كنانة وبعض الطائين [٣] .

وقد اهتم علماء العربية في جمع لغتهم بمشافهة الخلص من العرب ، يذهبون إليهم يتجشمون الصعاب ، ويركبون الأهوال ، ويفارقون الأوطان ، وينأون عن الأحباب ، يجوبون البوادي والقفار بحثاً عن صواب اللغة .

فقد قيل إن الكسائي لما لقي الخليل في البصرة ورأى منه كثير علم ، وغزير فكر سأله من أين لك هذا ؟ فقال الخليل من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فشمر

---

١) الشاهد وصول النحو صـ٧٧ .

٢) ينظر الاقتراح صـ٥٩ .

٣) ينظر الاقتراح صـ٥٩ ، وفي أصول النحو د / سعيد الأفغاني صـ٥٩ وفصول في فقه العربية د / رمضان عبد التواب ١٠٦ ، ١٠٧ ، ودراسات في فقه اللغة د / صبحى الصالح ١١٢ ، ١١٣ ، والعربية خصائصها و سماتها د / عبد الغفار حامد هلال ١٧٦ ، ١٧٧ ، و لغة قريش مختار الغوث ٢٢ ، ٢٣ .

الكسائي من ساعتها عن ساعد الجد ، وركب الصبر حتى قيل إنه أنفذ خمس عشرة قنينةَ حبر في الأخذ عن العرب سوى ، ما حفظه [1] .

بالإضافة إلى مشافهتهم الأعراب الذين كانوا يأتون إلى البصرة والكوفة وبغداد، وغيرها من البلاد المهتمة بالدرس .

وقد اعتمدوا في الأخذ على من صحت لغته وثبتت فصاحته، وابتعد عن مخالطة المولدين والعجم ، فلم يأخذوا عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم . فلم يؤخذ من لخم ، ولا من جذام ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ،وغيرها ممن كان يسكن أطراف بلادهم [2] . كما لم يؤخذ من المولدين والمحدثين في اللغة .

وأخذ الكوفيون من سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين لم يأخذ البصريون عنهم . واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو لما أخذ عنهم [3] .

وبلغ من شدة حرصهم على نقل الفصيح واعتماد الصحيح أنهم كانوا يختبرون رواة اللغة صحة وغلطا وصدقا ، فإن لمسوا فيهم ما يشين سلائقهم تركوهم وتركوا الأخذ عنهم .

وكلما كان العربي أعمق في البداية وأبعد من المدينة وسكان الحضر كانت لغته أولى في النقل وأقرب إلى قلوب العلماء وعقولهم ، ولذلك كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين أخذهم عن الأعراب أهل الشيح والقيصوم وحرشة

---

١) ينظر سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ، و تاريخ الاسلام ١٢١/١ .

٢) ينظر المزهر في علوم اللغة والأدب ١٦٧/١ ، الاقتراح ٦١ ، ٦٢ و الاستشهاد و الاحتجاج باللغة د / محمد عيد صـ١٣٥ ، ١٣٦ .

٣) ينظر الشاهد و أصول النحو ٨١ .

الضباب وأكلة اليرابيع ، وكانوا ينكرون على أهل الكوفة أخذهم اللغة عن أكلة الشواريز ، وباعة الكواميخ [١] .

وبعد فالمدار كله في الأخذ يتوقف عند من سلمت لغته ولم يتطرق الفساد إليها ، وهذا هو الضابط في التصنيف الزماني والمكاني .

والناظر في كتاب سيبويه يرى أن قواعده اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية دون استثناء ، فقد وظف أقوال العرب توظيفاً جيداً في استعمالاته اللغوية في كتابه ، مع إشارته هنا وهناك إلى الفروق اللهجية من غير أن يحيد في ذلك عن ترجيح كفة اللسان الحجازي " [٢] وقد شحن كتابه بعبارات تدل على ذلك، ومن ذلك قوله: سمعنا ممن يوثق بعربته ، وحدثني من أثق بعربيته ، وحدثني الثقة من العرب ، وأخبرني فلان وفلان وسمعت من العرب الذين ترضى عربيتهم ، وحدثني فصحاء العرب إلى غير ذلك [٣] .

ولم يشر في استشهاده بكلام العرب إلى من نقل عنه ، ولا إلى القبيلة التي ينتمي إليها . ولكن كان يقول : "وعلى هذا تكلم عامة العرب " ، وقوله : " واعلم أن لغة للعرب مطردة " وقوله :" وليس من العرب أحد إلا يقول .

ولكنه مع ذلك كان يرى أن هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم هم عرب الحجاز، ولذا كان يرجح لغة الحجاز على غيرها [٤] .

---

١) ينظر الفهرست لابن النديم ٨٦/١ .

٢) ينظر العربية دراسات في اللغة و اللهجات والأساليب يوهان فك صـ ٦٠ .

٣) ينظر دراسات في فقه اللغة د / صبحي الصالح صـ ١١٠

٤) ينظر دراسات في فقه اللغة د / صبحي الصالح صـ ١١٠

وقد اعتمد في الإتيان بالشاهد على قاعدته على ما سمعه بنفسه من العرب الموثوق بهم .انظر إليه يقول : " وسمعنا من يوثق بهم من العرب من يقول ممن يوثق به " اجتمعت أهل اليمامة " [1] .أي بتأنيث الفعل .

وقوله : " ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها " [2] .أي :بنصب يديها على الحال اللازمة .

ويقول : " وسمعنا بعض العرب الموثوق يقال له : كيف أصبحت فيقول : حمد الله وثناء عليه " [3] برفع المصدر .

وقد يعتمد على ما حدثه به شيخه الخليل ، ومن ذلك قوله : " وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته " [4] ، وقوله : " وحدثنا الخليل أن ناسا من العرب يقول : علاك والداك وإلاك ... [5] .

أو ما سمعه من شيخه أبي الخطاب ، ومن ذلك قوله : " وزعم أبو الخطاب – وسألته غير مرة – أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت – أجمع – مثل ظننت " [6]أي بنصب القول مطلقاً .

وكذلك ما حدثه به من لا يتهم ، وما سمعه من العرب وسمع من يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب ... إلى غير ذلك من العبارات التي تمثل جانب الاستشهاد المهم في هذا السفر العظيم .

---

١) الكتاب ١/٥٣ .

٢) السابق ١/١٥٥ .

٣) السابق ١/٣١٩ .

٤) السابق ٢/١١٠

٥) السابق ٣/٤١٣ .

٦) السابق ١/٢٤ .

ولم يعتمد سيبويه في نقل مادة كتابه على لغة قبيلة واحدة ، ولا لغة طائفة من القبائل ، ولكنه أثرى كتابه بما صح سنده من لغات القبائل الضاربة في الجزيرة كلها . وكان أعلاها وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية ، وقد أكثر من الاعتماد عليها ، وبنى عليها كثيراً من قواعده ، واحتكم إليها في كثير من قضايا فنه ، ولا غرو في ذلك فهي لغة القرآن الكريم ، وبها نزل . بل هي أفصح اللغات وأصرحها حيث ابتعدت عن بلاد العجم من جميع جهاتهم .

ومن أمثلة استشهاده على قواعده بما تضمنته اللغة الحجازية قوله : " وليس ما كـ ليس ، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ ليس " (١) .أي ليس فيها إضمار شأن .

وقال : " هذا باب ما يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز (٢) .

وكتابه ملئ بالشواهد من هذه اللغة التي تدعم قواعده وتثري مادته .

بل إنه يعد الشاهد الذي أتى على هذه اللغة أصلا ، لغيره انظر إليه يقول :

أ ـ "وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز وهو الأصل " (٣) .

وقد نبه كثيراً على فصاحة هذه اللغة ،وأنها الأولى والأحسن في الاستشهاد، ومن ذلك قوله :

---

١) الكتاب ٥٧/١ .

٢) السابق ٣١٩/٢ .

٣) الكتاب ١١١/٤ .

١ــ " ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جعل لك . . . والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي " [١] .

٢ ــ ومن ذلك قوله : " ومن ذلك قولهم : وَتُوإنما أصله وَتِدُ ،وهى الحجازية الجيدة ، ولكن بني تميم أسكنوا التاء" [٢]

ب ــ ولا يغفل لغة تميم وقد استدل بها على كثير من الأحكام النحوية والدلالات اللغوية . وكثيراً ما ساق الأدلة على فصاحتها ، ونبه على الأخذ بها .

ومن ذلك قوله : " من العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمدَ لله ، فينصبها عامة بني تميم ، وناس من العرب كثير ، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : الترابَ لك والعجبَ لك " [٣]

جـ ــ كما اعتمد لغة قيس ،واستأنس بها في كتابه ، واحتج بها على إثبات قواعده . ومن ذلك قوله : "واعلم أنّ الذين قالوا رأيت عِدَا الألفُ ألفُ نصب، ويريد أن يضربها ، يقولون هو منّا ، وإنا إلى الله راجعون ، وهم بنو تميم، ويقوله أيضاً قوم من قيس وأسد ممن ترضى عربيته" [٤] .

كما أخذ من اللسان الأسدي ، قال : " واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد"[٥].

---

١) الكتاب ٤ /٤٣٧ .

٢)السابق ٤ / ٤٨٢

٣) السابق ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠

٤) السابق ٤ /١٢٥

٥) السابق ٤/١٧٧ ، و انظر الشاهد و أصول النحو ٨٩ .

هـ ـ وأخذ عن طيئ ، وبني سعد ، وبني عدي من تميم ، وخثعم ، وفزارة وبكر بن وائل ، وربيعة وغيرها من القبائل .

مما يثبت أنه التقط مادة كتابة من أفواه العرب الفصحاء الضاربين في أوساط الجزيرة العربية وأطرافها . وصلح كل بدو الجزيرة العربية أن يكون لسان صدق يشهد على غزارة مادة الكتاب ، ويقطع بأن الرجل اعتمد في جمع كتابه وتدوين مادته على أصحاب اللغة العربية الصافية .

ويدل على أن أعلم علماء النحو يجعل من البدوي ساكن الخيام الذي لا يعرف شيئا عن النحو النظري طريقا إلى صياغة نحوه ، وأداة يرسم بها فكره وسلاحا يدافع به حين ينازله خصمه من أهل فنه .

ب – الأمثـــــــــــال :

تعد الأمثال من أدق أساليب التعبير ، وأوجزها ، وأبلغها تأثيراً في النفوس ، كما أنها وعاء حكمة الأمم وخزائن تجاربها ،كما أنها تعد حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وقد اجتمع الناس عليها لسرعة سريانها على الألسنة ، وإيجاز عبارتها ، واشتمالها على الحكمة والموعظة وعمق التجربة ، كما أنها تبرز المعقول في صورة المحسوس فيقبله العقل .

وقد نالت الأمثال شهرة عالية في صحة الاحتجاج بها على القواعد النحوية، وأخذ بها النحاة على اختلاف مذاهبهم . قال بعض المحدثين "على أنه مما يحمد عليه النحويون استشهادهم بالأمثال فهي النموذج النثري الوحيد الذي اطمأنوا إليه في صحة الاستشهاد ، ويمكن عدها من أقدم النثر العربي لما يبدو من أن بعضها كان سائراً مشهوراً في الجاهلية ، وتعتبر من آداب العرب المهمة ؛ لأنها تجرى

على ألسنتهم مجرى الشعر ، وهي عظات بالغة من ثمار الاختيار الطويل . . . وإيجاز اللفظ مع وفاء الدلالة ساعدا في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية"[١]

وقد أنس بها النحويون ، ونالت اهتمام اللغويين والمفسرين والبلاغين ؛ لأنها احتفظت باللفظ الذي قيلت به ، ولذا قيل إنها تأتى في صحة الاستشهاد في مقدمة كلام العرب المحتج به ؛ لاحتفاظها بوفاء اللفظ وثبات العبارة [٢] .

وقد أكثر سيبويه في كتابه من الاستدلال بالأمثال على إثبات الأحكام النحوية والقواعد اللغوية أو إبراز معنى .

ومن ذلك قوله : "ومما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ومن ذلك قول العرب : ادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعاً. كأنه قال : ولو دفعته إصبعاً "[٣]

وقوله :" وتقول قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا رضي الله عنه ؟ فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل " لا " في معرفة وإنما تعملها في النكرة " [٤]

ومن استدلاله بالمثل على إثبات معنىً قوله : " وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا ، وذلك قولك : اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ [٥]،اسْتَتْيَسَتْ الشَّاةُ "[٦].

---

١) ينظر الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري رسالة ماجستير صـ ٤٦ .

٢) ينظر السابق ٤٦ .

٣) الكتاب / ١ ٢٧٠ وانظر المثل في المستقصي في أمثال العرب ١١٧/١ ومجمع الأمثال ١ / ٢٦٧.

٤) السابق ٢ / ٢٩٧

٥) ينظر المستقصى ١/ ١٥٨ ومجمع الأمثال ٢ /٩٣

٦) الكتاب ٧١/٤ وانظر المستقصى ١ /١٥٦ ،٢/ ١٧٠

والكتاب مليء بالأمثال ، ومنهجه فيه لا يختلف عن منهجه في الاستشهاد بالقرآن والشعر والحديث النبوي الشريف ،" يسمعها سيبويه من العلماء الذين تلقى عنهم ، أو يأخذها مشافهة من العربي ".[1]

وفي النهاية يعد الكتاب موسوعة علمية ضخمة حوت من المعارف واللطائف

ما تبيّن وتحقق ، وجمعت من العلوم ما بَعُدَ وتفرّق .

ومن أجل هذا حظي بأهمية بالغة بين مصنفات علوم العربية ، ونال مكانة عالية لدى المهتمين بهذه الصنعة . لما بذله صاحبه فيه من جهود سعياً إلى بناء ضوابط اللغة ، مستنداً إلى القيم العلمية وتلك المعايير التي أقامت صرح اللغة ، وسجلت واحدة من الجهود المبذولة في النحو واللغة في مهدها الأول ، وسطرت تراثاً عظيماً حفظ فطرة العربي الأول ، وأبرز سليقته التي فطره الله عليها ، والتي يَتَكَلَّمُ بها دون جهد في ترتيب المفردات وبناء الجمل .

*****

١)ينظر نشأة النحو ٧١

الفصل الثانى

نحو الموثوق بعربيتهم وأثره في القاعدة النحوية

وفيه أربع مباحث

المبحث الأول : المسموع من العرب الموثوق بهم

١ ــ تأنيث فعل المذكر المضاف لصلاحيته للسقوط *

حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته جواز تأنيث فعل المذكر المضاف لصلاحيته للسقوط ، قال : " وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به اجتمعت أهل اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " (١) .

الدراسة :

قد يكتسب المضاف المذكر التأنيث لتأنيث المضاف إليه ، ولا يكون ذلك إلا إذا صح حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه . ويتحقق ذلك في الآتي :

أولاً : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه نحو قول الشاعر:(٢)

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا ... كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ

---

* ينظر في هذه المسألة : الخصائص ٣٠٨/١ ، والمخصص ١٨١/٥ ، ١٨٢ ، والمحكم والمحيط ٤٩٣/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/٢ ، والمحررالوجيز ٢١٩/٣ ، ولسان العرب " ق ي ظ " و " ي ل م " وتمهيد القواعد ١٥٨٧/٤ ، ١٥٨٧ ، ٧٣٦ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٣ .

١) الكتاب ٥٣/١ .

٢) البيت من الوافر لجرير بن عطية الخطفي في شرح ديوانه ٥٠٧ .

وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، والأصول ١٠٤/٢ ، وسر الصناعة ١٢/١ ، والمخصص ١٨٢/٥ ، وسر الفصاحة ١٦ ، وأساس البلاغة ٤١٦/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٤/٢ ، ولسان العرب "ص و ت" ، والبحر المحيط ٩/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٨/١١ .

والشاهد فيه قوله " بعض السنين تعرقتنا" حيث أنث فعل المذكر لما اكتسب المضاف التأنيث .

ثانياً : أن يكون المضاف وصفاً للمؤنث كقول الشاعر : (١)

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهتْ ... أَعَالِيهَا مَرّ الرِّياحِ النَّواسِمِ

ثالثاً : ألا يكون بعضاً ولا وصفاً ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عمن يوثق بعربيتهم من قولهم : اجتمعت أهل اليمامة . حيث أنث الفعل لما كان المضاف في حكم المحذوف لجواز سقوطه والذي حسنه أن العبارة تصح من دون اللفظ به ، وذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت اجتمعت اليمامة ، وأنت تريد ذلك المعنى جاز "(٢).

قال النحاس : " يقال : اجتمعت أهل اليمامة لأن من كلامهم اجتمعت اليمامة"(٣)

وكان بعضهم يرى أنّ هذا من إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل ، وذلك أن الأصل اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذفوا الأهل وأنثوا الفعل لأجل اليمامة فقالوا : اجتمعت اليمامة ،ثم أرجعوا الأهل فأبقوا التاء على حالها جرياً على ما اعتادوه من التأنيث .

قال ابن جني : " وكذلك قولهم : اجتمعت أهل اليمامة أصله اجتمع أهل اليمامة ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع بما له فقيل : اجتمعت أهل اليمامة "(٤) .

---

١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٦١٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٧٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٩ ، ومقاييس اللغة ٧٩/٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩٨/٢ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٨٥ ، وشرح التسهيل ١١١/٢ ، وتذكرة النحاة ٥٨٣ ، والمساعد ٣٨٨/١ .
والشاهد فيه قوله " تسفهت ... مر الرياح " حيث أنث فعل المذكر لما كان المؤنث كذلك .

٢) ينظر المخصص ١٨٢/٥ .

٣) إعراب القرآن ٢٨٤/٣ .

٤) الخصائص : ٣٠٨/١ .

ومشى عليه ابن سيده : قال : " وقول العرب اجتمعت أهل اليمامة أصله اجتمع أهل اليمامة ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار: اجتمعت اليمامة ثم أعيد المحذوف ، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل : اجتمعت أهل اليمامة "[1].

على أية حال فإن النحويين أجازوا أن يؤنث فعل المذكر المضاف لصلاحيته للسقوط وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقد استندوا إلى ما جاء عن الموثوق بعربيتهم من تأنيثه ومن ذلك قولهم : اجتمعت أهل اليمامة .

وبذلك يكون ما نقل عنهم عاملاً مهماً في إثبات هذه القاعدة النحوية "فالنحويون بالعرب لاحقون ، وعلى سمتهم آخذون وبألفاظهم متحلون ولمعانيهم ومقصودهم آمون " [2]وأثر هذا واضح في كتب المتأخرين.[3]

---

١) المحكم والمحيط ١٠ / ٥٧٩ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٨، ولسان العرب "ي ل م " .

٢) الخصائص ١/٣٠٨ بتصرف يسير .

٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٧ ، ٢٦٨ ، / ٣٧١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٣٤ ، ٤٣٥

٢ــ إضمار الشأن بعد "كان" *

سمع سيبويه ممن يوثق بعربيتهم أنهم كانوا ينشدون "صنفان" من قول الشاعر(١)

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

بالرفع . واسم كان مضمر فيها .قال :

"ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء العجير سمعناه ممن يوثق بعربيته" (٢)

الدراسة :

تجيء كان في الكلام لمعان منها :

أ ــ أن تكون ناقصة مفتقرة إلى الخبر غير مستغنية عنه نحو: كان زيد قائماً

---

* ينظر في هذه المسألة : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٦١/١ ، والمحتسب ٣٣/٢ ، والكشاف ٦٩٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ / ١٠١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٨٥٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣١/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٥٤/١ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٤/١

١) البيت من الطويل للعجير السلولي .

وهو من شواهد الجمل للخليل ١٤٥/١ ، والكتاب ٧١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٨/٢ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٢٦١/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٥٤/١ ، والأمالي الشجرية ١١٦/٣ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٤/١ ، ٤٠٩ ، وخزانة الأدب ٧٥/٩ ، وروح المعاني ٩٤/٤ .

والشاهد فيه قوله : " كان الناس صنفان " على أن اسم كان ضمير الشأن محذوف وجملة : الناس صنفان جملة اسمية خبرها . ويروى "كان الناس صنفين" وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

٢) الكتاب ٧١/١

ب ــ أن تكون تامة بمعنى وقع ، ووجد نحو : كان الأمر ، ويقال : كانت الكائنة أي : حدثت الحادثة .

جـ ــ أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر نحو قولهم : إن من أفضلهم كان زيد .

ء ــ أن تكون بمعنى الشأن ، والحديث [1] ، يضمر فيها اسمها ، ومن ذلك قولهم : كان زيد قائم ، وحكى سيبويه ــ كما سبق ــ رفع "صنفان" من قول الشاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

إلا أن النحويين مختلفون في تخريج الرفع على أقوال :

الأول : ذهب جمهور النحويين إلى أن كان في البيت بمعنى الأمر والشأن ، واسمها ضمير الشأن مضمر فيها ، وجملة الناس صنفان " خبر عن كان .

قال الخليل بن أحمد : " وقد يرفعون بـ "كان" الاسم والخبر فيقولون : كان زيد قائم ، وقال الشاعر في ذلك .... وقال آخر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

... فكأنهم قالوا : كان الأمر والقصة الناس صنفان ... " [2] .

ومثل سيبويه : للإضمار في "ليس" بقول بعض العرب : ليس خلق الله مثله[3]

قال : " فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله "[4]

---

١) ذهب أبو القاسم خلف المعروف بابن الأبرش إلى أنّ المضمر فيها قسم قائم برأسه ، وذهب الجمهور إلى أنها ناقصة والجملة بعدها في موضع الخبر . ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٤/٢٥١ .

٢) الجمل ١٤٥ ، ١٤٦ .

٣) في ليس ضمير الشأن محذوف ، ولا يدخل فعل على فعل ، قال ابن هشام : "وأما ليس وَأما لَيْسَ خلق الله مثله فَفِي لَيْسَ أَيْضا ضمير لكنه ضمير الشَّأْن والْحَدِيث". المغني ٨٣

٤) الكتاب ١/٧١ .

... ومثل للإضمار في"كان" بقول العجير ::

إِذَا مُتُّ كَانَ..... ..... كُنْتُ أَصْنَعُ" (١)

وحمل عليه قوله- تعالى-:(فَكَانَ أَبَوَاهُ مؤمنان) في قراءة من قرأ بالرفع (٢) ، فقيل إن الرفع فيها على إضمار الشأن ، وهو أحد أقوال ثلاثة في توجيه الرفع قال الزمخشري : " وقرأ الجحدري " " فكان أبواه مؤمنان " على أن كان فيه ضمير الشأن" (٣).

وقال ابن عادل : " قوله : "فكان أبواه مؤمنين" التثنيه للتغليب ، يريد أباه وأمه ، فغلب المذكر ... والعامة على مؤمنين بالياء ، وأبو سعيد الخدري والجحدري " مؤمنان " بالألف ، وفيه ثلاثة أوجه : ... الثاني أنّ في "كان" ضمير الشأن ، وأبواه مؤمنان مبتدأ وخبر في محل نصب ، كقوله :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ.....البيت (٤)

كما حُمِل عليه قوله – تعالى- (لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً) (٥) في قراءة الرفع وخرج على أنّ فيها ضمير الشأن " .أي لو كان هو أي الشأن .

الثاني : ذهب أكثر النحويين إلى أن "كان" في البيت ناقصة ، واختلفوا فيما بينهم في توجيه رفع "صنفان" على قولين :

أولهما : أن الاسمين مرفوعان بعدها . ورده الفراء ، وأنكر السيوطي

---

١) ينظر الكتاب ٧١/١ ، وينظر الأمالي الشجرية ١١٦/٣ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١ .

٢) من الآية ٨٠ سورة الكهف ، وقراءة الرفع قرأ بها الجحدري وأبو سعيد الخدري ، وقرأ الباقون بالنصب ينظر إعراب القراءات الشواذ ٣١/٢ .

٣) الكشاف ٦٩٢/٢ ، وينظر البحر المحيط ١٤٦/٦ ، وروح المعاني ١١/١٦ .

٤) اللباب ٥٤/١٠ .

٥) من الآية ٩٩ سورة النساء ، وقراءة الرفع قرأ بها طلحة بن مصرف ، وقرأ العامة بالنصب خبراً لكان " ينظر اللباب في علوم الكتاب ٦٠٨/١٣ .

عليه رده قال : " وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان ، وأنكره الفراء ، ورد بالسماع قال :

إذا مت كان الناس صنفان شامت..... البيت " [1]

ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ثانيهما : أن "صنفان" خبر جيء به على لغة إلزام المثنى الألف .

قال ابن عادل : " والآخر أنّ "صنفان" خبر منصوب ، وجاء به على لغة بني الحارث ومن وافقهم [2]

وحمل عليه رفع "مؤمنان" .من قوله : " فكان أبواه مؤمنين"

قال أبو حيان : " وأجاز أبو الفضل الرازي أن يكون مؤمنان على لغة بني الحارث بن كعب ، فيكون منصوباً " [3] .

الثالث : ذهب الكسائي إلى أنّ "كان" في البيت ملغاة لا عمل لها ، قال السيوطي : "ونقل عن الكسائي أن "كان" ملغاة ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة[4]، وإلغاء الأفعال ليس سهلا .

والرأي بعد هذا العرض : أنّ ما فسره سيبويه من المنقول عن الموثوق بهم مذهب صحيح فقد أضمر الاسم بعد كان قال الشاعر:[5]

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ ... فَحَسْبُكَ ما تُرِيدُ إِلَى الْكَلامِ

---

١) الهمع ٤٠٩/١ .

٢) اللباب ٥٤/١٠ .

٣) البحر المحيط ١٤٦/٦ .

٤) الهمع ٤١٠/١ .

٥) البيت من الوافر ، لرجل من بني عبس .

وهو من شواهد الجمل للخليل ١٤٥ ، والكتاب ٣٩٤/٢ ، والمحكم والمحيط ٣٠١/٨ ، ولسان العرب " ر و د " و " ن ص ر " .

والشاهد فيه قوله " كان أبوه عبس " على أنّ اسم كان ضمير الشأن مضمر فيها .

والتقدير : كان هو ، فـ "أبوه " مبتدأ ، و"عبس " خبر والجملة خبر كان .

وقال – صلى الله عليه وسلم – : " كُلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يكونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذانِ يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ ".[1] فاسم "كان" ضمير الشأن وأبواه مبتدأ ، وهما إما مبتدأ ثان ، واللذان خبر ، والجملة خبر أبواه ، وإما فصل أو بدل من أبواه [2] واللذان خبر أبواه .

والرفع على أنّ في "كان" ضمير الشأن والجملة خبر أحد وجهين لسيبويه قال : " فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون ، والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه ، ومن ذلك قول الشاعر ....

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ.... ..... البيت " [3]

وأما القول : بأن "كان" ناقصة واسمها وخبرها مرفوعان بعدها فمذهب ضعيف، ولذا أنكره الفراء .

وأما القول : بأنه منصوب على لغة إلزام المثنى الألف فيجاب عنه : بأنّ إعراب المثنى وملحقاته بالحروف أشهر المذاهب وأقواها وما عداه لغة وإن كانت فصيحة إلا أنها ليست في قوة الإعراب بالحروف . [4] حتى إن أصحابها لا يوجبون الألف ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف ، وتارة يستعملونه كالجماعة .

قال الصبّان :" لا يقال : يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ لأنا نقول يمنعه قوله :" شامت " و" مثن " بالرفع " [5]

---

١) ينظر ينظر فتح الباري ٣/٢٥٠ و الفائق في غريب الحديث ٣/١٢٦.

٢) عند من يرى إبدال الضمير من الاسم الظاهر ، ينظر مغني اللبيب٦٤٦ .

٣) الكتاب ٢/٣٩٤ .

٤) ومجيء بعض آيات القرآن على هذه اللغة ضرب من ضروب إعجازه لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني متحدة المقصود . ينظر التحرير والتنوير ١٦/٢٥٣ .

٥) حاشية الصبان ١ / ٣٧٧

وأما القول بأن "كان" ملغاة لا عمل لها ففيه أيضاً نظر ، وذلك لأن كان إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وفي البيت خبرها قوله : الناس صنفان، وبذلك كله كان تقدير سيبويه أولى المذاهب .

والله أعلم

٣ ــ إبدال الاسم الجائز قطعه *

حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته جواز إبدال الاسم الجائز قطعه ، قال :

"ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها " (١)

فـ يديها بدل بعض من الزرافة ويجوز فيها القطع . وهو الأولى .

الدراسة :

الاسم الواقع بدلاً يجوز قطعه عن إتباع المبدل منه في الحركات ، ويجوز إعرابه بدلاً تابعاً لحكم ما قبله ، تقول : رأيت متاعك بَعْضَه على بعض بالنصب على البدلية من المتاع ، ويجوز بعضُه على بعض بالرفع على الابتداء و"على بعض " في موضع الخبر .

ومما جاء على القطع قوله – تعالى- : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) (٢) ، والأصل وجوههم على النصب بدلاً من الذين ، ولذا قرئ بالنصب(٣) قال أبو حيان : " وقرئ وجوههم مسودة بنصبهما " (٤) ، ومنه قولك : رأيت زيداً أبوه فاضل ، فأبوه مبتدأ وفاضل خبر ، والجملة نعت لزيد .

---

* ينظر في هذه المسألة : الأصول ٥١/٢ ، وأمالي المرزوقي ٢٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١١٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/٣ ، ٦٥ ، والبحر المحيط ٤١٩/٧ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٣٦/٦ ، وفتح القدير ٤٧٢/٤ .

١) الكتاب ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

٢) من الآية ٦٠ سورة الزمر .

٣) قرأ الجماعة بالرفع ، وقراءة النصب غير منسوبة قال الأخفش : "وقرأ بعضهم" ، معاني القرآن ٢/ ٦٧٢ ، وقال العكبري : "ويقرأ وجوههم مسودة بالنصب فيهما" إعراب القراءات الشواذ ٤١٢/٢ ، وقال : "ولو قرئ " وجوههم مسودة بالنصب لكان على بدل الاشتمال " التبيان في إعراب القرآن ٢ /١١١٢

٤) البحر المحيط ٤١٩/٧

ومما جاء على البدل ما حكاه سيبويه كما سبق .

فالوجهان جائزان والقطع أجود .

قال سيبويه :" هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب ، واختيار النصب واختيار الرفع ، تقول : رأيت متاعك بعضُه فوق بعض ، إذا جعلت فوقا في موضع الاسم المبني على المبتدأ ،وجعلت الأول مبتدأ كأنك قلت : رأيت متاعك بعضُه أحسنُ من بعض ، ... وإن شئت قلت : رأيت متاعَك بعضَه أحسن من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيت بعض متاعك الجيد ... والرفع في هذا أجود ... ومما جاء في الرفع قوله – تعالى- : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها " . (١)

وحمل عليه قوله- تعالى-:(وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) (٢) في قراءة من قرأ بالتاء ، قالوا إنّ " الذين كفروا " مفعولاً أولاً لتحسب و إنما نملي لهم بدل اشتمال منه ، والمفعول الثاني محذوف . (٣)

---

١) الكتاب ١/١٥٤ ، ١٥٥ .

٢) من الآية ١٧٨ سورة آل عمران ، وقراءة تحسبن بالتاء وكسر إنّ قرأ بها حمزة ، وقرأ الباقون بالياء . انظر حجة القراءات ١٨٢ .

٣) وهذا الوجه ذهب إليه الكسائي والفراء وتبعهما جماعة منهم الزجاج والزمخشري وابن البانش ، ورد هذا الوجه بأن حذف المفعول الثاني في هذه الأفعال لا يجوز ، وأجيب بأن الحذف هنا اقتصاراً لا اختصاراً ، كما أن حذف المفعول الثاني هنا لدلالة الكلام عليه ، والتقدير على الحذف : ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملاءنا لهم ثابتة أو واقعة . ينظر اللباب في علوم الكتاب ٦/٧٠ .

وفيه وجوه منها : الأول : أن يكون المفعول الأول قوله الذين كفروا، وإنما نملي لهم مفعول ثان ، قال ابن عادل : " ولا بد على هذا الوجه من حذف مضاف إما من الأول ، تقديره : ولا تحسبن شأن الذين كفروا ، وإما من الثاني تقديره : أصحاب أن إملائنا خير لهم .=

قال الزمخشري : "فإن قلت : كيف صح مجيء البدل ولم يذكر إلا أحد المفعولين ، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد ، قلت : صح ذلك من حيث إن التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المنحى ، ألا تراك تقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض مع امتناع سكوتك على متاعك " [1] .

وحمل عليه قوله – تعالى- : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[2] فقيل : إنّ قتال بالجر بدل من الشهر الحرام ، وقرئ بالرفع على القطع ([3]).

قال الشوكاني : " قوله قتال بدل اشتمال ، وقرأ الأعرج قتالٌ فيه بالرفع ... والمعنى يسألونك عن الشهر الحرام جائز قتال فيه " [4] .

وبعد : فإن الاسم الواقع بدلاً يجوز قطعه عن البدلية في الحركات والأولى فيه القطع ، وأنّ في استشهاد سيبويه بما ورد عن الموثوق بعربيتهم إقراراً للجانب الضعيف ، ولا مانع من الأخذ به والعمل بمقتضاه ، فقد حكاه سيبويه ، ونقله عن الموثوق بهم ، ممن هم أهل الفصاحة ممن أخذت العربية من أفواههم واعتمدت سلائقهم . على أنه لا مانع من الأخذ بالضعيف في إقرار القواعد وإثراء الأحكام. قال ابن جني : " ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً ، فإن العرب

= الثاني : أن تكون التاء في الفعل للتأنيث والذين كفروا فاعلاً بـ" تحسبن " والذين وصف للقوم

الثالث : أن يكون " إنما نملي " بدل اشتمال و" خير" خبر مبتدأ محذوف أي : هو خير لأنفسهم ، والجملة هي المفعول الثاني . ينظر اللباب في علوم الكتاب ٦/٧٠ .

١) الكشاف ١/٤٧٢ .

٢) من الآية ٢١٧ سورة البقرة .

٣) قرأ بها الأعرج ينظر فتح القدير ١ /٢١٧

٤) السابق ١/٢١٧ .

تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف ، لتصح به طريقك ، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره ، فتقول إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة ، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه معدلاً [1].

١) الخصائص ٣/٦٠ ، ٦١ .

٤ــ نصب المصدر المجيء به بدلاً من اللفظ بالفعل وهو بـــ "أل"*

حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته نصب المصدر المجيء به بدلاً مــن اللفــظ بالفعل وهو محلى بـــ"أل" ، قال :

" ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قوله : الحمدَ لله فينــصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير ، وسمعنا العرب الموثوق بهــم يقولــون : الترابَ لك ، والعجبَ لك ، فتفسير هذا كتفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلت : حمداً لله ، وعجباً ثم جئت بـــ "لك" لتبين معنى من تعني ، ولــم تجعلــه مبنيــاً عليــه فتبتدئه"[١]

الدراسة :

الأصل في عامل المصدر أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف حذفاً جائزاً نحو مــن قيل له : ما جلست ، فقال : بلى جلستين [٢] ، وقول القائل لمن آب من حج : حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً ،[٣] أي :حججت حجاً مبروراً ، وسعيت سعياً مشكوراً.

وقد يكون حذفه حذفاً واجباً عندما يكون المصدر قائماً مقام فعله ، لكونــه لا فعل له أصلاً نحو : ويحه وويله [٤]، أو له فعل متروك إظهاره ، ومن ذلك قولهم :

---

* ينظر في هذه المسألة : المخصص ٢٣٢/٢ ، والمحكم والمحيط ٤٩٤/٢ ، والكشاف ١١٢/١ ، ولسان العرب " ت ر ب " و " ح ص ص " ، وروح المعاني ٧٥/١ ، وتاج العروس ٦٤/٢ ، والتحرير والتنوير ١٥٧/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٧٢/١ .

١) الكتاب ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

٢) والقرينة في بلى جلستين قرينة لفظية ، وفي "حجاً " و "سعياً " قرينة معنوية .

٣) المصدر منصوب لأنه قصد به الدعاء .

٤) المصدر هنا منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الدعاء .

سقياً ورعيا ، وحمداً وشكراً ، وقولهم أقياماً وقد قعد الناس ؟[1]، وسبحان الله [2]، وما أنت إلا سيراً [3]، ومررت به فإذا له صوت صوت حمار . [4]

والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله ، وكان بـ"أل" فالمختار فيه الرفع على الابتداء نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل له ، والتراب له ، وإنما رفع لأنه صار معرفة فقوي في الابتداء ، قال سيبويه :

" هذا باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ، وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل له ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة ، فقوي في الابتداء " [5] .

وقد حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته نصب المصدر المجيء به بدلاً من اللفظ بالفعل وهو محلى بـ"أل" ، وهو في النصب محمول على نصبه إذا كان نكرة ، فشبهوه بالمصدر الخالي منها . [6]

قال الزمخشري عند تفسيره قوله – تعالى–:(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [7] وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو" لله " ، وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم[8]بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال

---

١) المصدر هنا منتصب في الاستفهام ، وإذا كان كذلك حذف عامله .

٢) المصدر هنا غير متصرف منصوب بإضمار فعل متروك إظهاره .

٣)المصدر هنا منصوب بفعل دلت القرينة عليه ، والعامل واقع خبر للمبتدأ قبله .

٤) المصدر منصوب بإضمار فعل لكونه مشبهاً به .

٥) الكتاب ١/٣٢٨ .

٦) ينظر السابق ١/٣٢٩ ، ٣٣٠ .

٧) الآية ٢ سورة الفاتحة .

٨)قراءة فتح الدال قرأ بها : هارون العتكي ، ورؤبة ، وسفيان بن عيينة ، وزيد بن عيينة ، والحسن بن السميفع ، ينظر مختصر في شواذ القرآن ٩ ، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ١٠٨

مضمرة في معنى الإخبار ، كقولهم : شكراً وعجباً ، وما أشبه ذلك ... والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره " (١) .

وحجتهم أن الأصل في هذه المصادر النصب على المفعولية المطلقة ، فهو وإن ابتدأ به إلا أن فيه معنى المنصوب إذ أصله النصب بإضمار فعله ، على أنه من المصادر التي ينصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى

الإخبار ، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها والعدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره (٢) .

وهذه المصادر وإن جاز فيها النصب إلا أن الرفع فيها أولى كما كان النصب في المجردة أولى . ثم إنّ الرفع دلالة على الدوام والثبات بمصير الجملة الاسمية والدلالة على العموم المستفاد في المقام من " أل " الجنسية ، والدلالة على الاهتمام المستفاد من التقديم (٣)

قال أبو حيان : " وإذا كانت معارف فالرفع فيها الوجه كما كان النصب فيها نكرة الوجه " (٤) .

وقال ابن عادل تعليقاً على قراءة نصب الحمد من قوله – تعالى–: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ: " وقراءة الرفع أمكن وأبلغ من قراءة النصب ؛ لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها ، يدل على الثبوت والاستقرار ؛ بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد والحدوث " (٥) .

وبعد : فقد ظهر أن المصادر إذا كانت جارية على أفعالها فالرفع هو المختار ما دامت معرفة ، ويجوز مع الرفع النصب ، أما إذا كانت نكرة فالاختيار فيها

---

١) الكشاف ١ /١١٢ .

٢) ينظر التحرير والتنوير ١٥٧/١ .

٣) ينظر السابق ١٥٧/١ .

٤) الارتشاف ١٣٦٩/٣.

٥) اللباب ١٧٢/١ .

النصب ويجوز فيها الرفع نحو : حمداً لله ، وحمدٌ له .

كما ظهر أن سيبويه يجيز النصب مع الرفع في المعرفة مستنداً في إجازة ذلك على ما ورد عن العرب الثقات ، وبذلك يكون ما روي عنهم دالاً على اعتبار عربي في تطور هذا التركيب المشهور في الرفع إلى النصب ، وأن بعض العرب نطقوا به في حال التعريف ، ولم ينسوا أصل المفعولية ، كما يفيد أن النصب مع التعريف أبلغ في أداء المعنى من النصب مع النكرة ، كما كان الرفع أبلغ من النصب في المعرفة . (١)

ويدل ما أثر عنهم على أن النصب له وجهه ، مما دفع سيبويه – وهو من اهتم بالبحث عن الوجه الصحيح – إلى الأخذ به ، ثم إن في الأخذ به إثباتاً لقاعدة نحوية ، وهي وإن كانت خرجت عن الأولى إلا أن لها دورها في إثراء الحكم النحوي .

١) ينظر التحرير والتنوير ١٥٨/١ .

٥ ــ إعراب الجواهر بعد النكرات *

حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته جواز إعراب الاسم الذي لا يصلح أن يكون صفة من الأعيان والجواهر بعد الأسماء حالاً. قال :

" وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم "(١)

الدراسة :

إذا وقع الاسم الذي لا يصلح أن يكون صفة من الأعيان والجواهر بعد الأسماء نحو : مررت ببر ، قفيزُ بدرهم ، جاز في إعرابه وجهان :

أولهما : القطع عن حكم ما قبله وإعرابه مبتدأ وما بعده خبر .

ثانيهما : جواز إعرابه حالاً ، حكى ذلك سيبويه عمن يوثق بعربيته. وعلى ذلك يجوز في إعراب قفيز من قول القائل : مررت ببر قفيز بدرهم أن يكون مبتدأ وما بعده مبني عليه ، ويجوز أن يعرب حالاً .

وأكثر النحويين لا يجيزون إعراب ما كان من هذا النحو نعتاً لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ؛ ولأن الجواهر لا ينعت بها ؛ لجمودها ، إلا أن بعضهم أجاز إعرابها صفات للأسماء قبلها ، وعلى ذلك ففي إعراب هذه الأسماء أقوال :

الأول : ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن الجواهر بعد النكرات تعرب مبتدآت ، وما بعدها أخبار ، قال :

---

* ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣٦٩/١ ، ١١٧/٢ ، ١١٨ ، والمقتضب ٢٥٨/٣ ، ٢٦٠ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٢/١ ، وشرح الرضي ٣٢/٢ ، ٥٠ ، والبحر المحيط ٤٢٠/١ ، ومغني اللبيب٤٢٧ ، وهمع الهوامع ٢٩٥/٢ ، ٣٢٤

١) الكتاب١/ ٣٩٦ .

" وذلك قولك : مررت ببر قفيز بدرهم ....وأما الذين رفعوه فقالوا مررت ببر قبل قفيزٌ بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك بدرهم مبنياً عليه" (١)

وقال : " كما فررت إلى الرفع في قولك بصحيفة طينٌ خاتمها ؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه ... ومن قال : مررت بصحيفة طينُ خاتمها قال : هذا راقود خل ، وهذه صفة خز ، وهذا قبيح أجري على غير وجهه (٢) ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ " (٣) .

وقال المبرد : " وإذا قال : مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل بالأول ، ويكون في موضع نعته، ولا راجع إليه منه ، وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له قائم" (٤) .

الثاني : حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته جواز إعرابه حالاً قال :

" وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد ... فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبرا (٥) وقبيحاً إذا كان صفة " (٦) .

---

١) الكتاب ٣٩٧/١

٢) عني سيبويه بالقبح إضافة الراقود إلى الخل والصفة إلى الخز ، والقياس أن يقول راقودك خلّ ، وصفتك خز .

٣) الكتاب ١١٧/٢ ، ١١٨ .

٤) المقتضب ٢٥٨/٢ .

٥) سيبويه يعبر عن الحال بالخبر.

٦) الكتاب ١/ ٣٩٦ .

وقال المبرد : " وتقول : العجب من بر مررنا به قفيزاً بدرهم ، فإن قلت : كيف أجعله حالاً للمعرفة ولا أجعله صفة للنكرة ؟ فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية ، وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح بيّن الصحة"(١).

وبيّن أيضاً أن الحال هنا وإن كانت جامدة إلا أنها مؤولة بالمشتق ، إذ هي في موضع "مسعراً" .قال : " وشَرْحُهُ – وإن لم يَذْكرْه سيبويه – إنما هو موضوع في موضع قولك مسعراً . فالتقدير : العجب من بر
مررنا به مسعراً على هذه الحال "(٢) .

وارتضى الحالية العكبري وأبو حيان والسيوطي . (٣)

الثالث : ذهب بعضهم إلى القول بجواز إعراب الجواهر بعد النكرات صفات ، واعترضه سيبويه لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما لا يصلح أن يكون صفة ، ورأى أن الأولى أن يعرب ما كان من هذا النحو على الخبر أو الحالية .

قال : " ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، أو يكون حالاً ... ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل " (٤) .

وقال المبرد : " وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فقال : هذا راقود خلٌّ ، وهذا خاتم حديد ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبين فساده على النعت ....." (٥)

وقال : " ويجيزه على النعت من عِبَنّا قوله " (٦) .

---

١) المقتضب ٢٥٨/٣ .

٢) المقتضب ٣ / ٢٥٨

٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١٠٢/١ ، والبحر المحيط ١ /٤٢٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢٩٥

٤) الكتاب ١١٧/٢ .

٥) المقتضب ٢٥٩/٢ .

٦) المقتضب ٢٦٠/٣ .

الرابع : ذهب المبرد إلى القول بجواز إعرابه بدلاً بدل بعض من كل لأن البر كل ، والقفيز جُزْء مِنْهُ . قال :

" فإن قلت مررت ببر قفيز بدرهم جاز على البدل " . (١)

والظاهر من كلام أبي حيان أنه يرى جواز إعرابه نعتاً .

قال : " قد أجاز سيبويه في كتابه في مواضعَ مجيء الحال من النكرة وإن لم توصف وإن كان الإتباعُ هو الوجهَ والأحسنَ " (٢) .

وبعد : فقد ظهر أن في إعراب الجواهر بعد النكرات أقوالاً وأن المختار منها إعرابها مبتدآت ، أو أحوالاً مؤولة بالمشتق .

وأن القول بإعرابها صفات قبيح ، وذلك لأن النعت لا يصلح إلا بالمشتق والأسماء لا يصح الوصف بها .

وأما ما حكاه سيبويه عن الموثوق بعربيتهم فمذهب جائز فصيح ،وذلك لأن مجيء الحال جامداً قد كثر في كلامهم .

والله أعلم

١) المقتضب ٣/٢٦٠

٢) البحر المحيط ١/٤٢٠ .

٦ ــ الوقف على المرخم بلا هاء ولا عوض *

سمع سيبويه من ثقات العرب الوقف على المرخم بغير هاء ولا تعويض .

قال : " وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حرمل يريد : يا حرملة ، كما قال بعضهم : " ارم يقفون بغير هاء " (١) .

الدراسة :

الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين .(٢)

وفي اصطلاح النحويين : حذف أواخر الأسماء في النداء تقول : يا جعفُ في يا جعفر . وعدم الترخيم أولى ، إلا إذا كان الاسم بالتاء فإن ترخيمه أولى لأن التاء زائدة والنداء موضع تخفيف .

وإذا أريد ترخيم الاسم المختوم بالتاء حذفت منه التاء ، تقول في : يا عائشة أقبلي : يا عائش أقبلي ، وذلك في حالة الوصل ، أما في الوقف فالغالب أن تلحقها هاء ساكنة تكون عوضاً عن المحذوف ؛ لأن المحذوف حرف معنى فكرهوا أن يذهب بالجملة ، ومن ثم كان لابد من

التعويض فأتوا بهاء السكت ، ويغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق، قال الشاعر : (٣)

---

* ينظر : شرح المفصل ٩١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ ، وشرح الرضي ٣٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣٣/٣ ، والارتشاف ٢٢٤١/٥ ، وتقريب المقرب لأبي حيان ٦٨ ، وتمهيد القواعد ٣٦٤٩/٧ ، وهمع الهوامع ٩٢/٢.

١) الكتاب ٢٤٤/٢ .

٢) ينظرالمحكم والمحيط ٥ /١٨٩ ، ولسان العرب " ر خ م "

٣) البيت من الوافر ، وقائله : عمرو بن شييم "القطامي "في ديوانه : ٣١ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ ، وكشف المشكل ٣٥٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/١ ، ٢٢٤/٢ ، ١١/٣ ،وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، ٤٢٩/٣ ، وشرح

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

وحكى سيبويه ــ كما سبق ــ الوقف على المرخم بغير هاء ولا تعويض .

قالوا : يا حرمل ، والأصل : حرملة ، كما قال بعضهم : ارم ، ووقف بغير هاء فكذلك هنا .

فكما جاز الوقف على المحذوف منه حرف العلة بغير هاء ، جاز الوقف على آخر المرخم بغير هاء .

قالوا : ومما جاء وقد حذفت منه التاء ولم يعوض عنه لا بالألف ولا بالهاء قول بعض العرب : سِطِي مَجَرّ تُرطِبْ هَجَر " [1] يريد توسطي يا مجرة كبد السماء فإن ذلك وقت إرطاب النخيل بهجر . والنداء موضع تخفيف .

والأولى أن تلحق هذه الهاء آخراً ، لأنه شبيه بالفعل المحذوف آخره في حال الجزم ، ألا تراهم ألحقوا بالفعل هاء تسمى هاء السكت بعد جزمه ، فقالوا في الوقف ارمه ، فسووا بينهما في توقي حذف الحركة غالبا حين يوقف عليها بزيادة هاء السكت ، فقالوا: ارمه ، ويا طلحه ، ولم يستغنوا عن الهائين إلا قليلاً " [2] .

ولذا عدّ ابن عصفور الحذف بلا تعويض ضرورة من ضرورات الشعر ، قال:"وتقول إذا رخمت عائشة : يا عائش أقبلي ، فإن وقفت قلت : يا عائشه ، ولا

= = الرضي على الكافية ٣٩٨/١ ، ولسان العرب "ض ب ع" و" د ع" والارتشاف ٢٢٤١/٥ ، ومغني اللبيب ٥٩١ ، وشرح الأشموني ١٧٣/٣ .

اللغة : ضباعا : اسم فتاة مرخم ضباعة .

والشاهد فيه قوله "يا ضباعا" على أن ضباعاً مرخم والقياس أن يؤتى بالهاء بعد حذف التاء إلا أنه استغنى عنها بألف الإطلاق .

وفيه شاهد آخر ، وهو قوله : " ولا يك موقف منك الوداعا " على مجيء اسم " كان" نكرة وخبرها معرفة .

١) من أمثال العرب يضرب في تمني أوقات الخصب والدعة . ينظر المستقصي في أمثال العرب ٢ / ١١٨

٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٩/٣ ، وتمهيد القواعد ٣٦٤٩/٧ .

بد من الهاء ؛ لأنهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى ، فكرهوا أن تذهب بالجملة ... ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة الشعر ، سمع سيبويه – رحمه الله – من يقول في حرملة : يا حرمل " [1] .

وعده ابن مالك قليلاً قال : " فمن القليل ما حكى سيبويه من قول من يثق بعربيته في الوقف على حرملة : يا حرمل ، ومثله قول بعض العرب : سطي مجر ترطب هجر ... فرخم ووقف دون إعادة الهاء ودون تعويض " [2] .

وهل الهاء المجلوبة ثم حذفت هاء السكت التي تلحق في الوقف أو هي التاء المحذوفة ؟

ظاهر كلام سيبويه أنها هاء السكت التي تلحق في الوقف ، قال :

" وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم ، وصارت هذه الهاء لازمة لها في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارمه " [3] .وتزاد الهاء لبيان حركة ما قبلها .

فشبه الهاء في الترخيم حال الوقف بهاء ارمه ، وهاء ارمه هاء سكت . فكذلك ما كان بمنزلتها .

وذهب ابن مالك إلى أن : التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، قال : "والمشهور إعادة الهاء أو تعويض الألف منها " [4] .

حكم القياس على المسموع من حذف الهاء :

وفي القياس على ما سمع من قولهم : يا حرمل ، بحذف الهاء خلاف بين النحويين على رأيين :

---

١) شرح الجمل ٢/٢٢٤ .

٢) شرح التسهيل ٣/٤٢٩ .

٣) الكتاب ٢/٢٤٤ .

٤) شرح التسهيل ٣/٤٢٩ .

أولهما : ذهب ابن عصفور إلى أنّه لا يجوز القياس على ما سمع ، من الحذف[1].

ثانيهما : ذهب أبو حيان إلى القول بجواز القياس على ما سمع لأنه ليس في ضرورة شعر .[2]

وبعد : فقد نقل سيبويه جواز حذف الهاء المجتلبة للاسم بعد حذف تائه إذا رخم ، واعتمد في جواز ذلك على ما حكاه عمن يوثق بعربيته . من قولهم : يا حرمل ، فرخم ووقف دون إعادة الهاء ودون تعويض ، وهو وإن صح عنهم إلا أنه ضعيف ، وذلك لأن الهاء إنما جيء بها لبيان الحركة وزيادتها مطردة ، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها وتسلم الحركة ، وحذفها ربما فوت الغرض الذي سيقت من أجله ، بالإضافة إلى أنها لو سقطت لم يكن على حد الوصل ولا الوقف ، وذلك لأن الوقف يقتضي بقاءها ، والوصل يقتضي حذفها .

ثم إنّ من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت . ولما كان الأمر كذلك منع ابن عصفور من القياس على المسموع من حذفها .

والله أعلم

•••••

١) ينظر شرح الجمل ٢ /٢٢٤

٢) ينظر : همع الهوامع ٢/٩٢ .

٧ ــ رفع الجواب بعد النهي *

حكى سيبويه في كتابه أنه سمع رفع الجواب بعد النهي الذي لا يصح المعنى معه بتقدير " إن " قبل "لا"الناهية ، قال : " فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت... وسمعنا عربيا موثوقاً بعربيته يقول : لا تذهب به تغلب عليه ، فهذا كقوله : لا تدن من الأسد يأكلك" (١) .

الدراسة :

يجزم المضارع إذا وقع جواباً للطلب ، وقصد منه الجزاء ، وسقطت منه الفاء ، سواء أكان الطلب أمراً ، أو نهياً أو دعاء ، أو ترجيا ، أو تمنيا ، أو تحضيضاً ، أو استفهاما .

فمثال الأمر قولك : اسألني أُعطِكَ ، وقوله – تعالى : (تَعَالَوْا أَتْلُ) (٢)، ومثال النهي : لا تهمل تفز ، ومثال الدعاء : رب وفقني أطعْك ، ومثال الترجي : لعلك تجتهد تنجحْ ، ومثال التمني : ليتك عندنا تنفعْنا ، ومثال التحضيض : ألا تنزل عندنا تصب خيراً ، ومثل الاستفهام : أين بيتك أزرْك ؟. بالجزم فيهن كلهن .

والجازم شرط مضمر مفهوم من جملة الطلب وجملة الجواب مقدر بـــ "إنْ " والفعل(٣) ، وإنما قدره النحويون كذلك لأن الطلب لا يجزم ، ولا يقتضي جواباً ،

---

* ينظر في المسألة : الأصول ٦٤/٢ ، ٦٥ ، ١٦٢ ، ١٨٠/٢ ، ١٨٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٦٤/٢ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٠٩ ، ٤٥ ، وشرح المفصل ٥٠/٧ ، وشرح التسهيل ٤٢/٤ ، ٤٣ ، ومغني اللبيب ٨٨٧ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٨/٤ ، وتمهيد القواعد ٤٢٣٧/٨ ، ٤٢٣٨ .

١) الكتاب ٩٨/٣ .

٢) من الآية ١٥١ سورة الأنعام .

٣) وإنما اختيرت "إن" من دون حروف الجزاء لأنها أم الباب ، بالإضافة إلا أنها لا تفارق الجزاء .

فلما وُجِد جزم في الجملة سعى النحويون إلى وجود مسوغ ، فقدروه بشرط ، والإضمار هنا أمر تقديري ، الغرض منه تسويغ الجزم في جواب الطلب .

ولا يصح جزم الجواب مع النهي ما لم يصح المعنى بتقدير " إنْ " والفعل . ويضاف إلى صحة المعنى صحة وقوع " إن " ــ الشرطية المقدرة قبل ــ لا دون أن يقع فساد في المعنى . ولذا صح الجزم في لا تدن من الأسد تسلمْ ، ولم يصح في لا تدن من الأسد يأكلُك ؛ لأن التقدير في الأول : إن لا تدن من الأسد تسلم ، وهو صحيح في المع

والتقدير في الثاني : إن لا تدن من الأسد يأكلك ، وهو في المعنى فاسد

وإذا لم يصح وقوع لا بعد " إن" ، ولم يصح المعنى لزم رفع الجواب ، حكى ذلك سيبويه عمن يوثق بعربيته .

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز جزم الجواب مطلقاً ، ولا يشترط تقدير إن قبل لا . وعليه ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول :

ذهب الجمهور إلى أنّ شرط الجزم بعد النهي صحة المعنى بتقدير إنْ قبل لا الناهية ، وعليه يجب رفع الجواب في : لا تدن من الأسد يأكلك ، وذلك لأن المعنى مع إن لو جزم سيكون : إن لا تدن من الأسد يأكلك ، وهذا فاسد . قال سيبويه :

" فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك ... وسمعنا عربيا موثوقاً بعربيته يقول: لا تذهبْ بِهِ تغْلِبْ عليه ، فهذا كقوله : لا تدن من الأسد يأكلْك" [1] .

وقال المبرد : " وقولك : أطع الله يدخلْك النارَ محال ، وكذلك لا تدن من الأسد يأكلْك لا يجوز ؛ لأنك إذا قلت : لا تدن فإنما تريد تباعدْ ، ولو قلت : تباعدْ من

---

١) الكتاب ٩٨/٣ .

الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه ، ولكن لو رفعت كان جيدا " [1] .

هذا وقد شرط جمهور النحويين للجزم الشرط السابق ، بحيث لا يصح من دونه ، وذلك لما يترتب عليه من فساد المعنى .

المذهب الثاني :

ذهب الكسائي – ونسب للكوفيين[2] – إلى القول بجواز جزم جواب النهي في كل الأحوال ، ولا يشترط تقدير "إن" قبل لا ، ويقدر المعنى حسب السياق ومقتضى الحال ، فإن قيل : لا تدن من الأسد يأكلك فتقديره : إن تدن من الأسد يأكلك ، وإن قيل : لا تعص الله تدخل الجنة ، فتقديره : إن لا تعص الله تدخل الجنة ، فهو يقدر التقدير المناسب للمعنى حسب القرائن ومقتضيات الحال . واحتج الكسائي لمذهبه بالقياس والسماع .

أما القياس فكما جاز النصب مع الفاء إذا قيل : لا تدن من الأسد فيأكلك صح الجزم في كل الأحوال عند سقوطها .

وأما السماع . فما روي من قوله – صلى الله عليه وسلم – : «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ – يَعْنِي الثومَ – فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا» " [3] فيمن رواه بالجزم ، ومنه قول أبي طلحة – رضي الله عنه – للرسول – صلى الله عليه وسلم – يوم أحد : يَا رَسُولَ اللهِ لاَ تُشْرِفْ، يُصِبْكَ سَهْمٌ [4] ، وقوله – صلى الله عليه وسلم – :"

---

١) المقتضب ٨٣/٢ ، وينظر ٣٥/٢ .

٢) ينظر مذهبه في توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٧/٣

٣) ينظر الحديث بتمامه في موطأ مالك ٢٢/٢ ، والرواية فيه يؤذينا بالرفع .

٤) الحديث بتمامه في صحيح البخاري ٣٦٠٠ – ١٣٨٦/٣ ، ومسند أبي يعلي ٢٤/٧ . والرواية : " بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لاَ تُشْرِفْ، يُصِيبُكَ سَهْمٌ " بالرفع .

لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» [1] ، وقوله – تعالى : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) [2] في قراءة الجزم .

وقول بعض العرب " لا تسألونا نجبكم بما تكرهون " [3]

ألا ترى أنه لا يصلح تقدير إن قبل" لا "في الأمثلة السابقة مع أن الجواب جاء مجزوماً . واختار مذهبه العكبري والرضي [4] .

ورد النحويون ما استدل به الكسائي ، وخرجوا أدلته على ما يوافق مذهبهم فقالوا : لو صح القياس على المنصوب لصح الجزم بعد النفي قياساً على النصب . فالنصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه [5] .

وأما ما استدل به من قوله – صلى الله عليه وسلم – " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ.... الحديث " .

فالجواب عنه أنّ رواية الرفع أكثر ، ولو صح الجزم فهو على البدل من قوله: "يقرب" المجزوم . وليس جواباً . [6]

وأما قول طلحة " لاَ تُشْرِفْ، يُصِبْكَ سَهْمٌ " فمحمول أيضاً على البدل ، كما أن فيه رواية أخرى وهي الرفع . على تقدير لا تشرف فإنه يصيبك . [7]

---

١) الحديث بتمامه في مسند الدار مي ٩٥/٢ ، وصحيح البخاري ١٢١ ٥٦/١ والرواية فيها بالرفع .

٢) الآية ٦ سورة المدثر وقراءة الجزم قرأ بها لحسن وقرأ ابن مسعود بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر المحتسب ٣٣٧/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٦٣٩/٢ ، ٤٠ ، ومختصر في شواذ القرآن ١٦٤ .

٣) ينظر المقاصد الشافية ٦ / ٧٥

٤) ينظر اللباب ٢ / ٦٤ ، وشرح الكافية ٤ /١٢١

٥) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٨/٣ .

٦) ينظر : تمهيد القواعد ٤٢٣٨/٨ .

٧) ينظر : فتح الباري ٣٦٢/٧ ، وشرح شذور الذهب ٦١٥/٢ ،

وأما قوله – صلى الله عليه وسلم – " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ " فقيل "يضرب " مجزوم لكونه بدلاً من "لا ترجعوا " ، وقيل إنّ الأصل يضربُ بالرفع ثم حصل إدغام للباء فيما بعدها نحو قوله – تعالى:(وَيَجْعَلْ لَكُمْ)[1] مع أن الرواية "يضربُ "[2]بالرفع . [3]

وأما قوله – تعالى (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) فقالوا إنّ التقدير فيها : لا تمنن لا تستكثر ، فهو على البدل لا على الجواب ، أو أنه على الرفع ولكنه أسكن الراء لثقل الضمة مع كثرة الحركات . أو أنّه اعتبر حال الوقف فأسكن الراء [4] أو يكون سكونه لتناسب الفاصلة ، حيث إنّ قبلها "فَأَنْذِرْ ، فَكَبِّرْ ، فَطَهِّرْ "[5]، فاهجر فضلاً عن أن قراءة الجزم لم يقرأ بها إلا الحسن البصري ١١٠هـ ،وقد أجمع القراء السبعة على الرفع .

وبعد : فقد ظهر أنّ سيبويه استند في رفع الجواب بعد النهي الذي لا يصح فيه تقدير " إنْ " الشرطية قبل " لا " الناهية بما صح عن الموثوق بعربيتهم ، وهو وإنْ كان مما يقبله القياس إلا أن ما ذهب إليه الكسائي له وجهه ، فالغرض وجود علة للجزم ، والكسائي بحث عن علة له فقدر "إنْ " أحيانا وقدر: " إن لا " حينا آخر ، وغيره بحث عن العلة فاختار تقدير " إن " قبل لا ، والمدار كله على المعنى ، والمهم أن معنى الجزاء الذي هو شرط في جزم الجواب يتحقق .

---

١) من الآية ٢٨ سورة الحديد ،و١٢ سورة نوح

٢) قال العيني : قوله: "يضربُ "برفع الباء ، وهو الصَّوَاب وهو الرِّوَايَة الَّتي رَوَاهَا المتقدمون والمتأخرون" عمدة القاري ٢ /٢٨١

٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ٦١٦/٢ .

٤) ينظر : شرح قطر الندى ٨٢ ، وفتح القدير ٣٢٥/٥ .

٥) من الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، سورة المدثر

بالإضافة إلى أنّ ما ذهب إليه يساعده النقل الصحيح ، وتخدمه القرائن المعنوية قال الرضي : " وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل "[1]

والنقل موجود ، ولا داعي إلى تأويله تلك التأويلات التي ذهب إليها النحويون ، فقد ورد في فصيح الكلام .

قال ابن جني : " في باب : ما يرد عن العرب مخالفاً لما عليه الجمهور " إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي

وفيما جاء به ، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ...فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده . [2]

فإن قيل : فمن أين ذلك له وليس مسوّغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها ، وعفا رسمها ، وتأبَّدت معالمها "

والمقصود أن الإنسان إذا كان فصيحا ، وكان قوله مما يقبله القياس أخذ بكلامه ، واعتقد رأيه ، والكسائي شيخ القراءة والعربية ، قيل : "من أراد أن يتبحر في النحو، فهو عيال على الكسائي "[3].

بالإضافة إلى أن تأويله وتأويل غيره استويا في أداء المعنى ، وإذا استويا كان ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، كما أفاد علماء أصول النحو ، وقول الكسائي واضح لا إشكال فيه .

*****

والله أعلم

---

١) شرح الرضي ٤ /١٢١

٢) الخصائص ١/٣٨٥ .

٣) ينظر سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩

المبحث الثاني : " ما حدثه به من يوثق بعربيته "

١ ــ رفع ما أصله النصب على الحالية *

حدث يونس وأبو الخطاب سيبويه عمن يوثق بعربيته رفع ما كان يستحق النصب على الحال ، قال :

" هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينصب في المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب"[١] .

الدراسة :

تنقسم الحال بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين :

حال مؤسسة : وهي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها نحو جاء علي ماشياً ، وحال مؤكدة : وهي التي يستفاد معناها من دون ذكرها .

أ ــ كدلالة عاملها عليها ، نحو قوله – تعالى :(فَاذْكُرُوا آلاَءَ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [٢]

ب ــ أو بدلالة صاحبها عليها نحو قوله – تعالى :(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[٣] وقوله : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا) [٤] .

جـ ــ أو بدلالة جملة سابقة على معناها ، نحو قولك : هذا أبوك عطوفاً ، والحال هنا مؤكدة لمضمون الجملة .

---

* ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٥٠/٢ ، والمخصص ١٩٣/٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٨٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٢ ، ولسان العرب "ب ع ل " ، والبحر المحيط ٢٤٤/٥ ، والارتشاف ١٥٨٥/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/١٠ .

١) الكتاب ٨٣/٢ .

٢) من الآية ٧٤ سورة الأعراف .

٣) من الآية ٤ سورة يونس .

٤) من الآية ٢٩ سورة البقرة .

ووقع القسمان بعد اسم الإشارة ، فقيل : هذا زيدٌ منطلقـاً [1] ، وهـذا أبـوك عطوفاً ، فالأولى مؤسسة ، والثانية مؤكدة .

ويجوز رفع المنصوب هذا ، حكاه سيبويه ، وحدثه به يونس وأبو الخطاب [2].

قال سيبويه : "وتقول هذا من أعرف منطلقاً ، تجعل أعرف صلة ، وقد يجوز منطلق على قولك : هذا عبد الله منطلق " [3] .

وخرج الخليل رفعه على وجهين :

الأول : أن يكون "منطلق" خبراً لمبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون "عبد الله" خبراً أول و "منطلق" خبراً ثانياً . قال سيبويه:

" وزعم الخليل – رحمه الله – أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلـت : هذا عبد الله أضمرت : "هذا أو هو " كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق ،

---

١) الكوفيون يعدون المنصوب بعد اسم الإشارة منصوباً على التقريب ، والتقريـب : " إعمـال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان " نحو : هذه الشمس طالعة ، وهذا الأسـد مقـبلاً ، ومنه عندهم قوله – تعالى : وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ، وقوله : " وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ".

قال السيوطي : " وذهب الكوفيون إلى أنّ " هذا " و "هذه " إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات " كان " في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو : كيف أخاف الظلم وهـذا الخليفـة قادماً ؟ ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟، وكذلك كل ما كان فيه الاسـم الواقـع بعـد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود . همع الهوامع ٤١٥/١ ، ٤١٦ .

والبصريون يعربون ما كان مثل ذلك حالاً مؤسسة أو مؤكدة لمـضمون الجملـة قبلهـا ، قـال سيبويه:

"فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قوم منطلقين ، وهذا عبد الله معروفاً ، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده على ما قبله ... فكأنك قلت : تنظـر إليـه منطلقاً ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله . الكتاب ٧٨/٢ .

٢) ينظرالكتاب ٨٣/٢ .

٣) السابق ١٠٧/٢ .

والوجه الآخر : أن تجعلهما خبراً لهذا ، قولك : هذا حلو حامض " [1] .

وأجاز النحاس في رفعه ما يأتي :

الأول : أن يكون عبد الله بدلا أو عطف بيان من اسم الإشارة ، ومنطلق خبر .

الثاني : أن يكون "منطلق" مرفوعاً على البدل من عبد الله . [2]

وأجاز السيرافي وجها آخر وهو أن يكون "منطلق" صفة لموصوف محذوف بدل من زيد ، وتقدير الكلام : هذا زيد رجل منطلق [3] .

وحُمل عليه قوله – تعالى : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [4] في قراءة من قرأ بالرفع ، وخرج الرفع على الوجوه السابقة .

وزاد العكبري وجهين آخرين لرفع "شيخ" :

الأول : أن يكون هذا مبتدأ وبعلي مبتدأ ثان وشيخي خبر الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول .

الثاني : أن يكون بعلي و شيخي خبراً واحداً [5] . ولا يخفى ما فيه من التكلف

ومما حمل عليه أيضاً قوله –تعالى– : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً) [6] في قراءة من قرأ بالرفع .

---

١) السابق ٨٣/٢ ، وينظر المقتضب ٣٧/١ ، والأصول ١٥٦/١ ، والمخصص ١٤٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٧/٢ .

٢) ينظر إعراب القرآن ٢٩٤/٢ .

٣) ينظر الكتاب ٨٣/٢ حاشية .

٤) من الآية ٧٢ سورة هود ، وقراءة الرفع قرأ بها ابن مسعود ونسبت إلى الكسائي . ينظر مختصر في شواذ القرآن ٦٥

٥) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢ .

٦) من الآية ٥٢ سورة النمل وقراءة الرفع قرأ بها عيسى بن عمر ، وقال القرطبي نصر بن عاصم والجحدري ، ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ ، ومختصر في شواذ القرآن ١١١ .

على أية حال صحت هذه التأويلات أو لم تصح ، واقعية كانت أو متكلفة ، كان المنصوب حالاً أو خبراً لـ "هذا" على التقريب ، فإن المنصوب قد خرج من النصب إلى الرفع . حُكي ذلك عمن يوثق به من العرب وأن ما حكي عنهم عربي جيد . قال ابن يعيش : " ويجوز الرفع في قولك منطلقاً من قولك : هذا عبد الله منطلقاً قال سيبويه هو عربي جيد " (١) .

والرأي: أن الأولى عدم القياس عليه وذلك لما فيه من اللجوء إلى التأويل والتقدير مما لا حاجة تدعو إليه أحياناً .

وأما ما حكي عنهم فيجب التسليم له ، والأخذ به ، وقد يكون فيه من اللطائف والدقائق ما دفعهم إلى النطق به .

قال ابن جني في هذا المعني : " لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها ،فضلاً عن التقديم لها والتنويه فيها " (٢) .

فالناطق على قياس لغة العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان ما نطق به غيره أولى منه ما دام فصيحا ، وكان ما أورده مما يقبله القياس وإن كان في الاستعمال قليلا .

والله أعلم

---

١) شرح المفصل ٢/٨٥ .

٢) الخصائص ١/٢٤٢ .

٢ - إعمال "إنْ" المخففة بين الجواز والمنع *

سمع سيبويه ممن يوثق به أنه سمع العرب الموثوق بهم يعملون "إن" المخففة . قال :"وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطق ، وأهل المدينة يقرأون : (وإنْ كُلا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعْمَالَهُمْ)[١] يخففون وينصبون " [٢]

الدراسة :

من معاني [٣]"إنّ " أن تكون حرف توكيد ونصب نحو : إن زيداً قائم [٤] .

وقد تخفف فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، وإذا خففت فقيل: تعمل وهو مذهب البصريين ، وقيل : لا تعمل ، وهو مذهب الكوفيين، وعليه ففي المسألة مذهبان :

---

* ينظر في هذه المسألة : تهذيب اللغة ٤٠٥/١٥ ، وحجة القراءات٣٥٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٤/١ ، والكشاف ٤٠٧/٢ ، والمحرر الوجيز ١٢٠/٣ ، وزاد المسير ١٦٣/٤ ، ١٦٤ ، والإنصاف ١٩٥/١ وما بعدها ، والتبيان في إعراب القرآن ٧١٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١ ، والبحر المحيط ٣٠٤/٣ ، والجنى الداني ٣٩٤ ، ومغني اللبيب ٣٦ ، ٥٦، والبرهان في علوم القرآن ٢١٩/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١٨٧/٢ .

١) من الآية ١١١ سورة " هود " ، وقراءة تخفيف "إنْ" و " لما" قرأ بها الحرميان ، وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة بالتشديد فيهما ، وقرأ أبو بكر بتخفيف "إنْ" وتشديد "لما" ، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بتشديد "إن" وتخفيف "لما" .

ينظر السبعة في القراءات ٣٩٩/١ ، والحجة في القراءات السبع ١٩٠/١ ، وحجة القراءات ٣٥٠ - ٣٥٢ .

٢) الكتاب ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .

٣) ومن معانيها أيضاً أن تكون حرف جواب بمعنى "نعم " ، ذكره سيبويه والأخفش ، وحمل المبرد على ذلك قراءة من قرأ " إنْ هذان لساحران " والمعنى والله أعلم :نعم هذان ساحران ، ومن شواهدها قول من قال : إنّ وراكبها ، رداً على من قال لعن الله ناقة حملتني إليك ، ومعنى إن وراكبها أي نعم ولعن راكبها . ينظر الجنى الداني ٣٩٨

٤) الكوفيون يرون أن " إنّ " لا تعمل في الخبر شيئاً .

المذهب الأول : ذهب الكوفيون إلى أن " إنّ" المشددة إذا خففت أهملت . وحجتهم :

أولا : أنّ "إنّ" لما خففت زال شبهها بالفعل الماضي ، فلم تعمل ، وإنما كانت تعمل لما كانت تشبه الماضي في اللفظ ، حيث إنّ الماضي على ثلاثة ــ غالباً ــ وهي على ثلاثة ، وهي مبنية على الفتح وهو كذلك .

ثانياً : أنّ " إنْ" المخففة من عوامل الأفعال ، والمشددة من عوامل الأسماء ، فكما أنّ المشددة لا تعمل في الأفعال فكذلك المخففة ينبغي ألا تعمل في الأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [1] قال الفراء : " لم نسمع العرب تخفف وتعمل إلا مع المكني[2] كقوله : [3]

فَلَوْ أَنَّكِ في يومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ [4]

وقال:وقد خففت العرب النون من أن الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها وهي أشد من ذا"[5].

---

١) ينظر الحجة في القراءات السبع ١٩٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٥/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٩٦/١

٢) الفراء يسمى الضمير المكني ،والكناية،ينظر معاني القرآن١ /٣٨٨، ٥٠٣، ٣٦٨/٢، ٢٢٦، ٨٥

٣) البيت من الطويل مجهول القائل .

وهو من شواهد الأصول ٢٢٠/١ ، وتهذيب اللغة ٤٠٥/١٥ ، والمخصص ٢٢٣/٥ ، والمفصل ٣٩٥/١ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٠/١ ، ولسان العرب " ح ر ر " ، والبحر المحيط ٣ / ٣٨٩ ، ومغني اللبيب ٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٧٨/٧ ، ٥٧٧/١٠ ، وخزانة الأدب ٤٠٩/٥ ، ٤١٠ ، ٤٠٧/١٠ ، وروح المعاني ١٤١/٨ .

والشاهد فيه قوله : " فلو أنك " على أن "أنْ" المخففة عاملة في ضمير المخاطب الظاهر .

٤) اللباب في علوم الكتاب ٥٧٧/١٠ .

٥) معاني القرآن ٩٠/٢ .

وخرج بعضهم نصب كلا " في قراءة من قرأ قوله – تعالى- :

(وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بالتخفيف [1] على أنّ "كلا" منصوب بـ " ليوفينهم " بَعْدُ ، لا منصوب بـ إنْ المخففة . وخَرَجَ الفراء منهم على هذا التأويل قائلاً :" وأما الذين خففوا "إنْ" فإنهم نصبوا "كلا" بـ "ليوفينهم" ، وقالوا:

كأنا قلنا : وإنْ ليوفينهم كلاً ، وهو وجه لا أشتهيه [2] .أي لا أقبله .

المذهب الثاني : ذهب البصريون إلى القول بأنّ "إنْ" إذا خففت جاز الإهمال وجاز الإعمال . واحتجوا لما ذهبوا إليه من الإعمال بالقياس والسماع .

أما القياس فإنّ "إنْ" شبيهه في العمل بالأفعال ، ولا يضر زوال الشبه اللفظي بالتخفيف ، بالإضافة إلى أن الفعل قد يحذف منه بعض الحروف نحو لم يك زيد منطلقاً ، وكذلك "إن" تعمل محذوفا منها بعض الحروف ، فتحقق بينهما الشبه اللفظي والمعنوي .

وأما السماع فمنه قراءة من قرأ قوله –تعالى- " (وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف "إن" ونصب "كلا" .

قالوا : ولا يجوز أنْ يقال : إنّ "كلا" منصوب بـ الفعل بعده ، وذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها .

والدليل على ذلك : أنه لا يقال : زيداً لأكرمن ، وعمراً لأضربن بنصب زيد بـ "أكرمن" وعمرو بـ "أضربن" .

---

١) قراءة تخفيف "إنْ" و " لما" قرأ بها الحرميان ، وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة بالتشديد فيهما ، وقرأ أبو بكر بتخفيف "إنْ" وتشديد "لما" ، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بتشديد "إن" وتخفيف "لما" .

ينظر السبعة في القراءات ٣٩٩/١ ، والحجة في القراءات السبع ١٩٠/١ ، وحجة القراءات ٣٥٠ – ٣٥٢ .

٢) معاني القرآن ٢٨/٢ ، ٢٩ .

كما لا يجوز أن يقال إنّ "إنْ " هنا نافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، وذلك لأن " إن " النافية لا تجيء معها اللام بمعنى إلا ، ولا تصلح لما أن تكون بمعنى إلا ؛ وذلك لأن " لما " لا تجيء بمعنى "إلا" إلا في الأيمان . نحو : عمرك الله لما فعلت أي : إلا فعلت ، بالإضافة إلى أنه لو جعلت "لما" بمعنى إلا في الآية لم يكن لـ "كلاً" ما ينصبه لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها ، والكوفيون يوافقون في ذلك [1] .

ومن السماع أيضاً ما حكاه سيبويه عن الموثوق بعربيتهم من قولهم إن عمراً لمنطلق . قال سيبويه :

"واعلم أنهم يقولون إنْ زيدٌ لذاهب ، وإنْ عمرو لخير منك لما خففها جعله بمنزلة لكن حين خففها وألزمها اللام حتى لا تلتبس بـ "إن" التي بمنزلة " ما "التي تنفى بها ...وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون (وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) يخففون وينصبون ".

ومن السماع أيضاً قول الشاعر : [2]

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

---

١) ينظر الإنصاف ١٩٦/١ .

٢) من الهزج مجهول القائل ، ويروى :

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وهو من شواهد الكتاب ١٣/٢ ، والأصول ٢٤٦/١ ، والكشاف ٣١٧/٢ ، والإنصاف ١٩٩/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، ولسان العرب " أ ن ن" ، والجنى الداني ٥٧٥ ، وشرح قطر الندى ١٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٧٨/١٠ ، ٢٧٩ ، وهمع الهوامع ٤٥٦/١ ، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ، وروح المعاني ٨٠/١١ .

والشاهد فيه قوله : " كأن ثديه " على إعمال كأن مخففة من الثقيلة .ويروى كأن ثدياه على الإهمال.

فنصب "تدييه"بـ "كَأَنْ "المخففة من الثقيلة وأصلها "أنّ" أضيفت إليها الكاف ، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة ، إلا أنهم قدموها عناية بالتشبيه و "أنْ" المخففة محمولة على "إنْ" في العمل .

وقد أجابوا عن كلمات الكوفيين بما يأتي :

أولاً : أنّ قولهم : " إنما عملت لشبه الفعل لفظاً ، فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها " باطل وذلك لأنها إنما أشبهت الفعل في

اللفظ والمعنى ، فاللفظ

لكونهما على ثلاثة ، والمعنى لكونها تعمل في الأسماء بعدها كما يعمل

ثانياً : أن قولهم " إنّ "إنّ" المشددة من عوامل الأسماء و "إن" المخففة من عوامل الأفعال . ظاهر الفساد ، وذلك لأننا ما دمنا ذكرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء لأن "إنْ" الخفيفة "النافية" غير "إنْ" المخففة من الثقيلة ، فالأولى من عوامل الأفعال والثانية من عوامل الأسماء . (١)

وفيما ردَّ به البصريون هنا نظر ، وذلك أن " إن " لما خففت صح لها أن تدخل على الفعل والاسم ، وهذا يقتضي عدم العمل ، وذلك لأن العامل إنما كان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل .

هذا وقد أخذ جلُّ النحويين بما ذهب إليه البصريون من القول بجواز الإعمال والإهمال في المخففة . (٢)

وبعد : فقد ظهر أن لنحو الموثوق بعربيتهم أثراً في بناء قاعدة عمل "إنْ" المخففة من الثقيلة ، وأن سيبويه قد اعتمد على كلامهم في إثبات هذا الحكم ، وأنّ ما نقل عنهم له دوره في رجحان مذهب البصريين ، حيث إنّ البصريين استندوا إليه في الدفاع عن رأيهم والاحتجاج له ، والسماع أحد مصادر الاستشهاد .

---

١) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١ .

٢) ينظر مصادر المسألة .

والرأي : أنّ ما ذهب إليه البصريون ، مذهب صحيح ، ويؤيده السماع والقياس ، وأما ذهب إليه الكوفيون فيحتاج إلى النقل الصحيح ، ولا داعي إلى التأويل والبحث عن أداة لهدم قاعدة أقرها فصحاء العرب ، فما أجمل اللغة إذا كانت بلسان متحدثيها !!.

ويشهد لمذهب البصريين أخذ النحويين به ، وموافقتهم له ، كما يشهد له أنّ الفراء – وهو واحد من الكوفيين – ينكر نصب كلا في قوله – تعالى- : " وإنّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " بـ ليوفينهم قال : "وأما الذين خففوا "إنْ " فإنهم نصبوا كلا بـ ليوفينهم ... وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله"[1] . أي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وأكثر الكوفيين يقولون : إنْ " كلا" منصوب بـ " ليوفينهم " كما تقدم .

كما نفى أن تكون "إنْ" نافية ، واللام بمعنى "إلا". قال ابن مالك :

" فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إن نافية واللام بمعنى إلا خطأ، ولا شك في حجة القراءة ؛ فإنها قراءة المدنيين والمكيين ، ولاتوجيه لها إلا توجيه البصريين ، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء " [2]

*****

والله أعلم

---

١) معاني القرآن ٢٨/٢ ، ٢٩ .

٢ شرح التسهيل ٣٥/٢ .

٣ ــ إعراب المستثنى المتقدم *

سمع سيبويه من يونس أن من العرب ممن يوثق به أجاز إعراب المستثنى المتقدم على المستثنى منه بدلاً ، قال :

" وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحدٍ ، فجعلوه بدلاً " [١].

الدراسة :

الأصل في المستثنى أن يكون بعد المستثنى منه ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا فرساً .بنصب ما بعد إلا على الاستثناء ، مع ملاحظة أنه يجوز فيه البدلية مما تقدمه .

وقد يتقدم على المستثنى منه ، وحينئذ ينصب : موجباً كان الاستثناء أو منفياً ، يقال : ما جاء إلا زيداً أحد ، وقال الشاعر : [٢]

وَمَا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ، شِيعَةٌ، ... وَمَا لِيَ إِلا مَشْعَبَ الْحَقِّ، مَشْعَبُ

---

* ينظر في هذه المسألة : الكامل ٦٩/٢ ، والإنصاف ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٦/١ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٩١/٢،١٩٠.

١) الكتاب ٢٣٧/٢ .

٢) البيت من الطويل ، وقائله الكميت بن زيد في شرح هاشميات الكميت ٥٠ ، ويروى : مذهب الحق مذهب "

وهو من شواهد : المقتضب ٤/ ٣٩٨ ، واللمع ١٥٢، والإنصاف ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/٢ ، ولسان العرب "ش ع ب " ، والتصريح ٣٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٩٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ .

والشاهد فيه قوله : " ومالي إلا آل " حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه ونصب على الراجح.

ولا يجعل المستثنى بدلاً ، وذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، ولذا كان الوجه النصب ، وهو مذهب الجمهور .

وسمع سيبويه إعرابه بدلاً ، كما تقدم ، وقيل : هو مذهب الكوفيين. وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : ذهب جمهور النحويين إلى القول بنصب المستثنى المتقدم ، المسبوق بنفي .

وحجتهم : أن المستثنى الأصل فيه أن يكون بعد المستثنى منه ، فإذا جاء قبله حمل على النصب ، قال الخليل :

"وإذا قدمت المستثنى على حرف التحقيق نصبت ما قبله ، ورفعت ما بعده ، تقول : مالي إلاك صديق ، قال الشاعر :

وَمَا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ، شِيعَةٌ، ... وَمَا لِيَ إِلا مَشْعَبَ الْحَقِّ، مَشْعَبُ

وقال آخر : [1]

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إِلا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

نصب السيوف وأطراف القنا ؛ لأنه قدم المستثنى "[2]

قال سيبويه " وقد قال بعضهم : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خير منه ، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً ، ومالي أحد إلا زيداً صديق ، كرهوا أن يقدموا ، وفي أنفسهم

---

١) البيت من البسيط لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ٢٠٠ ، وفيه : " ثم ليس " بدلا من " فيك ليس "ونسب إلى كعب بن مالك ، كما في الكتاب ٣٣٦/٢ ، والكامل ٢ / ٦٩ ، وهو من شواهد : الجمل للخليل ٣١٦ ، والكتاب ٣٣٦/٢ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢٠٧/١ ، والإنصاف ١٥٩/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وتمهيد القواعد ٢١٦٣/٥ .

والشاهد فيه قوله " ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر " نصب السيوف وأطراف القنا لما تقدم المستثنى على المستثنى منه .

٢) الجمل ٣١٥ ، ٣١٦

شيء من صفة إلا نصباً " [1] ، وقال :"هذا باب يقدم فيه المستثنى ، وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ، ومالي إلا أباك صديق "[2].

ومفهوم كلامه أن المستثنى المتقدم بعد نفي منصوب ، ولذا مثل بالنصب .

والحجة عنده : أنّ المستثنى الأصل أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، فلما لم يكن كذلك حملوه على النصب ، كما نصبوا الحال المتقدمة على النكرة حين استقبحوا أن تكون صفة فقالوا : فيها قائماً رجلُ . قال :

" وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ، حملوه على وجه يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه . قال كعب بن مالك :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيَّنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إلا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حد المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى " [3] .

وقال المبرد : " فإذا قدمت المستثنى بطل البدل ، لأنه ليس مثله شيء يبدل منه ، فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء فتقول : ما جاءني إلا إياك أحدٌ ، وما مررت إلا إياك بأحد ... وقال كعب بن مالك :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيَّنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إلا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

وقال الكميت بن زيد :

---

١) الكتاب ٢/٣٣٧ .

٢) السابق ٢ / ٣٣٥

٣) الكتاب ٢/٣٣٦ .

وَمَا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ، شِيعَةٌ، ... وَمَا لِيَ إِلا مَشْعَبَ الْحَقِّ، مَشْعَبُ "(١)

وعده ابن يعيش من المسائل التي لا يجوز فيها إلا النصب ، قال : "هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً ، وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ " (٢) .

واحتج للزوم النصب بأن المستثنى قبل تقديمه كان يجوز فيه وجهان:

البدل والنصب ، والبدل هو الوجه المختار ، والنصب جائز على أصل الباب ، فلما تقدم المستثنى امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح ؛ لأن البدل لا يتقدم المبدل منه ؛ لأنه في الأصل تابع ، ولأنه لم يبق له قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح ، كما أنّ صفة النكرة إذا تقدمت عليها ، نحو : فيها قائماً رجل لم يجز فيما كان صفة إلا النصب ... " (٣) .

ومشى على هذا المذهب كثير من النحويين منهم : ابن عصفور ، والرضي وأبو حيان، والسيوطي . (٤)

المذهب الثاني :

جواز إعرابه بدلا ، حكاه يونس عمن يوثق بعربيته ، ونقله سيبويه . ومثاله : مالي إلا أبوك أحد ، فيجعلون " أحداً "بدلاً من "أبوك "، وقالوا : ما مررت بمثله أحدٍ ، فجعلوا "أحد "بدلاً بدل من

والمفهوم من كلام سيبويه : أنّ المستثنى تقدم على المستثنى منه ، ونظيره في أنّ المتبوع أُخّر وصار تابعاً بعد أن كان متبوعاً : ما مررت بمثله أحد بالجر ، والأصل : ما مررت بأحد مثلك فـ "مثلك" تابع لـ "أحد" على أنه نعت له فلما قدم

---

١) الكامل ٢/٦٩ .

٢) شرح المفصل ٢ /٧٩

٣) ينظر السابق ٢/٧٩ .

٤) ينظر شرح الجمل ٢/٣٩٩ ، ٤٠٠ ، وشرح الكافية ١/٣١٦ ، والارتشاف ٣/١٥١٦ ، ١٥١٧ ، والهمع ٢/٩١ .

النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت" [1] .

وقاسه الكوفيون والبغداديون [2] وابن مالك . قال ابن مالك : " تقديم إلا وما استثنى بها على المستثنى منه جائز ... ويتعين ـ حينئذ ـ نصب المستثنى إذا كان الكلام موجباً ... ولا يتعين إن لم يكن موجباً ، بل يجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلاً. قال سيبويه : حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم ... هذا نص سيبويه ، وأكثر المصنفين لا يعرفون هذا " [3] .

وقد رُدّ هذا المذهب ، وحجة الراد أن البدل لا يمكن تقديمه على المبدل منه .

قال المبرد :" وليونس قول مرغوب عنه " [4] .

وقال ابن عصفور : " وزعم بعض النحويين أنه يجوز ... أن يكون ما بعد إلا مبنياً على ما قبلها ، ويكون المستثنى منه تابعا للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل ، وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنه إذا قال : ما قام إلا زيداً أحدٌ فلا يخلو أن يجعل أحد فاعل "قام" وإلا زيداً بدلاً منه ، أو يجعل إلا زيداً فاعلاً ، وأحد بدلاً منه ، أو يجعل إلا زيداً فاعلاً ، وأحد بدلاً منه ، فإن جعل أحد فاعلاً بـ "قام"وإلا زيداً بدلاً منه فباطل ؛ لأن البدل تابع ، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع ، فإن جعله فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل ؛ لأن أحداً أعم من زيد ، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل ، لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض"[5] .

---

١) ينظر التصريح ٥٦٣/١ .

٢) ينظر الإنصاف ٢٧٥/١ ، والتصريح ٣٥٥/١

٣) شرح الكافية الشافية ٣١٦/١ .

٤) الكامل ٦٩/٢ .

٥) شرح الجمل ٢ / ٣٩٦

وخرجه بعضهم على أنه بدل في نية التأخير ، وقيل يجوز جعله بدلاً من وضع العام موضع الخاص . (١) .

وبعد فقد ظهر أن في إعراب المقدم خلافاً ، الرأي : أنه لا مانع مع جواز النصب من حمله على البدل ، إلا أنه بدل في نية التأخير ، فقد جاء عنهم قول الشاعر : (٢)

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلا الْيَعافِيرُ وإلا الْعِيسُ

فرفع "اليعافير"على البدلية .

وأما القول : بأنه بدل تقدم على المبدل منه فيرده : أن البدل لا يتقدم المبدل منه شأنه شأن بقية التوابع التي لا يجوز أن يتقدم فيها التابع على المتبوع .

وكان النصب أولى ؛ لأنه محمول على صفة النكرة التي إذا تقدمت لا يجوز فيها إلا النصب ، نحو: فيها قائما رجل ، فتقدمت صفة النكرة "قائماً"على"رجل" فأعربت حالاً ، ولا يجوز إعرابها صفة ، وكانت قبل التقديم يجوز فيه وجهان : الرفع على النعت ، والنصب على الحال ، فلما تقدمت لم يجز فيها إلا الحالية . والنعت أجود ، فلما قدمت لم يجز إلا النصب ، وكذلك ما نحن بصدده كان قبل التقديم يجوز فيها وجهان البدل وهو المختار ، والنصب على أصل الباب ، فلما تقدم المستثنى لم يجز إلا النصب ،ويجوز قليلاً إعرابه بدلاً . لكن على نية التأخير.

---

١) ينظر همع الهوامع ٢ / ١٩١

٢)البيت من الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧ ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٦٣/١ ،ومعاني الفراء ، ٣ / ٢٣٧ ،ومجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، ٢ / ٢٣٧ ، ، والمقتضب٤ / ٤١٤ ، و وتهذيب اللغة ١٥ /٣٠٦ ،وعلل النحو للوراق ١ / ١٩٦ ، ومشكل إعراب القرآن١ / ٣٥٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٣ ،ولسان العرب " إ ل ا " ، والجنى الداني ١٦٤ .

اللغة : اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية . العيس : جمع عيساء ، وهي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة .

والشاهد فيه قوله : " إلا اليعافير ، وإلا العيس "، حيث أبدل اليعافير والعيس من أنيس ،

٤ ــ نصب المستثنى الصالح للبدلية *

سمع سيبويه من يونس وعيسى أن بعض العر ب ممن يوثق به يجيز نصب المستثنى المستحق للإتباع ، وحكى : ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً .

قال : " هذا باب : النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً ، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً " (١) .

الدراسة :

إذا كان المستثنى في كلام تام منفي متصل ، وتقدم المستثنى منه نحو : ما قام أحد إلا زيدٌ فالمختار فيه : الإتباع على البدلية (٢) مما قبله ، وتقول: ما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال – تعالى – : (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (٣) .

والإتباع في كل ما سبق على اللفظ ، وإذا تعذر البدل على اللفظ ؛ لمانع أُبدِلَ على الموضع ، نحو : لا إله إلا الله برفع لفظ الجلالة لكونه بدلاً من محل لا مع اسمها ، ونحو : ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ ، فـ " زيد " بدل على المحل من أحد ؛ لأن " من " زائدة في سياق النفي ، وهي لا تزاد في الإيجاب .

---

* ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس ٤٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، وتمهيد القواعد ١٣٦/٥ ، والارتشاف ١٥٠٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٩/٢ .

١) الكتاب ٣١٩/٢ .

٢)والإتباع على البدلية مذهب البصريين ، والكوفيون يرون أنه معطوف على ما قبله لا بدل منه ، و"إلا " عندهم حرف عطف بمعنى الواو ، وما بعدها معطوف على ما قبلها ، ينظر الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ٣٩٤/٤ ، والإنصاف ٢٦٦/١

٣) من الآية ٦٦ سورة النساء . وكلهم قرأ بالرفع إلا ابن عامر فإنه قرأ " ما فعلوه إلا قليلاً منهم " بالنصب . ينظر السبعة لابن مجاهد ٢٣٥/١ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٤/١ .

وسمع سيبويه ممن يوثق بعربيته جواز نصب المستثنى ، حدثه بذلك يونس وعيسى عن الثقة من العرب ، ومثله : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً .

والبدل عنده أحسن من الإتباع . قال :" فإن قلت : ما أتاني إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررت بأحدٍ إلا عمروٍ خيرٍ من زيد كان الرفع والجر جائزين ، وحَسُنَ البدل ؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك" (١) .

وهو حسن عند المبرد أيضاً ، قال :" تقول : ما جاءني إلا زيدٌ وإلا زيداً ... وأما الرفع فهو الوجه ... تقول ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فتجعل زيداً بدلاً من أحد ، فيصير التقدير : ما جاءني إلا زيدٌ ، لأن البدل يحل محل المبدل منه " (٢) .

وحمل عليه النحاس قوله – تعالى- : (لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ) (٣) .فقال إنّ " منْ " يجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من "النجوى" ، ويجوز أن تكون في موضع نصب على قول من قال : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً" (٤) .

والنصب وإن كان جائزاً إلا أن الإتباع أحسن .

وعلل ابن يعيش لرجحان الإتباع بقوله : إنّ البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو : إخراج من حكم ما قبله واحد في المعنى ،إلا أنّ في البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها ؛ فكان أولى . هذا بالإضافة إلى أنّ القراء أجمعوا على رفع "

---

١) الكتاب ٣٣٦/٢ .

٢) المقتضب ٣٧٩/١ .

٣) من الآية ١١٤ سورة النساء .

٤) ينظر إعراب القرآن ٤٨٨/١ .

قليل " في قول الله – تعالى- : (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [١] ، إلا أن أهل الشام منهم نصبوه على أصل الباب ، وهذا شاهد على اختيار البدل في النفي.[٢]

وشرط ابن مالك لاختيار الإتباع شرطين :

الأول : ألا يكون الكلام رداً لكلام تضمن الاستثناء ، فإن كان رداً لما ذكر امتنع الإتباع ، كقول القائل : قاموا إلا زيداً . والأمر بخلافه ، فيجاب رداً عليه : ما قام القوم إلا زيداً ، ففي هذه المسألة لا يجوز الإتباع ، حيث إن ما قام القوم إلا زيداً رَدٌّ لما تضمن الاستثناء .

الثاني : ألا يكون المستثنى متراخياً ، ــ أي بعد كلام طويل ــ فإن كان متراخياً نحو : ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً ، امتنع الإتباع . [٣]

وردّه أبو حيان قال : " ولم يشترط سيبويه ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين " [٤]

وإنكاره صحيح وذلك لأنّ سيبويه نقله من الثقات غير مشروط .

واشترط الفراء[٥] لجواز النصب تعريف المستثنى منه ، وردّه أبو حيان قائلاً:" ولا يشترط في نصب المستثنى تعريف المستثنى منه ، خلافاً للفراء ، وهو محجوج بما روي عن العرب : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتاني أحد إلا زيداً.[٦] وهما متفرقان في النفي .

وبعد : فقد ظهر مما سبق أن سيبويه قد استند في جواز نصب المستثنى الصالح للبدلية إلى ما روي عن الثقات ممن يؤخذ عنهم ، وبذلك يكون ما حكاه

---

١) من الآية ٦٦ سورة النساء .

٢) ينظر شرح المفصل ٨٢/٢ .

٣) ينظر التسهيل بشرحه ٢٧٩/٢ .

٤) الارتشاف ١٥٠٨/٣ .

٥) ينظر مذهبه في شرح التسهيل ٢ / ٢٨٣ ، والارتشاف ٣ / ١٥٠٨ ، والمساعد ١ / ٥٦١

٦) الارتشاف ٣ / ١٥٠٨

عنهم إسهاماً في دعم القاعدة النحوية ، وإقراراً لحكم نحوي اعتمد عليه النحويون في إثبات تلك القاعدة .

يضاف إلى ذلك أنه مذهب فصيح ، حيث إنّ النصب والبدل معناهما واحد ، وإن كان في الإتباع فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها في الحكم ، بالإضافة إلى وروده في أفصح الكلام قال – تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) بإجماع القراء السبعة ، وقال تعالى : (وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُو بَ إِلاَّ اللَّهُ) [1]وقال– تعالى : (ومَن يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ) [2]

والنصب أيضاً له وجهه ، ألا ترى أن الأصل في الاستثناء النصب ، ففيه عود إلى الأصل ، وهو جائز ، ويشهد له أيضاً أن العرب نطقت به، وحكاه من لا يُتهم ، وما أجمل اللغة إذا كانت بلسان متحدثيها !! .

والله أعلم

١) من الآية ١٣٥ سورة آل عمران .

٢) من الآية ٥٦ سورة الحجر.

٥ ــ مجيء خبر كان وأخواتها ضميراً متصلاً

بلغ سيبويه أن خبر "كان "و "ليس " يجئ ضميراً متصلاً قال : " وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسني ، وكذلك كانني"[١].

الدراسة :

"كان" وأخواتها أفعال تحتاج في وجودها في الجمل إلي مرفوع يسمى اسمها ، ومنصوب يسمى خبرها ، فترفع المبتدأ غير اللازم للتقدير تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها ، وتنصب خبره غير الطلبى تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها ، وإذا وقع خبرها ضميراً فالأحسن أن يكون منفصلاً قال سيبويه :

" ومثل ذلك : كان إياه لأن كانه قليلة... وتقول : ليس إياك ، ولا يكون إياه ؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هنا فصارت " إيا " بدلاً من الكاف والهاء فى هذا الموضع قال الشاعر : [٢]

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لا نَــرَى فِيه عَرِيــبَا

لَيْسَ إِيَّــــــايَ وإِيَّا كَ وَلا نَخْشَى رَقِيبَا"[٣]

فهو يرى أنّ الضمير بعد "كان " و" ليس" الأصل فيه أن يكون منفصلاً ولا يكون متصلاً . قال :

---

١) الكتاب ٣٥٩/٢ .

٢) البيت من مجزوء الرمل ، لعمر بن ربيعه فى ديوانه صـ ٧٩٩ وهو في الديوان :

لــــيس إلاي وإيا ها ولا نخشى رقيباً (٢)

وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/٢ ، و المقتضب ٩٨/٣ ، و الأصول ٤٥٦/١ ، ١١٨/٢ – ٢٨٩ و الفائق في غريب الحديث ٣٣٩/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٥/١ ، ولسان العرب " ل ي س "، و همع الهوامع ٢٥٤/١ ، و خزانة الأدب ٣١٥/٥ و تاج العروس ٤٩١/٦ والشاهد فيه : ليس إياي وإياك " على أن الضمير بعد ليس جاء منفصلاً ؛ لوقوعه موقع خبرها ، وهو الأجود .

٣) الكتاب ٣٥٨/٢

" لا تقول كانني وليسنى ولا كانك " [1] . وقال ابن السراج :

" ومن ذلك قولهم : كان إياه ، لأن كأنه قليلة ، ولا تقول : كانني وليسنى ولا كانك ، لأن موضعه موضع ابتداء وخبر ، فالمنفصل أحق به"[2] .

وعلل ابن يعيش لحسن الانفصال بما يأتي :

أولاً : أن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل عن المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه ، فالاسم بعدها ضميره متصل ؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال ' ولا يكون إلا أسماً فصار مع الفعل كشيء واحد ، أما الخبر فلما كان يقع جملة وظرفاً وهذه الأشياء لا تكون إلا منفصلة من الأفعال اختير فيه أن يكون على منهاج هذه الأشياء في الانفصال من الفعل .

ثانياً : أنه لو وصل ضمير الخبر بضمير الاسم إذا كان الاسم ضميراً نحو كنتك وكانني ، لصار الفاعل والمفعول لشيء واحد ، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً ، فلا يقال: ضربتَك ، وإنما يقال : إياك ضربت. [3]

هذا ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يكون ضميراً متصلاً إلا أنّ هذا قليل .

سمع سيبويه ليسني ، وكانني ، بمجيء خبر ليس ضميراً متصلاً . [4].

وقد جاء منه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لزيد الخيل :

مَا وُصِفَ لِي أَحَدٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلاَّ رَأَيْتُهُ دُونَ الصِّفَةِ لَيْسَكَ[5] .

---

١) الكتاب ٢/ ٣٥٨ .

٢) الأصول ٢/١١٨

٣) ينظر شرح المفصل٢/٤٤٣، ٣/١٠٧ ، .

٤) ينظر الكتاب ٢/٣٥٩ .

٥) ينظر الفائق في غريب الحديث ٣/٣٣٨ ، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٨٥ .

قال الزبيدي : " قال ابن الأثير : وفي ليسك غرابة ، فإن أخبار كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يستعمل فيها كثيراً المنفصل دون المتصل ، تقول: ليس إياي وإياك " [1] وجاء منه قول الشاعر : [2]

فَإن لا يكُنْها أو تكُنْهُ فَإنَّهُ أخٌ أرْضَعَتْهُ أمُّهُ بِلِبانِها

قال ابن السراج : "فالمنفصل أحق به " [3] .

وقال ابن يعيش : "فأما ضمير كان وأخواتها ففيه وجهان : أحدهما : الاتصال نحو قولك : كانه ، وكانني ... والثاني أن يأتي منفصلاً نحو كان زيد إياه ، وكان إياي ... وهذا هو الوجه الجيد " . [4]

وقال ابن عصفور : " والانفصال في جميع هذا أحسن من الاتصال لعلة استحكامها في الضمائر " [5] . واختار ابن مالك الاتصال وجعله أرجح .

قال : "بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر

---

١) تاج العروس ٤٩١/٦ .

٢) البيت من الطويل لأبي الأسود في ديوانه ١٦٢ .ويروى : " أخُوهَا غَذَتْهُ أمُّهُ " وهو من شواهد الكتاب ٤٦/١ ، إصلاح المنطق ١ / ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ٣١٥/١ ، والأصول ٩١/١ ، ٢٩٠/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٦٠/١٥ ، والمخصص ٥١/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٨/٢ ، ولسان العرب " ك و ن" والمزهر ٤٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ .

المعنى : دعك من الخمر- والضمير في يكنها راجع إليها – فإن العنب مغن عنها وصالح لأن يحل محلها ، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعا من ثدي واحد .

والشاهد فيه قوله : " يكنه أو تكنه " حيث جاء الضمير بعد كان متصلاً . وانفصاله أحسن .

٣) الأصول ١١٩/٢ .

٤) شرح المفصل ١٠٦/٣ ، ١٠٧ .

٥) شرح الجمل ١٠٧/٢ . وينظر إملاء ما من به الرحمن ٧٠/١ ، ولسان العرب " ل ي س" ، وخزانة الأدب ٣١٥/٥ ، ٣١٧ .

له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحاً لا راجحاً خلافاً لسيبويه ومن تبعه " [1] .

وقال : " وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله ... ولكنه نقل فقبل"[2] .

واحتج ابن مالك لرجحان الاتصال بما يأتي :

أولاً : أن الضمير بعد كان منصوب بفعل لا حاجز له ، فهو كجزء منه فأشبه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل ؛ فوجب له الاتصال كما وجب للمفعول ، وإذا لم يساوه في الوجوب فلا أقل من الترجيح .

ثانياً : أن الاتصال ثابت في النثر والنظم ، فمن النثر قول النبي – صلى الله عليه وسلم : " «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»"[3]

وقول بعض فصحاء العرب : عليه رجل ليسني . [4]

وبعد : فقد ظهر أن ما نقله سيبويه عن الموثوق بهم أوجد مذهباً صحيحاً يستند إليه في إقرار قاعدة الاتصال بعد " كان " و" ليس " ، وبقولهم ساوى الاتصال الانفصال في الوقوع بعد كان أو إحدى أخواتها .

وفيما ذهب إليه ابن مالك من القول بأن الاتصال أرجح ؛ لكونه ورد في النظم والنثر نظر ،وذلك أنّ الانفصال أيضاً جاء في النظم والنثر فمن النظم قول الشاعر:

لَيْسَ إِيَّـــــــايَ وإِيَّا كَ وَلا نَخْشَى رَقِيبَا

---

١) شرح التسهيل ١ /١٥٤

٢) شرح الكافية الشافية ١/٩٣ .

٣) الحديث في صحيح البخاري ١/٤٥٤ رقم ١٢٨٩ ، وصحيح مسلم ٤/٢٢٤٤ رقم ٢٩٣٠ .

٤) ينظر شرح التسهيل ١/١٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٩٣ .

وقول ابن أبي ربيعة :[1]

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنْ الْعَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ

وأما النثر فقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : " لَيْسَ إِيَّاكَ أُرِيدُ، إِنَّمَا أُرِيدُ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ " [2] .

حتى إن ابن الأثير حكم على ما جاء من قوله :" ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة ليسك " بالغرابة .

وما كان لابن مالك أن يخرج على قول العامة ، فالحق مع الجماعة .

والأولى فيه أن يكون منفصلاً ، وذلك لأن كان " تجري مجري الأفعال الحقيقية في العمل ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي .

كما أن الانفصال محمول على ما كان نحوها من الأفعال نحو أعطى ، ألا ترك تقول : أعطاه إياك وهو أحسن من أعطاهوك ، كما أنه يقال : ظنتنك إياه .. إلخ. فثبت أن ما ذهب إليه الجمهور من القول بالانفصال أولى .

والله أعلم

---

١) البيت من الطويل لابن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٤ ، وهو من شواهد : الانصاف ٦٧٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣ ، وتخليص الشواهد ٩٣ ، والتصريح ١٠٨/١ ،

والشاهد فيه قوله : " كان إياه "حيث وقع الضمير بعد " كان منفصلاً ، وانفصاله أحسن .

٢) الحديث بتمامه " عن أبي رافع قال : بينما النبي – صلى الله عليه وسلم – يمشي في بقيع الغرقد ، وأنا أمشي خلفه ، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا هديت لا هديت ثلاثاً ، قال أبو رافع : قلت : يا رسول الله مالي ؟ قال : ليس إياك أريد ، وإنما أريد صاحب هذا القبر ... " ينظر المعجم الكبير ٣٢٥/١ ، وكنز العمال ١٥ / ٣١٤

٦ ــ ثبوت حرف العلة مع الجازم *

حكى سيبويه عمن يثق بعربيته إثبات حرف العلة مع الجازم في ضرورة الشعر ، قال : " وكما أنشدنا من نثق بعربيته : [١]

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل " [٢] .

الإعراب أثر ظاهر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وله علامات أصول وأخرى فروع .

ومن علاماته الفروع الجزم بحذف الحرف ، ويتحقق ذلك إذا كان الفعل معتل الآخر نحو : يخشى ، ويرمي ، ويدعو . قال – تعالى : (وَلَمْ يَخْشَ إِلا اللَّهَ) [٣] ، وقال – تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ

---

* ينظر الأصول ١٠٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وإعراب النحاس ٥١/٣ ، وتهذيب اللغة ٤/١١ ، وسر صناعة إعراب ٧٨/١ ، ٣٦١/٢ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٩١/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٣/١ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأسرار العربية ١٠٨/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢ ، والبحر المحيط ٢١٠/٥ ، ومغني اللبيب ١٤٦ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٥/١ .

١) البيت من الوافر لقيس بن زهير ، وقيل عفيف بن المنذر .

وهو من شواهد الجمل في النحو٢٢٣ ، والكتاب ٣١٦/٣ ، والأصول ١٠٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٣ ، ٣٩٧/٤ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٨١ ، وجمهرة الأمثال ٣٤٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٣ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٩١/١ ، والمحكم لابن سيدة ٣٠٢/٦ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأسرار العربية ١٠٨/١ ، والبحر المحيط ٣٥١/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٥/١

والشاهد فيه قوله : " ألم يأتيك " حيث أثبت حرف العلة مع الجازم ضرورة .

٢) الكتاب ٣١٥/٣ ، ٣١٦ .

٣) من الآية ١٨ سورة التوبة .

بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [1] .: وقال – تعالى جده (وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّـهِ إِلَـٰهًا آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ) [2] .

وإنما حذف الجازم هذه الحروف ؛ لأنها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته . [3]

ولا يحذف حرف العلة للجازم إلا إذا كان أصلياً ، فإذا كان مبدلاً من الهمزة نحو يقرا و يوضو ويقري – والأصل يقرأ ويوضؤ ويقرئ – فلا يحذف ، بل يبقى ، ويقال : مجزوم بسكون مقدرة على الهمزة المنقلبة ألفاً أو واواً أو ياءً .

قال المازني :" ويجوز في الشعر أن تقول : زيد يرميك برفع الياء ، ويغزوك برفع الواو ، وهذا قاضيٌ بالتنوين ، فتجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح في جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعاً ؛ لأنه الأصل " . [4]

ونقل سيبويه حكاية عن الثقة من العرب إثبات حرف العلة مع الجازم في ضرورة الشعر ، وأُنْشِدَ في ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فأثبت الياء مع " لم " ضرورة ، وقياسه : ألم يأتيك .

قالوا وقد جاء منه قول الشاعر : [5]

هَجَوْتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

---

١) الآية ١١٢ سورة النساء .

٢) من الآية ١١٧ سورة المؤمنون .

٣) ينظر همع الهوامع ١/٢٠٣ .

٤)ينظر الصحاح ٦ /٢٢٦٣ ولسان العرب " أ ت ا" و ينظر تاج العروس ٣٣/٣٧ .

٥) البيت من البسيط لابي عمرو بن العلاء ، وهو من شواهد الجمل في النحو ٢٢٣ ، والأصول ٢٠٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٣ ، ٣٩٧/٤ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٨١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، والبحر المحيط ٣٥١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٨٠/١٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٦١/٨

والشاهد فيه قوله : " لم تهجو " حيث أثبت حرف العلة مع الجازم ضرورة .

فلم يحذف الواو ، والقياس : لم تهج .

وقول الشاعر : [1]

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

فأثبت الألف مع الجازم والقياس أن يقول : " لم تر قبلي " .

هذا وقد اختلفت وجهات نظر النحويين في تقرير هذا الحكم على أربعة أقوال:

أولها : ذهب الجمهور إلى القول بأن ما جاء من ذلك فهو ضرورة .

قال سيبويه : " فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل " [2] .

وقال ابن السراج : " اعلم أنّ ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جواز ما تمهد من القواعد الكلية خلافه ، ولذلك جاز للشاعر زيادة كلمات يقوم بها الوزن وحذف شيء ليصحح ...ويجوز إبقاء حروف المد في الفعل المجزوم..."[3].

ثانيها:ذهب بعضهم إلى أنّ ذلك جائز في الاختيار؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح.

وحمل عليه قوله – تعالى- : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) [4] في قراءة من أثبت الياء قال ابن خالويه :

---

١) البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي .

وهو من شواهد العين ٦١/١، والمفضليات ١٥٨/١ ، والأصول ١٠٩/٢ ، والمخصص ٢٠١/٤ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٧٠/١ ، والكشاف ٧٩/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٧٦/٢ .

والشاهد فيه قوله : "كأن لم ترى " حيث أثبت حرف العلة مع الجازم ضرورة شعرية .

٢) الكتاب ١٦/٣ .

٣) الأصول ٩٦/٢ ، ١٠٩ ، وينظر ٤٤٣/٣ ، وينظر لسان العرب " أ ت ا " ، والبحر المحيط ٢٨٦/٥ ، ومغني اللبيب ١٤٦ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ،وتمهيد القواعد ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، وروح المعاني ١٩٤/٢ .

٤) من الآية ٩٠ سورة يوسف والقراءة بإثبات الياء قرأ بها قنبل وابن كثير ، وقرأ الباقون بغير الياء في الجميع . ينظرالسبعة في القراءات ١ / ١٩٨ والحجة في القراءات السبع ١٩٨

" قوله – تعالى– : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) القراءة بكسر القاف وحذف الياء ، علامة للجزم بالشرط ، وروي بإثبات الياء ، وفي إثباتها وجهان :

أحدهما : أن من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح ، فيقول : لم يأتي زيد ، وأنشد :

لَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي ..... البيت .

والاختيار في هذا حذف الياء للجازم ....." [1] .

وقال العكبري : " ويجوز إبقاء حروف المد في الفعل المجزوم ... ووجهه أنه أخرج الأفعال على الأصل ، وجعل الجزم في الحركات المستحقة في الأصل". [2]

وحمل عليه الفراء قوله – تعالى– : (لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخْشَى) [3] ، في قراءة من قرأ بالجزم على أنه جواب الأمر " فاضرب " ، والتقدير : إن تضرب لهم طريقا في البحر لا تخف ، ويكون قوله : "يخشى " مجزوماً للعطف ، والألف باقية إجراء للمعتل مجرى الصحيح .

قال : "وقوله : (لاتَخَافُ دَرَكًا ولا تَخْشَى) رفع على الاستئناف ..وقد قرأ حمزة "لا تخف دركاً " ، فجزم على الجزاء ، ورفع ولا تخشى على الاستئناف ... ولو نوى حمزة بقوله : " ولا تخشى " الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً ... وقال الشاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ" [4]

---

١) الحجة في القراءات السبع ١٩٨ ، وانظر إبراز المعاني في القراءات السبع ٣١٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣١/٢

٢)اللباب ١٠٩/٢ ، وانظر إبراز المعاني ٣١٣/١ .

٣)من الآية ٧٧ سورة طه .وقراءة الجزم قرأ بها حمزة والأعمش ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر حجة القراءات ٤٥٨

٤) معاني القرآن ١٨٧/٢ ،١٨٨ ، وقال النحاس :

وحمل عليه أيضاً قوله – تعالى- : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) [1] قال الخليل : " وربما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافاً ، قال الله – عز وجل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) أثبت الواو هنا ومحله الجزم " [2] .على أن الخطاب لواحد لا لجماعة .

ثالثها : أنّ لام الفعل قد حذفت للجزم واللام الباقية ناتجة من إشباع حركة الحرف الذي قبلها . قال ابن خالويه تعليقاً على قول الشاعر :

أَلَمْ يَأتِيكَ..... ..... البيت

" والوجه الثاني أنه أسقط الياء لدخول الجازم ثم بقي القاف على كسرتها وأشبعها لفظاً فحدثت الياء للإشباع " [3] .

واختاره ابن جني ، قال : " واعلم أنّ العرب قد تشبع الضمة فتحدث بعدها واو... ولقد يتوجه على هذا ــ عندي ــ قول الشاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فكأنه أراد لم تهج بحذف الواو للجزم،ثم أشبع ضمة الجيم فنشأت بعدها واو"[4] .

وذكر الأنباري أن الذي حسن القول بذلك أنه في الشعر ، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر ، أما في حال الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع .[5]

= هذا من أقبح الخطأ أن يحمل كتاب الله عز وجل على شذوذ من الشعر ، وأيضاً فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه الآية شيئاً لأن الواو والياء مخالفتان للألف لأنهما متحركتان ، والألف لا تتحرك .... " إعراب القرآن ٥١/٣ .

١) الآية ١٨ سورة الجن .

٢) الجمل في النحو ٢٢٢ .

٣) الحجة في القراءات السبع ١٩٩ .

٤) سر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ .

٥) ينظر الإنصاف ٣٠/١ ، وأسرار العربية ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، وينظر إبراز المعاني ٣١٣/١ .

رابعها : ذهب الزجاجي [1] إلى أن ما كان من هذا النحو فهو مجزوم بحذف الحركة المقدرة في حرف العلة ، حيث إن هناك لغة لبعض العرب تعرب المعتل بحركات مقدرة على حروف العلة .

قال الأزهري : " ومنها الياء الساكنة تترك على حالها في موضع الجزم في بعض اللغات". [2] ورده البغدادي . قال :

" وقيل : إنه لغة يعرب بحركات مقدرة ، والصحيح أنه ليس لغة ، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي ولا سند له فيه ، ومما يدل على أنه غير معرب بحركات مقدره أنهم يقولون لم أخشى ؛ لأنه لا يظهر فيه حركات بوجه ، بخلاف الياء" [3]

وبعد : فقد ظهر أنّ في إثبات حرف العلة مع الجازم خلافاً بين النحويين في تقرير حكمه ، وأنّ الموثوق بعربيتهم قد أجازوه للضرورة الشعرية ، ومذهبهم أولى لأنه يهدف إلى عدم اللحن في الإعراب ، وما قالوه صحيح ، حيث ذهبوا به إلى الضرورة ، فقد جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، ولأن إخراجه على الأصل لا يسوغ مع الجازم ؛ لأنا لا نثبت اللغة بالخفي بل يستدل بالظاهر على الخفي .

ولا داعي لتأويله على خلاف الضرورة من القول بالإشباع لما فيه من التكلف، ثم إن الإشباع نفسه ضرورة ، بل هو من أقبح الضرورات ، مثله مثل الحذف والاقتصار ، قال السيوطي :

" أقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقولهم: [4]

---

١) ينظر الإيضاح في علل النحو ١٠٤ .

٢) تهذيب اللغة ٤٨١/١٥ .

٣) خزانة الأدب ٣٦٤/٨ .

٤) جزء بيت من البسيط : وتمامه :

ولّنني حوثما يثني الهوى بصري ** من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وهو من شواهد : تهذيب اللغة ٤٧٩/١٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦/١ ، ٣٣٨ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، ٣ / ١٢٤ ، والمخصص ١٠٩/١ ، والإنصاف ٢٤/١ ، وأسرار العربية ٦٠/١ ،

أدْنُو فَأَنْظُورُ

أي : أنظر ، والزيادة المؤدية لما يقلُّ في الكلام ...وكذلك النقص المجحف"[1]

وهو وإن جاز أيضاً على لغة كما ذهب بعضهم فهي لغة ضعيفة لم تكثر فتستعمل ، ولم يسمع أنها لغة قوم بعينهم .

هذا وقد اتفق الجمهور على أنه مختص بالضرورة والقول مع الجماعة . فالأمر بعد هذا كله لا يخرج عن الضرورة القبيحة التي دفعت الشاعر إلى إبقاء الياء وعدم حذفها في " ألم يأ تيك "ونحوه .

والله أعلم

= والروض الأنف ٢٣٤/١ ، ولسان العرب " ش ر ا " ، ومغني اللبيب ٤٨٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٠٩/٩ ، والمزهر ١٥٠/١ ، والهمع ٢٧٤/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٣/١ ، ٧/٧ ، ٢٢٢/٨ ، ٣٧٦ .

والشاهد فيه قوله : " فأنظور " على أن الواو حاصلة من إشباع الضمة ، وأصله " أنظر " وهو ضرورة قبيحة .

١) المزهر ١٥١/١ .

المبحث الثالث :" المسموع من بعض العرب الموثوق بهم "

١ - رفع ما أصله النصب من المصدر الموضوع موضع فعله *

حكى سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم رفع ما أصله النصب من المصدر الموضوع موضع فعله ، قال :

" وقد جاء بعض هذا رفعاً ...وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه .[١]

الدراسة :

يأتي كثير من المصادر مستغنياً عن أفعالها ، لكونها لا فعل لها أصلاً نحو : ويل أبي بن خلف ، وقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : "وَيْحَ [٢] ابنِ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُه الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ " [٣] ، وويله زيد .

أو لكونها لها فعل حذف حذفاً واجباً ، وذلك نحو سقياً ، ورعياً ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً .

ونصبت هذه المصادر بأفعالها المحذوفة وجوباً ، وجعلت هي بدلاً من اللفظ بأفعالها ، وبعض النحويين يظهر الفعل تأكيداً .

وهذه المصادر منصوبة في الأصل ، وقد خرج بعضها من النصب إلى الرفع فجيء بها مرفوعة . حكى ذلك سيبويه عمن يوثق بعربيته .

و اختلف النحويون في توجيه الرفع على مذهبين :

---

* ينظر في هذه المسألة : الأمالي الشجرية ٢/٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/١٩١ ، والارتشاف ٣/١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، والبحر المحيط ٤/٤٠٩ ، ٤١٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ وشرح الأشموني ١/٢١١ .

١) الكتاب ١ / ٣١٩

٢) ويح : كلمة ترحم وتوجع تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، وقيل زجر لمن أشرف على الهلكة . ينظر تهذيب اللغة ٥/١٩١ .

٣) ينظر الفائق في غريب الحديث ٤/٨٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٥/٢٣٤ .

الأول : ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن ما كان من المصادر منصوبا لوضعه موضع فعله إذا خرج عن أصل إعرابه إلى الرفع كان مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف .

قال : " وقد جاء بعض هذا رفعاً يبتدأ به ثم يبنى عليه ، وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً ... [1]

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمره في نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمري وشأني حمد الله ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه [2] :

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

---

١) البيت من الكامل ، لهني بن أحمر ، ونسبه البغدادي إلى ضمرة بن ضمرة وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١ ، والمسائل البصريات صـ ٣٤ ، والنكت ٣١١/١ ، وشرح المفصل ١١٤/١ منسوباً إلى رؤبة وليس في ديوانه ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٢ ، ولسان العرب " ح ي س" وتمهيد القواعد ١٨٤٦/٤ ، والدرر ١٦٤/١ ، والتصريح ٨٧/٢ .

والشاهد فيه قوله " عجب " حيث رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : أمري عجب ، وقيل مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، وجاز وقوعه مبتدأ مع أنه نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغنى عن الخبر . أو لتضمنه معنى التعجب .

٢) البيت من الطويل للمنذر بن درهم الكلبي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١، ٣٤٩ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، والنكت ٣٧٢/١ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣١/١ ، والتصريح ١٧٧/١ ، وهمع الهوامع ١١١/٢ ، والأشموني ٢٢١/١ .

اللغة : الحنان : الرحمة .

والشاهد فيه قوله : " حنان " على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أمري حنان ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف .

لم ترد "حِنّ" ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان"[1] .

فهو يرى : أن هذه المصادر إذا دخلها الرفع كان رفعها على الابتداء، والخبر محذوف . فعبارته " وقد جاء هذا رفعا يبتدأ به ، ثم يبنى عليه" تفهم أن المرفوع مبتدأ وخبره محذوف . وتقديره في المثال والبيتين على حذف المبتدأ يفيد الوجه الآخر الذي ذهب إليه .

وحُمِل عليه قوله -تعالى- : (قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) [2] في قراءة من قرأ برفع المعذرة ، قال: ومثله أنه في الابتداء وليس على فعل قوله - عز وجل - : (قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوماً ؟ قالوا موعظتنا معذرة إلى ربكم " [3].

وخرَّج الفراء الرفع على حذف المبتدأ أيضاً : فذكر عند معنى قول الله -تعالى - : (قالوا معذرةً) أن أكثر كلام العرب نصب المعذرة إلا أن القراء آثروا رفعها كأن الكلام ــ والله أعلم ــ هي معذرة " [4] .

وقد نص المبرد في باب الحكاية على أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف قال في سياق حديثه عن قول الله -تعالى- : (قَالُوا سلامًا قَالَ سَلامٌ) [5] قال : " أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام" [6] . أي خبر لمبتدأ محذوف .

---

١) الكتاب ٣١٩/١ ، ٣٢٠ .

٢) من الآية ١٦٤ سورة الأعراف وقرأ بالنصب حمزة ، وقرأ الباقون بالرفع ينظر النشر ٢٧٢/٢ .

٣) الكتاب ٣٢٠/١ .

٤) ينظر معاني القرآن ٣٩٨/١ .

٥) من الآية ٦٩ سورة هود عليه السلام

٦) المقتضب ١١/٤ .

ومما حمل عليه -أيضاً- قول الشاعر : [1]

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَىَّ إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ ... يَقُولُ الْخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ

قال سيبويه : " وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه قال أبو زبيد : [2]

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَومٍ وَخَيْبَةٌ لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ

وهذا شبيه رفعه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه :

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَىَّ إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ ... يَقُولُ الْخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ

فلم يحمل الكلام على : اعذرني ، ولكنه قال : إنما عذرك إياي من مولى هذا أمره " [3] .

---

١) البيت من الطويل مجهول القائل .

وهو من شواهد الكتاب ٣١٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١١٤/٥ ، والمخصص ٣٩١/٣ .

والشاهد فيه قوله : " عذيرك من ... " حيث رفع على أنه مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، ولم يحمل الكلام على : اعذرني لوروده مرفوعاً .

٢) البيت من الطويل لأبي زبيد الطائي ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٣/١ والمخصص ١٨٤/١٢ ،والمحكم ٥٧٥/٨ ، وشرح المفصل ١١٤/١ ،ولسان العرب "ي س ر" ، والارتشاف ١٣٦١/٣ ، وتمهيد القواعد ١٨٤٧/٤ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ ، والدرر اللوامع ١٦٢/١ ، تاج العروس ٤٥٩/٤

اللغة : أقوى : أصابه الجوع لنفاذ ما عنده من الزاد ، والضمير لأسد يصفه .

المعنى : يقول : إن الأسد لم يأكل شيئا ، فخيبة لمن سيلقاه من الناس لأنه سوف يكون طعاما له

والشاهد فيه قوله : " وخيبة " على أن خيبة مرفوع بالابتداء وخبره ما بعده من الجار والمجرور

٣) الكتاب ٣١٣/١ .

وقد عد كثير من النحويين الرفع في أمثال هذا على الخبريه لمبتدأ محذوف أو العكس . [1]

الثاني : ذهب الأعلم الشنتمري [2] إلى أنّ ما كان من المصادر منصوبا لوضعه موضع فعله ثم زال عنه النصب فجاء مرفوعاً كان رفعه على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، ولا يجوز غير ذلك ، فذكر أن "حنان " في قول الشاعر :

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتى بِكَ هَا هُنَا ؟ .... البيت

و"عجب" من قول الآخر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ ..... البيت

وما كان نحوها مرفوعات على أنها مبتدآت حذفت أخبارها ، ورأى أن الاكتفاء بالمبتدأ وحذف الخبر في هذا مثل " حسبك " التي تقع مبتدأ مكتفياً بها عن الخبر حال استعمالها في النهي إذا قلت : " حسبك ينم الناس فحسبك مبتدأ والخبر محذوف ، قال : " ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ؛ لأن معناها اكفف ، ولذلك أجيب به كما يجاب الأمر [3] .

وأجاز في " عجب " أن يكون خبره ما بعده من الجار والمجرور ، واحتج بأن المعهود في المصادر إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبراً ، وإنما جاز وقوعها مبتدأ مع أنها نكرات وقوعها موقع المنصوب ، وتضمنها من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فتستغنى عن الخبر .

---

١) ينظر الأمالي الشجرية ٦٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٢ ، والارتشاف ١٣٦١/٣ ، ١٣٦٢ ، والبحر المحيط ٤٠٩/٤ ، ٤١٠ ، والأشموني على الألفية ٢٢١/١ .

٢) ينظر النكت ٣٧١/١ ، ٣٧٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤١٠ ، ٤١١ ، وانظر خزانة الأدب ٣٤/٢

٣) تحصيل عين الذهب ٢١١ ، ٢١٢

والوجه في مثل ذلك النصب ، وبقاء هذه المصادر على ما هي عليه، قال بـــه الأعلم وحسنه .

وبعد : فقد ظهر أنّ ما كان منصوباً من المصادر لوضعه موضع فعله يجـــوز فيه الرفع حكاه سيبويه عمن يوثق به من العرب ، وحكايته هذه تسهم في إيجـــاد مذهب جديد حمل النحويين – وهو منهم – على الاعتراف به .

وبناء على ما حكاه سيبويه وما أثر عن الفصحاء من الرفع اختلف النحويون في توجيهه ، والرأي أنه إذا رفعت فالأولى أن تكون مرفوعة على الخبرية والمبتدأ محذوف أو العكس ، وقد قدره سيبويه ، وأخذ به كثير من النحويين .

وأما ما ذهب إليه الأعلم من القول بأنها مبتدآت وأخبارها محذوفة ولا يجوز غير ذلك فليس بقياس ؛ لأن المبتدآت هي التي تحذف في مثل هذا الموضع ، مما جعل ابن الناظم يعد حذفها واجباً إذا كان الخبر مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل . [1]

١) ينظر شرح ابن الناظم ١٢٠ .

٢ ــ نصب الاسم الصالح للخبرية حالاً *

سمع سيبويه من بعض العرب الثقات نصب الاسم الذي يصلح أن يعرب خبراً على الحالية ، قال :

"ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف قوله:[١]

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلادِ وَفَرْعَهَا فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتاً مَبْذُولا

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : أتكلم بهذا وأنت هاهنا قاعداً "[٢]

الدراسة :

إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومجرور وكلاهما صالح للخبرية وتقدم الظرف أو المجرور على المبتدأ نحو : فيها زيد قائماً ، وأمامك بشر جالس اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، وخبرية الظرف ، وصنوه .

أما إذا لم يتقدم [٣] الظرف و الجار والمجرور نحو : زيد في الدار قائم ، وعمرو أمامك جالس جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبراً ، والمختار جعل الاسم خبراً يقال : زيدٌ في الدار قائمٌ مع جواز إعرابه حالاً ، وجعل الظرف أو الجار والمجرور خبراً .

وحكى سيبويه نصبه ــ كما سبق ــ حكاية عن الموثوق بهم ، ودليله ما جاء في الشعر قد انتصب خبره ، وهو مقدم قبل الظرف من قول الشاعر :

---

* ينظر في هذه المسألة : الأصول ٢١٦/١٥ ، وشرح المفصل ٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٧/٢ ، وتمهيد القواعد ١٠١٢/٣ ، والارتشاف ١٥٩١/٣

١) البيت من الرجز ، وهو من شواهد : الجمل للخليل ١٨٠ ، والكتاب ٩٢/٢ .

والشاهد فيه قوله : "فالخير فيكم ثابتا مبذولاً " على أن ثابتا منصوب على الحال وخبر المبتدأ قوله فيكم .ولو رفع ثابت على الخبرية لجاز ، بل قال الأعلم : والرفع فيه حسن .

٢) الكتاب ٩٢/٢ .

٣) وقال المبرد التقديم والتأخير هنا واحد ، فيجوز على مذهبه إعراب كل منهما خبرا والآخر حالا على كل ما تقدم أو تأخر . والأمران عنده على السواء .

..... فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتاً مَبْذُولا

وما جاء في النثر من قولهم : أتكلم بهذا وأنت هاهنا قاعداً [1]

قال الخليل : " نصب ثابتاً مبذولاً على الاستغناء وتمام الكلام ؛ لأنك إذا قلت : "وللخير فيكم " فقد تم كلامك " [2]

وإنما صح النصب لأن الكلام يتم عند " فيها " إذا قلت : عبد الله فيها قائماً ويحسن ، فلما صح ذلك أعرب " قائما" حال .

قال سيبويه :" هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمرفوع يرتفع على الابتداء ، وذلك ..عبد الله فيها قائما فـ عبد الله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به ... وتقول : عبد الله فيها فيصير كـ قولك : عبد الله أخوك ، إلا أن عبد الله يرتفع مقدما ... كما أن قولك : عبد الله لقيته يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت:عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها كقولك : استقر عبد الله ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر ، فقلت: قائما فـ" قائماً "حال مستقر فيها " [3]

ومفهوم كلامه أن الكلام استغنى بالجار والمجرور أو الظرف ؛ فصح جعلهما خبراً ، فلما تم الكلام كان مجيء الاسم يؤذن بالحالة التي استقر عليها الاسم الأول فأعرب حالاً .

وقال المبرد : " وتقول : زيدٌ في الدار قائم ، إذا جعلت قولك : " قائم " مبنيا على زيد ، فإن جعلت في الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال" [4]

وقال في موضع آخر : "تقول : زيد في الدار قائماً فتنصب قائماً بمعنى الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأن المعنى استقر عبد الله في الدار ، ولذلك انتصبت الظروف

---

١)ينظر الكتاب ٢/٩٢ .

٢) الجمل ١٠٨ .

٣) الكتاب ٢/٨٨ ، ٨٩ .

٤) المقتضب ٤/١٣٢ .

... فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لـ زيد قلت : زيدٌ في الدار قائم ؛ لأنك إنما أردت زيد قائم في الدار ، فجعلت قائما خبراً من زيد ، وجعلت في الدار ظرفاً لقائم" [1] .

وحمل عليه قوله – تعالى–: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ) [2] فنصب فاكهين على الاستغناء وتمام الكلام .

قال الزمخشري : " وقرئ "فاكهين " فكهين وفاكهون ، من نصبه حالاً جعل الظرف مستقراً ، ومن رفعه خبراً جعل الظرف لغواً " [3] أي : ليس له حظ من الإعراب .

وقال ابن عادل : "فاكهين هذه قراءة العامة ، نصب على الحال ، والخبر الظرف ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الظرف .

وقرأ خالد: فاكهون بالرفع ، فيجوز أن يكون الظرف لغواً متعلقا بالخبر " [4] .

وأما ما جاء على الرفع فمنه قوله : – تعالى – (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) [5] فرفع " خالدون " على خبر "إنَّ " .

على أية حال ما حكاه سيبويه عمن يوثق بعربيتهم من جواز نصب الاسم الصالح للخبرية لاستغناء الكلام بالظرف أو الجار والمجرور فيه إثراء لقواعد لغتنا العربية

وما دام في الكلام ما يصلح للخبرية ويستغني الكلام به فلا مانع ، ألا ترى أن الجار والمجرور والظرف قد وقعا أخباراً كثيراً نحو : زيدٌ في الدار ، وزيد عندك ،

---

١) السابق ١٦٧/٤ ، وينظر الأصول ٢١٦/١ ، وشرح المفصل ٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٧/٢ ، والارتشاف ١٥٩١/٣ .

٢) الآية ١٧ ، ١٨ سورة الطور

٣) الكشاف ٤١٢/٤ .

٤) اللباب ١٢٣/١٨ .

٥) الآية ٧٤ سورة الزخرف .

وكان زيد في الدار ، وكان زيد عندك ، وكأن زيداً في الدار وكأنه عندك .. إلـــخ . فلا مانع هنا أن يخبر بهما ، ويكون الاسم بعدهما حالاً . ثم إن القول به لا يـــؤدي إلى خطأ في المعنى الذي هو المراد من الكلام .

والله أعلم

٣ ــ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه *

سمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يجيز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قال : (١).

" وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : ما منهم واحد مات ، ومثل ذلك قوله -تعالى- : (وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) (٢)

الدراسة :

الأصل في الصفة والموصوف أن يذكرا في الجملة ، وذلك لأنهما لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس ألا يحذف واحد منهما .

وقد يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه ؛ لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره . ولا يجوز ذلك إلا بشرطين :

الأول : أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت نحو : مررت بكاتب ، وإما بمصاحبة ما يعينه نحو : : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (٣) ،

والتقدير : مررت برجل كاتب ، وأن اعمل دروعا سابغات والله أعلم .

الثاني : أن لا يوصف بظرف أو جملة . فلو كانت الصفة جملة أو شبهها لا يجوز حذفه في الاختيار ؛ لكونهما غير صالحين له ، لكن يجوز حذف موصوفهما بشرط : أن يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ " مِن " أو " في " .

---

* ينظر في هذه المسألة : المقتضب ١٣٨/٢ ، ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١ ، ١٦٨ ، وشرح الرضي على الكافية ١٣/٣ ، وشرح ابن الناظم ٤٤٩ .

١) الكتاب ٣٤٥/٢ .

٢) من الآية ١٥٩ سورة النساء .

٣) من الآية ١١ سورة سبأ .

فمثال شبه الجملة قوله – تعالى- : (وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [1] أي ومنا قوم دون ذلك . وقولهم : ما في بني تميم إلا فوق ما تريد [2]، أي : إلا رجل فوق ما تريد .

ومثال الجملة قولهم : منا ظَعَنَ ومنا أقام ، فـ " ظَعَنَ " و "أقام " جملتان في موضع رفع ، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء ، أي : منا فريق ظَعَنَ ومنا فريق أقام [3]، والمنعوتان بعض اسم مقدم ، وهو الضمير المجرور بـ "من" . وقال – تعالى : (وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) [4]فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه أي : ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم .

وحكى سيبويه [5]عمن يوثق بعربيتهم: " ما منهم مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا" أي أحد ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه ، والموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن . والتقدير:ما منهم واحد مات .

مع ملاحظة أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح في النكرة، لكن إذا كانت الصفة كثيرة الاستعمال مشتهرة وهي المقصورة في الأخبار والأمم زال القبح ، كما تقول : جاءني عبد لبني فلان ، تريد جاءني رجل عبد ؛ لأن عبداً صفة [6] .

ووافق سيبويه على ذلك أكثر النحويين . [7]

---

١) من الآية ١١ سورة الجن .

٢) ينظر القول في التصريح ٢ / ١١٩

٣) هذا تقدير البصريين ، وقدر الكوفيون المحذوف موصولاً ، أي : الذي ظعن والذي أقام .

٤) الآية ١٦٤ سورة الصافات .

٥) الكتاب ٣٤٥/٢ .

٦) ينظر المحرر الوجيز ٢٨٤/٢ .

٧) ينظر مجاز القرآن ١٠/١ ، ٢٠ ، ٤٤ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والأصول ١٧٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٤/١ ، والمحكم والمحيط الأعظم ١٣٣/٥ / ٤٣١/٩ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦٠ .

وحملوا عليه قول حسان ــ رضي الله عنه : [1]

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... ويَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ

أي : مَن يمدحه ، ومَن ينصره سواء .

كما حملوا عليه قول الشاعر : [2]

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

فــ جملة " يقعقع " صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : كأنك جمل يقعقع ، وهو بعض من المجرور بـ"من" ويكون قوله : من جمال بني أقيش حالاً من ضمير " يقعقع " الراجع إلى جَمَل المحذوف .

قال : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته ،ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ " [3]

---

١) البيت من الوافر ، لحسان بن ثابت ، في شرح ديوانه ٨ .ويروى " أمن "بدلا من"فمن" . وهو من شواهد الزاهر في معاني كلمات الناس ٦٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٣/٢ ، ورسالة الغفران ٩٥/١ ، والكشاف ٤٥٣/٣ ، والبحر المحيط ٦٤٠/١ ، ٣٣٦/٢ ، ومغني اللبيب ٨١٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٤٤ وخزانة الأدب ٢٣٥/٩ . والشاهد فيه قوله : " يمدحه وينصره .." حيث حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه . أي : مَن يمدحه ، ومَن ينصره سواء .

٢) البيت من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٦ . ويروى : "بين رجليه "

وهو من شواهد الكتاب ٣٤٥/٢ ، ومجاز القرآن ١٠١/١ ، وإعراب النحاس ١١٢/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ ، ٢٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٤/١ ، وزاد المسير ٣٦٩/٣ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ٦٠/٣ ، ولسان العرب : "ح ذ ر " والبحر المحيط ٣٢٧/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٠٤/٤ ، والخزانة ٦٧/٥ .

والشاهد فيه قوله : " جمل من بني أقيش " حيث حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، والتقدير : جمل من جمال بني أقيش " .

٣) الكتاب ٣٥٤/٢ .

ورأى ابن جني ومن وافقه أن حذف الموصوف في البيت ضرورة ، قال: " وأما قوله :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ .....

فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر ، ولو جاز أن نجد "مِن" في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلناها هاهنا ، اسما ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه " (١)

فهو يرى أنّ حذف الموصوف قبيح ، ولذا لا يلجأ إليه إلا في الضرورة ولو جاز أن تجعل "مِن" اسماً لجعلت في هذا البيت ، وحملت على الصفة حتى لا يلجأ إلى حذف الموصوف.

واختاره ابن عصفور قال : ".. . وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة الشعر ... ومثله قول النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ..... " (٢)

وبه قال الرضي ، وابن الناظم (٣). قال البغدادي في معرض شرحه لبيت شرح الكافية :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ.....

وأنشد بعده ... على أن حذف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضاً من مجرور بـ "من" أو في لضرورة الشعر ، والتقدير : كأنك جمل من بني أقيش .... وفيه أن البيت من القسم الأول وهو أن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضاً من مجرور بـ "مِن" أو "في" يجوز حذفه كثيراً... وبيانه أن الموصوف يقدر هنا قبل " يقعقع "والجملة صفة له ، أي : كأنك جمل يقعقع وهو بعض من المجرور بـ "من"

---

١) سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ ، وينظر ٢٨٦/١ ، وينظر المحكم والمحيط الأعظم ٣١/٩ .

٢) شرح الجمل ١٦٧/١ ، ١٦٨ .

٣) ينظر شرح الرضي ١٣/٣ ، وشرح ابن الناظم ٤٩٩ ،

ويكون قوله " من جمال بني أقيش" حالاً من ضمير" يقعقع " الراجع إلى "جمل " المحذوف " [1] .

وبعد : فقد ظهر أنّ الموصوف قد يحذف وتقوم الصفة مقامه ، وأنّه قد ورد حذفه في ما نطق به العرب وحكاه الموثوق بهم ، وبذلك يكون ما ورد عنهم له أثره في إثبات قاعدة نحوية ، وهي جواز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة ، وكانت بعضاً مما قبلها من مجرور بـ"من" أو "في" .

والرأي : أن الأولى عدم حذف الموصوف ؛ لأن الصفة والموصوف يحصل بمجموعهما الإيضاح والبيان ، ولأن الموصوف ربما يقع بحذفه لبس ، فإذا قام الدليل عليه وشهدت به الحال صح حذفه مع ما فيه من مخالفة القياس النحوي ، فإذا استبهم امتنع حذفه ، قال ابن الأثير : " ومما يؤكد عندك ضعف حذفه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة نحو : مررت برجل قام أبوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن ، ألا تراك لو قلت : مررت بقام أبوه ، ولقيت وجهه حسن لم يجز " [2] .

ولست مع ابن جني فيما ذهب إليه من أن البيت ضرورة شعرية ، وذلك أنّ الموصوف بعض من مجرور بـ"من" ، وقد اتفق النحويون على أن الموصوف إذا كان بعضاً من مجرور بـ "مِن" يجوز حذفه بل عدوه من الكثير الشائع . وقد ذكر ابن جني نفسه أنّ الموصوف إذا كان بعضاً من مجرور بـ"من" صح حذفه .

والله أعلم

١) خزانة الأدب ٥/٦٦ .

٢) المثل السائر ٢ / صـ ٩٥ .

المبحث الرابع : "ما حكاه عمن سمعه ممن يوثق بعربيته "

١ ــ إجراء متصرف القول مجرى الظن *

سمع سيبويه من أبي الخطاب أن من العرب ممن يوثق به يجري القول مجرى الظن في نصب المفعولين بلا شرط ، قال:

"وزعم أبو الخطاب – وسألته غير مرة – أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم ،وهم بنو سليم يجعلون باب قلت ــ أجمع ــ مثل ظننت " (١)

الدراسة :

تجيء "ظن" في الكلام متعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهي بذلك من أفعال القلوب ، وتفيد في الخبر الرجحان واليقين ، والغالب كونها للرجحان .

فمثال الرجحان : ظننت زيداً صاحبك ، ومثال اليقين قوله – تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ) (٢).

وتجيء بمعنى اتهم فتنصب مفعولاً واحداً ، تقول : ظننت زيداً ، أي: اتهمته. وقرئ: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ)(٣) أي بمتهم .

و قد يستعمل القول بمعناها فينصب ما كانت تنصبه (٤).

---

* ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس ٢١٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، ولسان العرب "ق و ل" ، ومغني اللبيب ٤٥١ ، وتخليص الشواهد ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، وشرح شذور الذهب ٤٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/١ ، ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١ ، وهمع الهوامع ٥٦٧/١ ، وخزانة الأدب ١٨٧/٩ .

١) الكتاب ١٢٤/١ .

٢) من الآية ٤٦ سورة البقرة .

٣) من الآية ٢٤ سورة التكوير وقرأ" بظنين " ابن كثير،وأبو عمرو، والكسائي ، والحضرمي ، وقرأ عاصم ونافع ، وحمزة ، وابن عامر " بِضَنِينٍ " بالضاد. ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٦٤ ، ومعاني القراءات للأزهري ٣/ ١٢٤

٤) وأفصح مذاهب العرب في القول أن تحكي بعده الجمل ، يقال : قال زيد عمرو منطلق ، والجملة في موضع نصب على المفعولية . ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٣ ، ٥١ .

واستعماله بمعناه قيل بشرط وقيل بغير شرط ، وعلى ذلك ففي المسألة قولان :

الأول : ذهب عامة العرب إلى القول بإجراء القول مجرى الظن[1] بشروط أربعة :

أولها : أن يكون مضارعاً ، وما عدا ذلك لا يعمل كالماضي والأمر والمصدر والوصف ؛ لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب .

ثانيها : أن يكون مسنداً إلى مخاطب ، فلا يعمل المضارع المسند إلى ضمير متكلم أو غائب .

ثالثها : أن يسبق باستفهام ، حرفاً كان أو اسماً .

رابعها : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل المضارع بفاصل غير الظرف والمجرور ومعمول الفعل .

فمثال ما استوفى شروطه : أتقول : عبد الله خارجاً ، ومتى تقول محمداً منطلقاً

قال سيبويه : "واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا " تقول" في الاستفهام شبهوها بـ "تظن" ... ولم تجعل قلت كـ ظننت ؛ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً ، فلم تدخل في باب ظننت من هذا " [2] .

فالمفهوم من كلامه أنّ إجراء القول مجرى الظن إنما يتحقق إذا كان الفعل مضارعاً ، وكان للمخاطب وكان مسبوقاً باستفهام ، فلم تستعمل قال بمعنى ظن إلا على صورة " أتقول" . قال سيبويه : " وذلك قولك : متى تقول زيداً منطلقا ،

---

١) وإذا عمل القول عمل الظن فقيل : يعمل باقياً على معناه وهو ومذهب الأعلم وابن خروف ، وكان ابن جني لا يجيز إعماله إلا إذا كان متضمناً معنى الظن . ينظر همع الهوامع ٥٦٦/١ .

٢) الكتاب ١٢٢/١ .

وأتقول عمراً ذاهباً ؟ وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً ؟ لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : أكل يوم زيداً تضربه ؟" (١) .

وهنا يذكر الشرط الرابع من شروط العمل ، وهو أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل ، ولا يعتد بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول ، كما لا يعتد به في المشغول عنه الواقع بعد همزة الاستفهام .

فإن فصل بغير الظرف والجار والمجرور بطل العمل .

قال : " فإن قلت أأنت تقول زيد منطلق رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام " (٢) .

والمعنى أن الفصل بالأجنبي يبطل عمل القول عمل الظن .

وذكر أن الفصل بمعمول القول لا يضر أيضاً . واستدل على ذلك بقول الكميت: (٣)

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ، أَمْ مُتَجَاهِلِينا؟

ومثال ما جاء وقد عمل فيه القول مجرى الظن لاستيفائه الشروط قول عمر ابن أبي ربيعة (٤) :

---

١) السابق ١٢٣/١ .

٢) الكتاب ١٢٣/١ .

٣) البيت من الوافر للكميت بن زيد في ديوانه ٣٩٥ .

وهو من شواهد الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٥٣/١ ، وشرح الرضي ١٧٨/٤ ، وأوضح المسالك ٧٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والتصريح ٢٦٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٦٨/١ .

والشاهد فيه قوله " أجهالاً تقول بني " حيث أعمل تقول عمل ظن مع الفصل بمعمول القول " جهالاً ".

٤) البيت من الكامل لـ عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٩٣=

أَمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْد غَدٍ فَمتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟

قال الزمخشري : " ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيداً منطلقاً ؟ وأتقول عمراً ذاهباً ؟، وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً ؟" (١) .

وقال الآخر : (٢)

مَتَى تَقُولُ: القُلُصَ الرَّواسِمَا ... يَلْحَقْنَ أَمْ غَاتِمٍ وَغَاتِمَا

ولك بعد ذلك كله أن تقدر ما بعد القول مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله – تعالى: (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) (٣) فالقول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية . (٤) لذا كسرت همزة" إن ".

الثاني : نقل (٥) سيبويه عمن يوثق بعربيتهم من بني سليم أنهم يجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً ، سواء أكان الفعل مضارعاً أم غير

=وهو من شواهد الكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، والمحكم المحيط ٣٠٢/٣ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٩٠ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، ولسان العرب (ر ح ل) ، وفتح الباري ٢٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٨٧/٩ .

والشاهد فيه قوله : " فمتى تقول الدار " على أن القول أجري مجرى الظن لاستيفاء شروطه .

١) المفصل ٣٤٦/١ . وينظر مصادر المسألة .

٢) البيت من الرجز لـ هدبة بن خشرم : ويروى " يدنين أم قاسما وقاسما "

وهو من شواهد : الجمل المنسوب للخليل ١٧٤ ، والشعر والشعراء ١٤٧/١ ، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ١٧١/٤ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٩٠ ، والفائق للزمخشري ٢٣٣/٣ ، ولسان العرب "ق و ل" ، وشرح شذور الذهب ٤٨٨ ، وتخليص الشواهد ٤٥٦ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١ ، وهمع الهوامع ٥٦٧/١

والشاهد فيه قوله " متى تقول القلص " حيث أعمل تقول عمل ظن فنصب بها .

٣) من الآية ١٤٠ سورة البقرة .

٤) ينظر مغني اللبيب ٥٤١ .

٥)ينظر الكتاب ١٢٤/١

مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد نحو : قل ذا مشفقاً . وقال الشاعر ": [1]

قَالَتْ، وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا .. هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

فأجرى القول الأول : "قل ذا مشفقاً " مجرى الظن وهو على صيغة الأمر ، وأجرى الثاني ــ في البيت ــ مجراه وهو بصيغة الماضي .

قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب – وسألته غير مرة – أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت ــ أجمع ــ مثل ظننت " [2] .

وقال ابن مالك : " وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن سواء أكان فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو اسم فاعل أو مصدراً ، فيقولون : قلت زيداً منطلقاً وأعجبني قولك عمراً مقيماً ، وأنت قائل بِشْراً كريماً، وعلى هذه اللغة تفتح "إن" بعد قلت " [3] .

واستند بنو سليم في إجراء متصرف قلت مجرى الظن على ما ورد عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر السابق .

وفيه أجري القول وهو بصيغة الماضي مجرى الظن .والذي حملهم على ذلك

---

١) البيت من الرجز لإعرابي مجهول ويروى " هذا ورب البيت إسرائينا " .
وهو من شواهد : المخصص ١٨٩/٤ ، والمحكم والمحيط ١٨٧/٩ ، والآلي في شرح أمالي القالي ٦٨١/٢ ، ولسان العرب " ف ط ن" ، وتخليص الشواهد ٤٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢ ، والتصريح ٢٦٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٦٦/١ .
والشاهد فيه قوله : " قالت ... هذا .... إسرائينا " حيث أعمل قال بمعنى ظن وهو بصيغة الماضي .

٢) الكتاب ١٢٤/١ .

٣) شرح الكافية الشافية ٢٥٣/١ .

مجيء " إسْرائِينَا " منصوباً [1] .

وقيل إن " إسْرائِينَا " أصله إسرائينينا بالإضافة والرفع ، ثم حذف النون الأولى تخفيفاً ، وبقيت نون "تا" للمتكلمين وهي مفتوحة

ومما جاء بصيغة الماضي أيضاً قول الآخر : [2]

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعَتْ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةُ بِالْهَجْرِ

بفتح الهمزة بعد القول ، فلو كانت محكية لكسرت الهمزة ، ففتحها دليل على إجراء القول مجرى الظن بصيغة الماضي .

وجدير بالذكر أن السيرافي أجاز أن يعمل الماضي من القول عمل"ظن "بشروط المضارع.

والكوفيون أجازوا عمل الأمر أيضاً بشروط المضارع .

وزاد ابن مالك شرطا خامساً في المضارع . وهو أن يكون معناه للحال لا للاستقبال [3] .

---

١) قال ابن هشام : " وزعم بعضهم أنه لا شاهد في قوله "إسرائينا" على النصب لاحتمال أن أصله إسرائينينا بالإضافة والرفع ، ثم حذف النون الأولى تخفيفاً لاجتماع المثليين ، وبقيت نون "تا" وهي مفتوحه " . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٥٨ ، ٣٥٩

٢) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه صـ ١٠٤ ، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٩/١ ، ٤٥٩ ، وشرح الشواهد للعيني ٤٣٢/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٩٩/١ ، والتصريح ٢٦٢/١ ، وخزانة الأدب ٤٤٠/٢ .

اللغة : آيب : قاصد . الولية : البردعة . الهجر : الحرارة الشديدة .

يصف سرعة بعيره فيقول : إنه لشدة عدوه إذا قصد بلدة ما قطعها في نصف الوقت الذي يحتاجه السفر إليها ، فإذا كان الوصول غالبا عند الغروب فإن بعيره يصل عند منتصف النهار والشاهد فيه قوله : " قلت أني آيب " حيث أعمل القول عمل الظن وهو بصيغة الماضي ففتح الهمزة بعده .

٣) ينظر همع الهوامع ٥٦٦/١ .

قال السيوطي : " وأنكره أبو حيان ، وقال لم يذكره غيره " [1] .

وبعد : فقد ظهر أن في ما قال به بنو سليم إقرارا لقاعدة نحوية ترى جواز إجراء القول مجرى الظن في جميع أحواله ، وما ذهبوا إليه قياس صحيح لا يجوز إغفاله ، ولا ينبغي إنكاره ، ولا مانع من الأخذ به وإقراره ، وذلك أنهم استندوا في القول به إلى ما ورد عن العرب ، وما أخذت اللغة إلا من أفواه متحدثيها ، وما أجملها إذا كانت بلسانهم !! .

ولا داعي إلى اللجوء إلى تأويل قول الشاعر :

قَالَتْ، وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا .. هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

على الإضافة والرفع كما قيل لما فيه من التكلف .

وإذا صح لهم تأويل هذا البيت فعلام يخرج قول الشاعر :

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةُ بِالْهَجْرِ

بالإضافة إلى أنه جاز مع المضارع فلم لا يجوز مع الماضي والأمر؟ وقد اشتركت في كثير من الأحكام .كما أنه جاز مع الفصل ، فجوازه مع الأمر والماضي والمصدر واسم الفاعل من غير فصل أولى ، ثم إنه محمول على الظن والظن يعمل من غير اشتراط شرط .

والله أعلم

---

١) السابق ٥٦٦/٢ .

٢ ــ نصب الاسم بعد واو غير مسبوقة بفعل أو ما في معناه *

زعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم يجيز نصب الاسم بعد واو غير مسبوقة بفعل أو ما في معناه ، حكى ذلك سيبويه ، قال :" وإذا قال : أنت وشأنك فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن لا يريد كان ولا يكون . . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصباً (١)

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ * أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بِما جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو * وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو والْجِيَادَا ؟" (٢)

الدراسة :

الاسم الذي ينصب مفعولاً معه لابد أن يتقدمه واو بمعنى مع مسبوقة بفعل أو ما في معناه ، من اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، نحو : دع الظالم والأيام ، وقولك : أنا سائر والنيلَ .

فإن لم يسبق بفعل أو ما في معناه لا يصح نصبه ، والواو حينئذ لا تصلح للمعية يقال : أنت وشأنك ، وكيف أنت وزيد ، وما أنت وبكر بالرفع ، حملاً على

---

* ينظر في هذه المسألة : الأصول ١٤٦/١ ، و المحكم المحيط ٥٣٦/١ و شرح المفصل ١٥١/٢ ، و شرح نهج البلاغة ١١٠/١٥ ، و همع الهوامع ٢٤٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٣٨/٣ .

١) البيتان من الوافر : وهما من شواهد الجمل في النحو ١٩١، والكتاب ٣٠٤/١ ، و فرحة الأديب للغندجاني صـ ٤٧ ، والمحكم والمحيط ١٣٠/٣ ، و لسان العرب "ح ض ن"

اللغة : الأشابات : الأخلاط من الناس . ، حضن وعمرو : قبيلتان . الجياد جمع جواد

المعنى : يقول أتواعدني بقومك المنتسبين إلى القبائل والمجمعين من بطونهم مما لا يحسنون ركوب الخيل ، ولا يرتادون مواقع النزال .

والشاهد فيه قوله : " وما حضن وعمرو والجيادا " حيث نصب " الجيادا " على أنه مفعول معه ، والفعل محذوف تقديره : وما كان حضن وعمرو والجيادا .

٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

ما قبله . فالأسماء وقعت بعد أنت وكيف وما الاستفهامية فرفعت حيث لم يتقدم فعل أو ما في معناه ، والواو دلت على العطف لا على المعية .

وقد حكى سيبويه عمن يوثق بعربيته جواز نصب الاسم في مثله ، وسمع كيف أنت وزيداً ؟ وما أنت وزيداً ؟ . فلم يحملوا الاسم على " ما " ولا "كيف" ولكن حمله على فعل محذوف .

ومما جاء على هذه القاعدة قول الشاعر :

..... وَمَا حِصْنٌ وَعَمْرٌو والْجِيَادَا ؟

وقال سيبويه : "وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً [1]

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... مَنَعَ الرُّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ؛ فحملوه على كان ، أنها تقع في هذا الموضع كثيراً ، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال : أزمان قومي كان معناه : أزمان كان قومي . . . وما كان حصن وعمرو والجيادا " [2] .

والمفهوم من كلامه أن الاسم كان مستحقاً للرفع ، فلما جاء منصوباً خُرّج على حذف الفعل الذي يتطلبه المفعول معه ، والذي حَسّن التقدير هنا أن الفعل يقدر

---

١) البيت من الكامل للراعي النميري ، يمدح عبد الملك بن مروان ، وهو في ديوانه ٥٩ . والرواية في الديوان برفع الجماعة ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٠٥ ، و الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣١٠ و شرح الرضي على الكافية ٤٢٤/١ ، وهمع الهوامع ٣٤٤/١ ، و خزانة الأدب ١٣٨/٣ .
والمعنى يصف ما كان من اعتدال الحال و استقامة الأمور قبل فتنة عثمان و تمسك قومه بالجماعة تمسك الفارس برحله يمنعه من الميل أو السقوط .
والشاهد فيه قوله : " قومي والجماعة " حيث جعل الجماعة مفعولا معه منصوبا بفعل محذوف تقديره : كان قومي والجماعة .

٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

مع الاستفهام كثيراً . قال : " وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً ، يقولون : ما كنت ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مع ، ومن ثم قالوا : أزمان قومي والجماعة لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً" (١)

والرفع بعد "ما" و"كيف" و"أنت" أشهر ، لعدم وجود الفعل ولأنه لا يمتنع عطفه على ما قبله .

قال سيبويه : " وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً وهو قليل في كلام العرب " (٢) .

وقال الزمخشري: " وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع " (٣) .

وعلل ابن يعيش الرفع بقوله : لأنه ليس معك فعل ينصب ، ولا يمتنع العطف لأن ما قبله ضمير رفع منفصل ، والضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه ، فلذلك كان الوجه الرفع (٤) .

وقال في شرح نهج البلاغة : " الرفع عند النحويين أولى " (٥) .

والرفع على أن ما بعد الواو مبتدأ ، و الخبر محذوف .

وكما جاز في المرفوع الوجهان جاز في المجرور الوجهان ، فقالوا إن الوجهين جائزان في قولهم : ما شأن قيس والبرّ تسرقه ، فـ " البرَّ " يجوز فيها الجر عطفاً على الظاهر المجرور ، ويجوز النصب على المفعول معه ، وإن لم يتقدمه فعل أو ما في معناه . قال سيبويه :

---

١) الكتاب ١ / ٣٠٦ .

٢) الكتاب ١ / ٣٠٣ .

٣) المفصل ٨٦ .

٤) شرح المفصل ٢ / ٥١ .

٥) شرح نهج البلاغة ١٥ / ١١٥ .

"وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأن قيس والبر تسرقه ، لما أظهروا الاسم حَسُنَ عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر ، فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسة زيداً أو ملابستك زيداً ، فكان أن يكون زيد على فعل ، وتكون الملابسة على الشأن .[1]

و كما كان الرفع مختاراً في سابقه كان الجر هنا هو المختار .

قال الزمخشرى : " فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، وما شأن قيس والبرّ تسرقه ، والنصب جائز " .[2]

وبعد : فقد ظهر أن ما حكاه سيبويه من جواز النصب بعد الواو غير المسبوقة بفعل أو ما في معناه مذهب للعرب صحيح ، وأنَّ الرفع في مثله أجود وأفصح . و إذا كان الأمر كذلك صح النصب بعد الواو وإن كانت غير مسبوقة بفعل ، وهو إن كان قليلاً لكن سمع عنهم ، ومن النحويين من احتج بمسموع العرب لا بمقيس النحويين .

وإنما كان النصب مذهباً ضعيفاً لأنَّ الواو هنا يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ ، فهي عاطفة للاسم على ما قبله كما أن الفعل لا يستعمل في هذا الموضع .

والله أعلم

---

١) الكتاب ١ / ٣٠٩

٢) المفصل ١ / ٨٤

٣ ـــ نصب الاسم الصالح للوصفية حالاً *

نقل سيبويه عمن يوثق به من العرب نصب الاسم الصالح للوصفية حالا ، قال :" وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلام لك مقبلاً ، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول " (١)

الدراسة :

حق الصفة الواقعة بعد النكرة أن تكون جارية عليها ، ليتفق اللفظ ، يقال : مررت برجل كاتب ، وهذا رجل منطلق ، ومنه قوله :- تعالى--(وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ) (٢) والغرض من ذلك اتفاق اللفظ ، والتقارب بين المعنيين في النكرة ، كما أن صاحب الحال الأولى فيه أن يكون معرفة أو نكرة معها ما يسوغها (٣) وفي مثل هذا خلت النكرة من كل ذلك .

ويقبح نصب الاسم في هذه الحالة على الحالية ، لأنه لو قيل : هذا رجل منطلق ، وأجري " منطلق " نعتاً لـ "رجل" ثم قيل هذا رجل منطلقاً على الحال كان

---

* ينظر في هذه المسألة : الأصول ٢٨٧/١ ، وعلل النحو للوراق ٣٧١/١ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، والروض الأنف ٨٩/٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٧/١ ، والبحر المحيط ٤٢٠/١ ، ٣٢٧/٦ ، وبدائع الفوائد ١٩٣/١ ، والمسائل السفرية ٤٠ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٦٢/٥ ، وهمع الهوامع ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤ .

١) الكتاب ١١٣/٢ .

٢) من الآية ٥ سورة الحج .

٣) لا يجوز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومنها النفي نحو قوله تعالى : وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ، ومنها النهي نحو :

لا يركنن أحد إلى الأحجام ** يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام نحو : يا صاح هل حم عيش باقياً ، والوصف نحو : قوله تعالى : " فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا "، والإضافة نحو قوله تعالى : " فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ" ، والعمل نحو : مررت بضارب هذا مقيماً . ينظر همع الهوامع ٢٣٣/٢ .

معنى الحال ومعنى الصفة واحداً ، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ [1] .أي في الحركات .

وأجـــاز بعضهم نصب الصفة في مثله على الحالية ، نقل سيبويه ذلك حكايـــة عمن يوثق به من العرب .

وقد اعتمد من قال بذلك على القياس والسماع .

أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال إذا قيل : جاء زيد الكاتب ، وجاء زيدٌ كاتباً جاز الاختلاف هنا . كما أن الحاجة قد تدعو إلى الحال من النكرة كما تدعوا إلى الحال من المعرفة ولا فرق . [2]

وأما السماع فقد جاء كثيراً نصب الاسم بعد النكرة على الحالية ، ومن ذلك أنه جاء في الحديث " وصلى وراءه قوم قياماً " [3] وقرأ ابن أبي عبلة " من نطفة مخلقة وغير مخلقة " [4] بنصب مخلقة على الحال .

وحكى سيبويه عن يونس : مررت بماءٍ قعدةَ رَجُلٍ ، بنصب قعدة على الحال . كما حكى : هَذَا غُلامٌ لَكَ مُقْبِلاً " [5] .

قالوا : ومنه قولهم : "وَقَعَ أَمْرٌ فَجْأَةَ " [6] .

قال سيبويه : " ومن قال هذا أول فارس مقبلاً ... وقد يجوز نصبه على هـــذا رجل منطلقاً ، وهو قول عيسى .

---

١) ينظر : بدائع الفوائد ١٩٣/١ .

٢) ينظر : بدائع الفوائد ١٩٣/١ .

٣) انظر الحديث بتمامه في مسند أحمد ٥٧/٦ ، وصـــحيح البخـــاري ٢٤٤/١ ، بـــرقم ٦٥٧ ، وسنن أبي داود ١٦٥/١ ، برقم ٦٠٥ .

٤) قراءة النصب قرأ بها ابن أبي عبلة ينظر إعراب القـــراءات الـــشواذ ٢ / ١٢٧ ، والبحـــر المحيط ٦ / ٣٢٧ .

٥) ينظر : الكتاب ١١٢/٢ ، ١١٣ .

٦) وقيل إن فجأة حال من مصدر وقع لا من أمر ينظر الروض الأنف ٨٩/٤ .

وزعم الخليل أنّ هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة 'جعله حالاً ولم يجعله وصفاً ، ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ' إذا جعلت الممرور به في حال قيام" [1]

والأولى في كلّ ما سبق أنْ يكون من صفة الأول .

قال سيبويه : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررت بماءٍ قعدةَ رجل ، والوجه الجر ، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أنّ هذا يكون من صفة الأول ؛ فكرهوا أن يجعلوه حالاً ، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالين حين قالوا هذا زيد الطويل ، وهذا عمر أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة"[2] .

وأجازه ابن جني ، واحتج له بأنّ قوة القوي لا تمنع من إجازة الوجه الضعيف إذا كان من مذاهبهم ، وعلى سمت كلامهم ، قال :

" ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم : له مائة بيضاً ، أنّه حال من النكرة، وإن كان جائزا أن يكون بيضا حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في له .. أفيحسن بأحد يدعي على أحد متوسطينا أن يخفي هذا الموضع عليه ، فضلا عن المشهود له بالفضل سيبويه " [3] .

وحمل عليه العكبري ما جاء في الحديث الشريف من قوله ــ صلى الله عليه وسلم :" فجاء رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على فرس سابقا ".

قال : " فإنْ كَانَت الرِّوَايَة هَكَذَا أمكن أَن يكون (سَابِقًا) حَالا من الْفَاعِل ، وإنْ كَانَت الرِّوَايَة لا يُمكن فِيهَا ذَلِك حُمل على مَجِيء الْحَال من النكرَة ، وَالْفرق بَينهَا وَبَين الصّفَة أنّك لَو قلت : على فرس سَابق فجررت جَازَ أَن يكون مَعْرُوفا بِالسَّبقِ ، وَلا يكون سَابِقًا فِي تِلْكَ الْحَال ، وإنْ نصبت لزم أَن يكون سبق فِي تِلْكَ الْحَال [4].

---

١) الكتاب ١١٢/٢ .

٢) الكتاب ١١٢/٢ ، ١١٣ .

٣) الخصائص ٤٩٢/٢ .

٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١ /٢٨٧ .

وأجازه أبو حيان محتجاً بأن مذهب سيبويه جواز مجيء الحال من النكرة وإن لم توصف .قال :

"بل قد أجاز سيبويه في كتابه في مواضع مجيء الحال من النكرة" (١)

والإتباع عنده أحسن . قال " وإن كان الإتباع هو الوجه والأحسن" (٢)

ورأى ابن الشجري والإسفراييني ، أن إعراب ما كان من ذلك أحوالاً ضعيف(٣).

وبعد : فقد ظهر مما سبق : أنّ سيبويه يحتكم في جواز نصب الاسم الصالح للوصفية حالاً على ما نقله عن الموثوق بعربيتهم من قولهم : هذا غلام لك مقبلاً .

والرأي أنّ ما ذهب إليه سيبويه من إعراب مثله حالاً صحيح ، وإن كان دون الإتباع في القوة ، فقد وردت نصوص كثيرة تقطع بجوازه وتؤذن بقبوله ، فقد جاء عنهم فيها رجل قائماً ، وجاء عنهم : عليه مائة بيضاً ، وحكى يونس أن العرب تقول : مررت بماء قعدة رجل .

ولو كانت الحال ممتنعة لأجل تنكير صاحبها لما اتفقت العرب على صحتها حالاً إذا تقدمت عليها . نحو فيها قائما رجل .

وقول الشاعر :(٤)

---

١) البحر المحيط ٤٢٠/١٠ .

٢) السابق ٤٢٠/١٠ .

٣) ينظر : الأمالي ٣٤٦/١

٤)البيت من الطّويل، مجهول القائل .وهو من شواهد : الجمل المنسوب للخليل ١٠٣ والكتاب ١٢٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٣٣١/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، و شرح ابن النّاظم ٣١٩، والمساعد ١٨/٢،

اللغة : بَيّنًا : ظاهرًا. ، الشُّحوب : تغيُّر اللّون.

والمعنى: في جسدي تغيُّرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليَّ ، وإذا أحببت أن تري فانظري إلى عينيَّ فإنّهما تحدّثانك حديثه .

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

هذا والأولى أن يعرب ما كان من ذلك صفة ، وذلك إيثاراً لاتفاق اللفظ ، والتقارب بين المعنيين في النكرة .

والله أعلم

*****

= والشّاهد فيه قوله: " بيِّنًا " حيث جاءت الحال من النّكرة : " شحوب " والمسوّغ تقدّمها على صاحبها .

الخـــاتـــمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، يقبل التوبة عن عبـــادة ويعفـــو عـــن السيئات ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد النبـــي الأمي الأمين ، رافع ظلمة الجهل ، وناصب راية الحق ، وخافض جناحه لأتباعـــه أهل الصدق .

وعلى آله وأصحابه الموثوقِ خبرُهم ، الصحيحِ نقلُهم ، المعروفِ فضلُهم .

وبعد :

فقد تم هذا البحث بعون الله وتدبيره ، فله الحمد على فضله وتوفيقـــه ، وقـــد تناول :

" نحو الموثوق بعربيتهم ، وأثره في القاعدة "

دراسة في كتاب سيبويه

وأردت في نهايته أن أشير إلى الآتي :

١ــ أشار البحث إلى أنّ ما حكاه سيبويه عن الموثوق بعربيتهم ربما أســـهم فـــي إنشاء قاعدة نحوية ورأي مفيد فيها ، حمل النحويين –وهو منهم – على الاعتراف به ، ومن ذلك أنّه حكى عن العرب الموثوق بهم رفع المصدر المـــستحق للنـــصب مما كان في الأصل موضوعاً موضع فعله ، وقد اعتمد النحويون هذا الحكم وراحوا يبحثون عن وجه الرفع ، فمنهم من قال : إنّ المرفوع مبتدأ ، والخبر محذوف ، أو ما يقع بعدها من الجمل وأشباهها . ومنهم من قال : إنه خبر والمبتدأ محـــذوف كما سبق .

٢ ــ دل البحث على أنّ ما ورد عن العرب الثقات له أثره في تطـــوير بعـــض التراكيب النحوية ، ومن ذلك أنّ الثقات – كما حكى ســـيبويه – يجيـــزون نـــصب المصادر الجارية على أفعالها ، وهي بـــ "أل" ، وذلك دال على اعتبار عربي فـــي تطوير هذا التركيب ، حيث إنهم نطقوا به في حال التعريف غير متجاهلين أصله ،

فالأصل في المصادر الموضوعة موضع أفعالها النصب ، وقد دفع ذلك سيبويه – وهو من اهتم بالبحث عن الوجه الصحيح – إلى الأخذ به لما رأى أن للنصب وجهه ، وأنّ له دوراً في إثراء الحكم النحوي .

٣ ــ أوضح البحث أن ما نقله سيبويه عمن يوثق بعربيتهم من جواز وقوع الضمير المتصل خبراً لـ"كان" أو إحدى أخواتها أوجد مذهبا صحيحاً يستند إليه في إقرار قاعدة الاتصال بعد "كان" و "ليس" وبقولهم ساوى الاتصال الانفصال في الوقوع بعد كان وأخواتها .

٤ ــ أثبت البحث أنّ سيبويه قد يستشهد بكلام الموثوق بعربيتهم في إقرار المذهب الضعيف ، ومن ذلك أنه أجاز في الاسم الواقع بدلا أن يقطع عن حكم ما قبله ، بالإضافة إلى إعرابه بدلاً ، مع أنّ الأولى أن يقطع عن حكم ما قبله ، وقد استشهد لإعرابه بدلاً بما ورد عن العرب الموثوق بهم من قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها " والرفع عنده أجود ، أي يداها أطول من رجليها على الابتداء والخبر .

مع ملاحظة أنه لا مانع من الأخذ بالضعيف في إقرار القواعد وإثراء الأحكام قال ابن جني : " ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً ، فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف ، لتصح به طريقك ، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره ، فتقول إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة ، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه معدلاً [١] .

٥ــ أفاد البحث أن ما نقله سيبويه عن الموثوق بهم له أثره في ترجيح بعض المذاهب ، ومن ذلك أنّ البصريين أجازوا إعمال " إن " الخفيفة عمل الثقيلة ، وقد اعتمدوا في تقوية رأيهم والانتصار لمذهبهم على ما حكاه سيبويه عن العرب

---

١) الخصائص ٣/٦١،٦٠ .

الثقات من قولهم : إنْ عمراً لمنطلق ، وبه قوِيَ مذهبهم ورجح ، فالسماع أحد مصادر الاستشهاد ، وما أجمل اللغة إذا كانت بلسان متحدثيها !

٦ــ وَجَّه البحث النظر إلى أنّ ما نقله سيبويه عن الموثوق بعربيتهم يهدف إلى عدم اللحن في الإعراب ، ومن ذلك أنهم حكموا على ما جاء من إثبات حرف العلة مع الجازم بالضرورة ، ومذهبهم صحيح ، وذلك لأن إخراج الفعل على الأصل لا يسوغ مع الجازم ولأننا لا نثبت اللغة بالخفي ، وإنما نستدل بالظاهر على الخفي .

٧ــ ظهر خلال البحث أنّ سيبويه كان دقيقاً في اختيار مادته النحوية ، فلم ينقل كل ما سمع ، ولم يدون إلا ما تحقق له فصاحة قائله ، وسلامة متحدثه ، ولم يكن كحاطب الليل يدون كل ما يطلع عليه دون تحقيق ، ويطمئن إلى نص دون تمييز ، وقد وظف نصوصه توظيفا جيداً في كتابه ، ولذا اعتمدها العلماء وأفادوا منها ، وباتت مصدرهم وأصبحت مرجعهم ، وكانت لها الأثر الواضح في إثراء مؤلفاتهم . والمورد العذب كثير الزحام .

٨ ــ أشار البحث إلى أن سيبويه اعتمد في إثبات الحكم النحوي على الحجة والدليل القطعي الذي يفيد في العلم ، ظهر ذلك حين اعتمد في نقله لمادة كتابه على كلام الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، وأخذه في الاحتجاج بمشافهتهم ، وكتابه مليء بما يبرهن على أنه اعتمد على ما يحتج به من كلام الفصحاء نثراً ونظماً ، فضلاً عن القرآن الكريم ، وأحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم– وشعر العرب . وهو بذا ينبه إلى أهمية التواتر في النقل ، وأهمية الصدق في الأخذ ، شأنه شأن كل المتثبتين ، يقول المازني : " ولولا أن هذا حكي عند العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده " [1]. وهو في نقله ثقة ،ولو نقل شعراً مجهول القائل .

---

١) ينظر الأصول ٣١٢/٢ .

قال أبو حاتم : " فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عند العرب شيئا فإنما أحكيه عن الثقات منهم ، مثل : يونس ، وأبي زيد ، والأصمعي ، وأبي عبيدة ، وثقات فصحاء الأعراب ، وحملة العلم " [1] .

٩ ـ ألمح البحث إلى أن سيبويه من ـ وجهة نظري ـ لم يعتمد الحديث النبوي شاهدا من شواهد النحو ، وقد اتضح ذلك خلال كتابه ، حيث لم ينبه في استشهاده بألفاظ الحديث على أنها من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم .

وصنيعه هذا إشارة قديمة على أن النحاة الأوائل لم يعتمدوا الحديث في الاحتجاج على القواعد النحوية ، وأنّ ما نقل من القول بأن الحديث الشريف روي بالمعنى أثر على الاحتجاج به .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

١) ينظر مراتب النحويين ٩٥ .

سادساً : فهرس المصادر والمراجع

١ ـــ الرسائل العلمية :

- الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري ،الباحث : عبد الله خلف صالح الجبوري رسالة ماجستير في جامعة تكريت١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .
- شرح كتاب سيبويه للرماني رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة / محمد إبراهيم شيبة ، في جامعة أم القرى ، ١٤١٤ ـ١٤١٥ هـ .

٢ ـ الكتب المطبوعة :

القرآن الكريم

- أثر النحاة في البحث البلاغي تأليف د / عبد القادر حسين .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي – مطبعة البابي الحلبي ١٣٧٤ – ١٩٥٥ م .
- أدب الكاتب / عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة الطبعة الرابعة ١٩٦٣ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، و الدكتور / رمضان عبد التواب الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .
- أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري – ط دار الفكر ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية " مكاتبة بين الدماميني والبلقيني " تحقيق د / رياض الخوام – مطبعة عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة " رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث " د / محمد عيد ط عالم الكتب ١٩٨٨ م .

- إصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، الناشر : دار المعارف ـ القاهرة ، الطبعة الرابعة ، من غيرتاريخ .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي تحقيق طه عبد الرءوف سعد مكتبة الصفا ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م
- البحر المحيط في التفسير / لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .
- بدائع الفوائد تأليف : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم الجوزيه ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا وآخران مكتبة نزار الباز – الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .

- البيان والتبيين / لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعرفة – بيروت ١٣٩١ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي المطبعة الخيرية بمصر صورة ضونية ، وطبعة دا الفكر للطباعة والنشر .
- تاريخ الإسلام تأليف د / أنور الجندي ، طبعة دار الأنصار "بلا تاريخ" .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة ١٣٤٩هـ .
- التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن عاشور ط دار سحنون للنشر والتوزيع ١٩٩٧ م .
- تحسين القبيح وتقبيح الحسن / أبو منصور الثعالبي ، تحقيق : نبيل عبد الرحمن صاوي ، دار الأرقم بيروت – لبنان " بلا تاريخ " .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب / الأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد / ابن هشام الأنصاري تحقيق د / عباس الصالحي ط دار الكتاب العربي ١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ،الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.
- التصريح بمضمون التوضيح / الشيخ خالد الأزهري ط الحلبي "بلا تاريخ".
- تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د / عفيف عبد الرحمن دار المسيرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .
- تمهيد القواعد / ناظر الجيش ، تحقيق د / علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .

- تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١ م .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، للدمشقي تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د / عبد الرحمن علي سليمان ، ط دار الفكر العربي - الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- الجامع الصحيح المختصر أبو عبد الله البخاري تحقيق د / مصطفى ديب ط دار ابن كثير اليمامة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
- الجمل في النحو / الخليل بن أحمد ، تحقيق / فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .
- جمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري ، دار الفكر بيروت - لبنان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أم قاسم المرادي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق د/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، " من دون تاريخ" .
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي / للماوردي تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م .
- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ط دار الشروق الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوس تحقيق د/ يحي مراد ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : أميل بديع يعقوب ، ومحمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- الخصائص لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د / محمد علي النجار ، المكتبة العلمية " من دون تاريخ" .
- دراسات في فقه اللغة د / صبحي الصالح ، ط دار العلم للملايين الطبعة الثالثة عشرة ١٩٩٧م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٨١ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار مكتبة الهلال الطبعة الثانية ١٤١٨ ، ١٩٩٨ م .
- ديوان جران العود النميري : عامر بن الحارث ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، رواية أبي سعيد السكري ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٨٢
- ديوان الحطيئة " جرول بن أوس" شرح أبي سعيد السكري دار صادر بيروت ١٩٨١م .
- ديوان ذي الرمة ، تصحيح كارل هنري هيس – كمبرج ١٩١٩ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة قدم له د / فايز محمد ، دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م .

- ديوان القطامي "عمرو بن شييم " تحقيق إبراهيم السامرائي ، ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٩ م
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي تحقيق : د / محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
- ديوان النابغة الذبياني ، محقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف الطبعة الثانية ، بلا تاريخ .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ، تحقيق علي حسن فاعور ، ط : دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الآلوسي دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ـ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، تأليف الإمام المحدث عبد الرحمن السهيلي تحقيق / عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية بلا تاريخ .
- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – ط المكتب الإسلامي بيروت – لبنان الطبعة الثالثة ١٤٤٠ هـ .
- الزاهر في معاني كلمات الناس / أبو بكر الأنباري تحقيق د / حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف ط دار المعارف الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : د / حسن هنداوي ، ط دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ط دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- سنن أبي داوود ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر ، بلا تاريخ

- سنن الدارمي تحقيق : فؤاد أحمد ، خالد السبع ، دار الكتاب العربي ، بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- سيبويه جامع النحو العربي د / فوزي مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي ، ط : مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه تأليف د / خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، ط عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ،الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي " من دون تاريخ" .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د / عبد الرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي تحقيق: د/ فواز الشعار ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي ، / محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي ، بلا تاريخ .
- شرح ديوان حسان بن ثابت تصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧ هـ – ١٩٢٩م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، ط الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

- شرح صحيح البخاري لابن بطال ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / عبد الله بن عقيل الهمداني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط دار الفكر سوريا ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / ابن مالك ،تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م
- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع ، بلا تاريخ .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي تحقيق د / يوسف حسن عمر ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، منشورات محمد علي بيضون " دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م . .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق د / رمضان عبد التواب ، ود/ محمود فهمي حجازي ، ود/ محمد هاشم عبد الدايم ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦هـ " جزآن ".
- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي القاهرة ، صورة ضوئية من ط : المنيرية بلا تاريخ .
- شرح الألفية / ابن الناظم ، تحقيق : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بلا تاريخ .
- شرح نهج البلاغة لأبي حامد المدائني ، تحقيق محمد عبد الكريم النمري ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- شرح هاشميات الكميت لابي زيد الأسدي ، تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي ، ط عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨٦م .
- شعر الراعي النميري : دراسة وتحقيق : د /نوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م
- الشعر الأندلسي في عصر الموحدين د / فوزي عيسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بلا تاريخ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة ، بلا تاريخ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه د / خالد عبد الكريم جمعة ، ط الدار الشرقية مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي تحقيق : عبد القادر ذكار ، ط وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- صحيح مسلم / مسلم أبو الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بلا تاريخ .
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ط دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ، بلا تاريخ .
- العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي تحقيق د / صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- العربية خصائصها وسماتها د / عبد الغفار حامد هلال – الطبعة الرابعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب تأليف يوهان فك ، تقديم وتعليق د / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي مصر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- علل النحو لأبي الحسن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري / بدر الدين محمود بن أحمد العيني تحقيق : عبد الله محمود محمد عمر ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار المعرفة ، لبنان الطبعة الثانية بلا تاريخ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني تحقيق : محب الدين الخطيب ط دار المعرفة بيروت بلا تاريخ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / تأليف محمد بن علي الشوكاني ط دار الفكر بيروت بلا تاريخ.
- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني تحقيق د / محمد علي سلطاني ط دار النبراس بلا تاريخ .
- فصول في فقه العربية د / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ .
- الفهرست لمحمد بن اسحاق أبو الفرج النديم ، ط : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ـ ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م .
- في أصول النحو تأليف د ـ سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، ١٤١٤ هـ ١٩٩٧ م
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط:دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م

- كتاب سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : دار الجيل ، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى ، بلا تاريخ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، تحقيق عبد الرازق المهدي دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د / هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / علاء الدين الهندي تحقيق : محمود عمر الدمياطي – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- اللالئ في شرح أمالي القالي / عبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق د / عبد الإله نبهان دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- اللباب في علوم الكتاب / ابن عادل الدمشقي تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب لابن منظور ، الناشر مكتبة مدبولي ، "من دون تاريخ" .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، " ومعه الإغراب في جدل الإعراب " لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ ١٩٧٥ م .
- لغة قريش مختار الغوث ، دار المعراج الدولية للنشر – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- اللمع في العربية لابن جني تحقيق : حسين محمد محمد شرف . عالم الكتب القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٧١ .

- المثل السائر ، لابن الأثير ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٥م .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق الدكتور / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بلا تاريخ .
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م .
- مجمع الأمثال / أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، ود/ عبد الحليم النجار ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي القاهرة – بلا تاريخ .
- المخصص لابن سيده ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، ط دار إحياء التراث العربي بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م .
- المدارس النحوية د/شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، بلا تاريخ .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر .

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان لأبي محمد عبد الله بن سليمان اليافعي ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .
- المسائل السفرية في النحو لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د / صلاح الدين عبد الله السنكاوي ،مطبعة العاني ،بغداد ١٩٨٣ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : د / محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة ، جدة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.
- المستطرف في كل فن مستظرف . لشهاب الدين الأبشيهي تحقيق : مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المستقصى في أمثال العرب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية ، ١٩٨٧م
- مسند الإمام أحمد ، مؤسسة قرطبة – مصر .
- مسند أبي يعلي لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلي الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- المعارف لابن قتيبة تحقيق الدكتور / ثروت عكاشة ، الناشر : دار المعارف بمصر "من دون تاريخ " .
- معاني القراءات / أبو منصور الأزهري ، تحقيق : د / عيد مصطفى درويش ، د / عوض بن حمد القوزي ، دار المعارف ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م

- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
- معاني القرآن / للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار السرور ، بيروت ـ لبنان ـ"من دون تاريخ" .
- معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .
- المعجم الكبير للطبراني تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة الزهراء الموصل الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د / مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٩م .
- المفصل للزمخشري ومعه شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي – القاهرة – بلا تاريخ .
- المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون بلا تاريخ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الإمام أبو إسحاق الشاطبي تحقيق : د/ عبد الرحمن قطامش ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
- مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط : عالم الكتب بيروت بلا تاريخ .
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ، دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ .

- موطأ مالك / مالك بن أنس تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م .
- نزهة الألبـاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنبـاري ، تحقيـق د/ إبـراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،الشيخ محمد الطنطاوي ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق : علـي محمـد الـضباع دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان "من دون تاريخ" .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات الكويت ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر / أبو السعادات المبارك بن محمـد الجـزري، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
- هدية العارفين " أسماء المؤلفين وآثار المصنفين " إسماعيل باشا البغدادي ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣ ه ـ ـ ١٩٩٢ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمـد شمس الدين ، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان ، تحقيق : د / إحسان عباس ، ط دار الثقافة ـ لبنان " من دون تاريخ " .
- الياقوت في أصول النحو / عبد الله بن سليمان العتيق بلا ط بلا تاريخ .